



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة



كلية علوم الطبيعة والحياة
قسم علوم الأرض والكون

مذكرة التخرج

لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الجغرافيا وتهيئة الإقليم
تخصص: التهيئة الريفية والتنمية المستدامة

الموضوع

الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية وانعكاساتها على التحولات الريفية
دراسة حالة: ولاية الجلفة

الأستاذ المشرف:

شينون سعد

من إعداد الطالب:

العربي احمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: تناح بن داود..... جامعة الجلفة: رئيسا

الأستاذ: شينون سعد جامعة الجلفة: مشرفا

الأستاذ: راجحي بدرالدين..... جامعة الجلفة: ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي يسر لنا وبارك لنا في عملنا هذا وعلى عوننا لنا
في تتمته، ونسأله تعالى أن ينير عقولنا بعلمه،

**** لا يشكر الله من لا يشكر الناس ****

حديث صحيح رواه أحمد

أتقدم بالشكر العميق وتقديري الكبير للأستاذ المشرف
شينون سعد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة في كل
مراحل بحثنا،

وأشكر أساتذة قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم.

جزاكم الله خيرا

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى الوالد رحمه الله

وإلى الوالدة أطال الله في عمرها ويرزقها الصحة والعافية

إلى أسرتي الكريمة

إلى بناتي

إلى كل الأصدقاء

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
07	المقدمة
23-11	الفصل الأول : مدخل حول الريف ، المجتمع الريفي والتنمية الريفية
13	مفاهيم حول الريف والمجتمع الريفي
16	مفهوم التنمية الريفية أهميتها وأهدافها
21	مفهوم التنمية الريفية المستدامة أبعادها وأساسياتها
23	خلاصة الفصل
35-24	الفصل الثاني : مراحل التنمية الريفية في الجزائر (1962-2000)
26	الفترة الأولى : مسار التنمية الريفية في ظل النظام الاشتراكي 1962-1990
33	الفترة الثانية : مسار التنمية الريفية في ظل نظام اقتصاد السوق من سنة 1990-2000
35	خلاصة الفصل
74-36	الفصل الثالث : الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية في الجزائر (2000-2024)
38	مسار التنمية الريفية بعد سنة 2000
58	آليات تمويل مخططات التنمية الريفية في الجزائر عن طريق الصناديق الخاصة
72	آليات تمويل مخططات التنمية الريفية في الجزائر عن طريق البنوك وهيئات الدعم المقاولاتي
74	خلاصة الفصل
97-75	الفصل الرابع : دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية في ولاية الجلفة
77	تقديم الولاية
79	الدراسة الطبيعية
84	الدراسة المناخية
91	الدراسة السكانية
97	خلاصة الفصل
128-98	الفصل الخامس : تحليل وتقييم أثر التنمية الريفية وانعكاساتها على التحولات الريفية في ولاية الجلفة
100	تقييم أثر سياسة التنمية الريفية على القطاع الفلاحي
111	تقييم أثر مشاريع سياسة التنمية الريفية
124	تقييم أثر برامج ومشاريع سياسة التنمية الريفية على أهم المؤشرات الاجتماعية
128	خلاصة الفصل
129	توصيات
131	الخاتمة
132	قائمة الاختصارات
134	قائمة الجداول
136	قائمة الأشكال
136	قائمة الخرائط
137	قائمة الصور
142	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

تعتبر التنمية الريفية من أهم القضايا التي تشغل فكر رجال الحكم وصناع القرار، وهي ضرورة ملحة للدول، خاصة في ظل التحديات الراهنة والتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية، وتفرض على جميع الدول تبني سياسات تمكنها من التصدي للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فقد أصبح الاهتمام المتزايد بالتنمية الريفية أكثر من أي وقت مضى- لمساهمتها في تعزيز وتنمية اقتصاديات الدول وارتقاء وتطوير الشعوب من جميع النواحي من خلال الاستثمار والاستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية، فالتنمية الريفية من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأقاليم الريفية وجعلها جزءا متكاملًا في الدولة لتساهم إسهاما فعالا في التنمية الوطنية.

والجزائر كباقي الدول اهتمت في الآونة الأخيرة وأولت اهتماما كبيرا بالأوساط والأقاليم الريفية وجعلته من أولوياتها حيث أن حوالي 40% من سكانها ريفيون ومعظم بلديات القطر الجزائري ذات طابع ريفي حيث تقدر بـ: 948 بلدية من إجمالي 1541 بلدية حسب وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (مشروع جويلية 2004)

إذ عملت الجزائر على تسطير عدة برامج وسياسات متعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق للاندماج في الاقتصاد العالمي، بداية بإنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000 لترقية وتطوير الفلاحة، ليتم توسعته إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) سنة 2002 ثم اعتمدت الجزائر الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) سنة 2004 التي تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة و التي تجسدت بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، لتقوم بعدها بتبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009، والتي تم تدعيمها بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)، كل هذه البرامج تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني واستدامته.

وفي هذا السياق عملت الحكومات المتعاقبة على ضبط وتبيئة الموارد المالية اللازمة لتحريك عجلة التنمية الريفية على مستوى الأرياف الجزائرية التي تزخر بمقومات طبيعية متنوعة، بالإضافة إلى القدرات البشرية الكبيرة والمكونة من فئة الشباب.

قصد التعرف أكثر على التنمية الريفية في الجزائر ومراحلها وأهم العراقيل التي واجهتها وآفاقها المستقبلية، سنركز على الآليات التي اتبعتها في تجسيد برامج التنمية الريفية وآثارها على الريف الجزائري، وسنحاول إبراز ذلك في هذه الدراسة التي خصصناها لواقع التنمية الريفية في الجزائر من خلال اختيارنا لولاية الجلفة كنموذج من أصل 58 ولاية.

إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره فإن التطرق إلى الاستراتيجية الجديدة في الجزائر للتنمية الريفية يتم طرح الإشكالية التالية:

- هل الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية لها فعالية لتجاوز الأزمة التي رافقت الريف الجزائري وبالتالي تأثيرها على الريف الجزائر وبلوغ الأهداف المسطرة؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي تم طرح بعض الأسئلة:

- ما مضمون الاستراتيجية الجديدة وبرامجها الموجهة للتنمية الريفية؟

- ما مدى تأثير هذه الاستراتيجية الجديدة على الريف في ظل النظرة الجديدة للتنمية الريفية؟

فرضيات الدراسة:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة انطلقنا من جملة الفرضيات التالية:

- ركزت الاستراتيجية الجديدة المعتمدة من أجل تحقيق التنمية الريفية على الجانب الاقتصادي دون مراعاة الجوانب الأخرى.

- ساهمت هذه الاستراتيجية وما جاءت به من برامج إيجابا في تطوير وتحسين الإطار المعيشي- في المناطق الريفية.

- النتائج المحققة من البرامج المسطرة لم ترق إلى مستوى تحقيق الأهداف المرجوة.

منهجية الدراسة:

من أجل إعطاء الموضوع حقه من الدراسة والتحليل والتدقيق لمعالجة الإشكالية والإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليل لتغطية الجانب النظري من خلال التطرق لوصف هذه الاستراتيجية عبر مراحل مختلفة، إضافة إلى إبراز وسائل وأهداف هذه الاستراتيجية حيث تطرقنا:

- في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للريف والمجتمع الريفي والتنمية الريفية وأسسها وأهدافها.

- أما الفصل الثاني فخصناه إلى مراحل التنمية الريفية في الجزائر بعد الاستقلال.

- وتطرقنا في الفصل الثالث إلى الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية وأهدافها وآليات تمويلها ومصادر تمويلها.

- أما الفصل الرابع أبرزنا الإمكانيات الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة.

- وأخيرا الفصل الخامس قمنا بتحليل وتقييم أثر التنمية الريفية وانعكاساتها على التحولات الريفية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في البحث في هذه الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية وتقييمها وتتبع مسارها وانعكاساتها وآثارها على الريف الجزائري.

أهداف الدراسة:

* التعرف أكثر على هذه الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية منذ انطلاقها إلى غاية اليوم.

* الوقوف على النتائج والأهداف المحققة في ظل هذه السياسة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

* استفادت ولاية الجلفة من برامج ومشاريع التنمية الريفية والتي كانت سببا في تغيير ذهنية الفلاح وتشجيعه على تنويع الإنتاج ومصادر دخله.

مراحل البحث:

* مرحلة البحث النظري:

تم فيها الاطلاع على مختلف الوثائق والمعطيات التي تحتاج إليها الدراسة، حيث اطلعت فيها على مختلف الأبحاث العلمية من مذكرات، رسائل دكتوراه وماجستير ومقالات في مجالات ممتدة بالموضوع وقوانين وغيرها من المصادر الأخرى.

* مرحلة البحث الميداني:

تم الاتصال فيها بمختلف المصالح والإدارات ذات الصلة قصد الحصول على المعطيات والوثائق المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة منها الولاية ومحافظة الغابات ومديرية المصالح الفلاحية ومديرية البرجة ومتابعة الميزانية وغيرها من المصالح الأخرى.

* مرحلة التحليل والمعالجة:

حيث قمت بتحليل مختلف المعطيات والإحصائيات وتدوينها في جداول وأشكال وغيرها محاولا فيها الإجابة على كل التساؤلات المطروحة.

حدود الدراسة:

* الحدود الزمنية:

ركزنا في هذه الدراسة على الفترة 2000 إلى غاية 2024 وهي الفترة التي شهدت بداية برنامج التنمية الفلاحية ومن ثم توسعته إلى التنمية الريفية في الجزائر كونها من أهم المراحل التي كرست مفهوم التنمية الريفية في الجزائر.

* **الحدود المكانية:** تطرقت في هذه الدراسة إلى الاستراتيجية الجديدة في الجزائر بشكل عام ، وخصصت لها ولاية الجلفة باعتبارها ولاية بها 36 بلدية استفادت من برامج التنمية الريفية.

الفصل الأول

مدخل حول الريف، المجتمع الريفي والتنمية الريفي

تمهيد:

إن مصطلح الريف والتنمية الريفية من المصطلحات التي لازال الجدل حولها قائماً بين علماء الاقتصاد والاجتماع وحتى رجال السياسة في الآونة الأخيرة، باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال رجال الحكم وصناع القرار، لكونها تهدف إلى تطور الريف وساكنته، كما أنها جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، وأي دراسة لابد من تحديد المفاهيم التي سيبنى على أساسها الموضوع، فلا بد علينا في هذا الفصل إلى التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع دراستنا من خلال:

- مفاهيم حول الريف والمجتمع الريفي،
- مفهوم التنمية الريفية وأهدافها،
- أهمية التنمية الريفية،

1- مفاهيم حول الريف والمجتمع الريفي

تعددت المفاهيم الخاصة بالريف والمجتمع الريفي، فلا يوجد معيار ثابت لتحديد معنى الريف أو المجتمع الريفي، كل حسب نظرته فمنهم من يعتمد في تعريفه على نمط الحياة الاجتماعية والثقافية (المفهوم السوسيوولوجي) ومنهم حسب عدد السكان (المفهوم الجيوغرافي) ومنهم من يرى حسب النشاط الاقتصادي المهيمن (المفهوم الاقتصادي).

1-1 مفهوم الريف

- **أصل كلمة الريف:** إن كلمة الريف تقابلها في الفرنسية كلمة Rural والتي تقصد بها في لغتنا العامة القرية وبالعودة إلى تاريخ هذه الكلمة فنجدها عند اليونانيين مشتقة من كلمة * Rus * والتي تعني الريف وعليه فالريف هو منطقة تربية يمارس عليها الإنسان نشاطا زراعيا أو رعويا بسيطا، وهذا النشاط الذي يمارسه الإنسان يكون في السهول أو الحقول والسهوب أو على حافة الأودية أو على ضفاف الأنهار¹.

تعريف الريف لغة: الريف في المعاجم عند العرب يقصد به الخصب والسعة في المأكل وقيل أيضا ما قارب الماء من أرض العرب².

وقد جاء في الصحاح للجوهري: الريف أرض فيها زرع وخصب والجمع أرياف ورأفت الماشية أي رعت الريف وأريفنا أي صرنا إلى الريف وأرافت الأرض أي أخصبت، وهي أرض ريفية بتشديد الياء³.

2-1 تعاريف لبعض المنظمات العالمية⁴:

* تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU): وضعت هذه المنظمة معيارا كيا للتمييز بين الريف والحضر- على أساس الحجم السكاني حيث اعتبرت أن التجمعات السكانية تكون ريفية إذا قل عدد سكانها عن 2000 نسمة بشرط ألا يتعدى بعدها عن جارتها مسافة 200 متر وإذا زاد عدد السكان عن ذلك فهو مجتمع حضري.

¹ بن صالح الأخذاري: التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق دراسة ميدانية لبلدية الاديسية (2007-2012) شهادة ماجستير- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر 2016/2015 ص 69.

² صالح العلي صالح، امينة الشيخ سليمان الأحمد: المعجم الصافي في اللغة العربية ص 220

³ هاشمي الطيب: التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014/2013 ص 14

⁴ هاشمي الطيب مرجع سابق ص 15

- * تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED): تعتمد على ثلاث معايير في تعريفها للريف:
- معيار الكثافة السكانية وأهمية التجمعات السكانية أي ضعف الكثافة السكانية وتقديرها بـ 150ن/كم² إضافة إلى صغر حجم التجمعات وتفرقها بين بعضها البعض.
 - تمييز بالبعد عن المدن والأسواق الحضرية.
 - الزراعة هي النشاط الرئيسي في الريف، وتتميز بضعف الأراضي المخصصة للبناء والعمران.
 - البناء الاجتماعي تقليدي وبسيط تسوده العرف والتقاليد، ويشتركون في الهوية والذمة.

3-1 المجتمع الريفي:

يعتبر العلامة ابن خلدون من الأوائل الذين اهتموا بالدراسة والكتابة حول المجتمع الريفي في كتابه المقدمة من خلال تركيزه على خصائص ومميزات الريف وما يسوده فيه من علاقات ونوعية النظم البنيوية المختلفة التي تكون في النهاية الحياة السليمة للمجتمع المحلي الريفي⁵.

- كما عرف (ساندرس) المجتمع الريفي بأنه الشكل من العلاقة التي تقوم بين الناس ومسؤوليتهم في منطقة محلية، حيث يقيمون في مزارع متناثرة وفي قرية تكون عادة مركزا لنشاطهم المشترك، ونفهم من ذلك أن المجتمع الريفي ليس مجرد منطقة جغرافية، ولكنه علاقة لا بد من إقامتها والمحافظة عليها ومن ثم هناك الجانب الجغرافي والجانب النفسي للمجتمع الريفي⁶.

- في حين المجتمع الريفي عند (ردفيلد Redfield) هو مجتمع شعبي بسيط منعزل، تسوده الأمية والتجانس ويوحد بين أفراد إحداه إحساس قوي بالتضامن الجماعي، وتحدد أساليب المعيشة فيه بطريق إصلاحية وفقا للنسق المتناسك الذي نطلق عليه ثقافة، والسلوك السائد في هذا المجتمع من التلقائي والتقليدي الشخصي- ولا يوجد فيه تشريع، وتقوم العلاقات والنظم القربانية كقنوات نموذجية تحتذى بها ولكن الجماعات الأسرية هي وحدة الفعل الحقيقية⁷.

⁵ حبيب الله جعيجع: تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة محمد البشير الإبراهيمي بوجعيريج 2023/2022 ص 69

⁶ بومدين قايدى: سياسة التنمية الريفية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2018) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي بوجعيريج 2022/2021 ص 14

⁷ بومدين قايدى: مرجع سابق ص 14

⁸ بومدين قايدى: مرجع سابق: ص 15

وعموماً فمصطلح المجتمع الريفي يترجم مجتمعا ذو خصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافية والديموغرافية التي تعيش في مناطق متفرقة وكثافة سكانية قليلة، إلا أن هناك بعض المعايير التي استخدمت في صياغة تعريفات محددة للمجتمع الريفي منها كثافة السكان، حجم المجتمع المحلي، والمهنة السائدة والتقسيمات الإدارية⁸.

4-1 خصائص المجتمع الريفي

- تختلف المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي⁹:
- **حجم المجتمع:** المجتمع الريفي صغير إذا ما قورن بالمجتمع الحضري فالقرية مساحتها صغيرة كما أن مبانيها ومنشأتها أقل عدداً وأصغر حجماً عن المدينة.
 - **البيئة الطبيعية:** تتميز المباني والمنشآت في القرى الريفية بالبساطة وعدم التعقيد وقلة التكاليف بينما العكس في المناطق الحضرية.
 - **السكان:** عدد السكان في المجتمع الريفي أقل عدداً من عدد السكان في المدينة كما أن الكثافة السكانية أقل في الريف عنها في المدينة.
 - **المهنة:** المهن السائدة في المجتمعات الريفية هي الزراعة التي تشمل الإنتاج النباتي والحيواني
 - **العمل والبطالة:** البطالة في المناطق الريفية موسمية حسب متغيرات جني المحاصيل الزراعية الموسمية.
 - **العادات والتقاليد:** تعتبر العادات والتقاليد والعرف هي القوانين السلوكية السائدة في الريف وبالتالي يعمل بمقتضاياتها أهله.
 - **التعاون والتبادل:** يعتمد التنظيم الزراعي في أنحاء العالم على الأسرة الريفية لذلك نجد أن الحياة العائلية سائدة في المجتمع الريفي وتتميز العلاقات الاجتماعية في الريف بأنها قوية بين الأفراد لأنها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة وهم يعاونون بعضهم البعض في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية التي تتطلب مزيداً من اليد العاملة.

5-1 معايير التمييز بين الريف والحضر

يميز الباحثون بين المناطق الريفية والحضرية على أساس عدة معايير أو خصائص إلا أنه لا يمكن الموافقة على وجود سمات عامة تنطبق على كل المناطق الريفية في بلد من لبلدان، حيث يمكننا بوضوح ملاحظة تمايزنا بين المناطق الريفية في البلد الواحد ومن بين المعايير¹⁰:

⁹ حبيب الله جميعج: مرجع سابق ص 72

¹⁰ هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 16

* **نوع المهنة:** يلجأ الباحثون كثيرا للتمييز بين الريف والحضر- إلى المهنة أو الوظيفة التي يقوم بها الأفراد، والمهنة الأساسية في أكثر المناطق الريفية هي الزراعة بمفهومها الواسع مع أن هناك مهن غير زراعية ولكنها تعتبر ثانوية من حيث أهميتها الاقتصادية، فالمنطقة الحضرية هي التي يشغل معظم سكانها في القطاع الخدماتي او الصناعي (80 % وأكثر) أما الريف فهو الذي يشغل معظم سكانه في الزراعة (50 % وأكثر).

* **التصنيف الإداري:** هو أحد المعايير للتمييز بين الريف والحضر، إذ يعتبران المجتمعات الريفية هي التجمعات السكانية التي ليست عاصمة لمحافظة أو مقر لمركز من المراكز باستبعاد المناطق الصحراوية، أي خضوع المنطقة للإدارة المحلية.

* **حجم السكان:** وهو معيار آخر يفرق بين الريف والحضر- ويعتمد أساسا على عدد السكان في منطقة من المناطق لكي يجعل منها منطقة ريفية أو حضرية وهو أكثر المعايير شيوعا، وهو يختلف من دولة إلى أخرى، ومن المعروف أن سكان الريف اقل عددا من سكان المدينة، وفي الجزائر فإن الديوان الوطني للإحصاء يعتبر كل بلدية حضرية إذا توفرت الشروط التالية:

- أن يكون الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000 نسمة.
- أن تضم أكثر من 1000 عامل غير زراعي وفي مختلف النشاطات.
- المعيار الإداري باعتباره حضريا كل مراكز لولايات والدوائر باستثناء تلك التي تضم أقل من 2000 نسمة.

- وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية والترفيهية.
- أما البلدية الريفية ويقصد بها كل بلدية تتوفر فيها:
- معدل التحضر أقل من 50 %.
- متوسط كثافة السكان أقل متوسط المنطقة التي تنتمي إليها (الشمال، الهضاب العليا، الجنوب) إذا فتعريف الريف ريثم بالرجوع إلى المدينة، فيكون الريف معرفا بالنفي، فالريفي هو كل ما ليس حضري.

2- مفهوم التنمية الريفية أهميتها وأهدافها

1-2 مفهوم التنمية الريفية

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالتنمية الريفية بحسب خصوصيات وأنماط التنمية التي صاغها الدول، وكذلك فإن الوصول إلى تعريف محدد لهذا المفهوم يعتبر أمرا معقدا، لهذا فقد تم إعطاء العديد من التعاريف الخاصة بهذا المفهوم لذا فسنحاول في هذه النقطة التطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية الريفية وتحديد بعض التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم¹¹:

استحوذت قضية التنمية الريفية على اهتمام العلماء والباحثين على اختلاف انتمائهم العلمية والإيديولوجية ، ولا يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوماً بعد يوم، وذلك بعد ان اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف والتنمية ، وظهرت الحاجة الماسة على تنمية القرية ، ووضع استراتيجية للتنمية الريفية ، تمكن المجتمعات الريفية من اجتياز مرحلة التخلف والركود، والانطلاق إلى مرحلة النمو، ولقد اندفعت بلدان العالم الثالث في هذا السبيل واتخذت أساليب وطرق متباينة، وشرعت في تجارب ومحاولات متباينة، على أمل الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الريفي.

ويعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لازال الجدل حولها بين معظم التنمويين، وقد أصبح هناك اهتمام بالتنمية الريفية لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه، فالتنمية وكما أشار إليها البعض فهي من الإنسان وله وتعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات، ويزيد من القدرة الإنتاجية، لدى الأفراد، وتعتبر التنمية الريفية جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة نظراً لأن المجتمع الريفي يحتل أهمية خاصة.

إن أغلب مفاهيم التنمية الريفية تؤكد في محتواها على تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية ووضع خطط تنموية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى معيشة سكان الريف، وتنصب هذه التأكيدات على أهمية التنمية الزراعية باعتبارها الشرط الأساسي للتنمية الريفية، ويمكن اعتبار التنمية الريفية المتكاملة أكثر شمولاً من التنمية الزراعية لأنها تتضمن عناصر أخرى إضافة إلى عناصر التنمية الزراعية كاستصلاح الأراضي والطرق الريفية والتسهيلات التعليمية والصناعات الحرفية الريفية وحوافز الإنتاج وغيرها.

ويقصد بمفهوم التنمية الريفية في استخداماته الراهنة مجمل البرامج والمشروعات والعمليات التي تخطط وتنفذ لإحداث تغير اجتماعي وتوظيف الموارد المحلية المتاحة وتميئها إلى أقصى الحدود الممكنة بالاعتماد على التكامل بين الجهود المحلي والجهود الحكومي، وقد ركزت الدول الحديثة في هذا المفهوم، فاعتمدت مقاربات عديدة لتنمية أريافها التي ظلت تعاني من التفاوت فيما بينها من جهة كأرياف وبينها وبين المجال الحضري والريفي من جهة أخرى.

ويشمل هذا التدخل مجالات تنمية الموارد وتحسين التصريف فيها وكذلك تطوير مستوى الخدمات بها بما في ذلك البنية الأساسية، كما جاءت التنمية الريفية رداً على ما تعيشه الأرياف من إشكاليات عديدة أهمها النزيف المستمر للقوى العاملة (هجرة ونزوح) وتدهور الموارد الطبيعية والبشرية والتبعية الشبه مطلقة للمدينة، علاوة على ضعف مستوى دخل المواطنين في الريف.

¹¹ بيسار عبد الحكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف/2018/2019 ص 64

2-2 تعريف التنمية الريفية

يمكن ان نعرض بعض تعريفات التنمية الريفية والتي نذكر منها¹²:

- عرف البنك الدولي سنة 1975 التنمية الريفية: * استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف وتتضمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وتمتد أهداف التنمية الريفية إلى ما هو أبعد من أي قطاع محدد، فهي تشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل مما يحقق بالتالي مدخولا أعلى للجاعات المستهدفة بالإضافة إلى تحقيق حد أدنى من مستويات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة.

- ذكر معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: أن التنمية الريفية هي خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانيات والمواد القائمة في المجتمع، ووسيلة ذلك تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية، ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة.

- التنمية الريفية عرفتها إيماليل (Uma lele): تحسين مستويات معيشة مجموعة كبيرة من السكان ذوي الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية، والعمل والتركيز على إمكانياتهم الذاتية للحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم الخاصة.

- عرفت التنمية الريفية على المستوى العربي من قبل الأسكوا: بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود الأفراد وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة للمجتمع.

ومما سبق يمكن أن نورد التعريف التالي للتنمية الريفية حيث هي: عملية ديناميكية يتم من خلالها استغلال كافة الموارد المتاحة في المجتمع سواء كانت بشرية أو طبيعية من أجل تحسين مستوى معيشة سكان الريف في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، مع ضرورة التخطيط والتنسيق لتحديد الأولويات والاحتياجات التنموية لأحداث هذا التحسين، وذلك من خلال إشراك المجتمع المحلي بإمكانياته وموارده المتاحة ومساندة هذه الموارد عن طريق أجهزة التنمية المقدمة من طرف الحكومة.

¹² يبصار عبد الحكيم: مرجع سابق ص 65

3-2 أهمية التنمية الريفية

إن إحداث التنمية الريفية له من الأهمية بما كان على مستوى التجمعات والأقاليم الريفية، وهذا يرجع بالأساس إلى زيادة حجم المجتمعات الريفية وزيادة الفوارق التنموية بينها وبين تلك الحضرية، كما أنها تساهم في تحقيق الأهداف التنموية على مستوى المحلي الريفي ومن ثم المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة ضمن السياسة العامة للدول¹³.

تبرز أهمية التنمية الريفية من خلال ما تصفه من البرامج التنموية بهدف تحقيقها وإتخاذ المناطق الريفية التي عادة ما تكون متخلفة بالمقارنة مع المراكز والمناطق الحضرية التي تقع في نطاقها الإداري حيث أن كل المؤثرات الاقتصادية تشير إلى كثير من المشكلات المتأصلة في تلك المناطق التي يرجع السبب فيها إلى الإهمال الشديد التي عانت منه تلك المناطق وقلة البرامج الإصلاحية المخصصة للتنمية في الماضي، لأن مسيرة التنمية في معظم الدول النامية ركزت على تطوير القطاع الصناعي وغالبا ما تتم عملية التصنيع في المراكز الحضرية مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لسكان الحضر- في مقابل استمرار تدهور معيشة سكان الريف، ومن هنا تكمن أهمية التنمية الريفية في النقاط التالية¹⁴:

- أن سكان الريف يمثلون الغالبية العظمى من سكان العالم حيث يمثلون 75 % من سكان البلدان النامية في بيئات ريفية كما أن عدد القرى يزيد كثيرا عن عدد المجتمعات الحضرية.
- أن الاتجاه إلى العمل التكاملي الذي يأخذ به كل خبراء التنمية تقريبا يقضي- الربط الوثيق بين الريف والحضر، وهنا يساند تكامل التنمية بين الريف والحضر.
- اتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية مما يتطلب وضع الخطط لتنمية المجتمع الريفي والحد من انخفاض مستوى الدخل وشيوع ظاهرة الفقر الريفي وأن اتساع هذه الهوة تتطلب من الدول النامية مضاعفة اهتمامها بالتنمية الريفية.
- أن العمل على تنمية الريف يحقق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد إذ لا يعقل الشق الأقل من سكان البلد الواحد يعيشون في رفاهية بينما تعاني الغالبية صاحبة الجهد الأكبر في الإنتاج القومي من سوء أوضاعها.

¹³ يبصار عبد الحكيم: مرجع سابق ص 67

¹⁴ يبصار عبد الحكيم: مرجع سابق ص 67

4-2 أهداف التنمية الريفية

ترمي التنمية الريفية إلى تحقيق الأهداف التالية¹⁵:

- زيادة معدلات الدخل في المناطق الريفية من خلال تحسين استغلال الموارد المتاحة على أساس من الاعتماد على الذات.
 - تعبئة طاقات بناء الريف وضمان مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
 - توفير الحد الأدنى من البنى الأساسية والحاجات لسكان الريف.
 - الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية الداعمة للتنمية.
 - المساهمة في توفير الدعم الاقتصادي للريف، الذي يساعد في التقليل من انتشار الفقر بين السكان.
 - العمل على توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية، للمساهمة في القضاء على الأمية.
 - البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف.
- وأيضاً¹⁶:
- مكافحة الهجرة الريفية من خلال توفير وتأمين فرص العمل للمواطن الريفي للقضاء على البطالة وضمان الرعاية الصحية وإتاحة فرص أكبر للتعليم خاصة بالنسبة للنساء وكذلك توفير الماء والكهرباء والمواصلات وبالتالي يتمسك الريفي بفكرة الاستقرار وعدم الهجرة نحو المدن.
 - هي عملية تهدف إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة ويتجلى ذلك بتمكين سكان الريف من حق الاستفادة والانتفاع من المداخل التي يتحصلون عليها نتيجة ممارسة نشاطاتهم الاستثمارية وتوزيعها بشكل عادل مما يجعلهم يحسون بأنهم جزء هام وفعال وبالتالي التمتع بثقافة المواطنة والولاء التي تتجسد بالحقوق والواجبات.
 - تهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية فتنمية الريف قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل بين القطاع الزراعي والصناعي والرعوي.
 - تهدف كذلك إلى خلق توازن بين مختلف التجمعات الريفية لخلق تنمية متكاملة يهدف دعم مسار التنمية المحلية والوطنية بشكل منسق وفق ما هو مخطط له والتنمية الريفية من خلال هذه الأهداف تهدف إلى إعطاء الريف مكانته.

¹⁵ حبيب الله جميعع: مرجع سابق ص 78

¹⁶ بن صالح الأخذاري: مرجع سابق ص 71

3- مفهوم التنمية الريفية المستدامة، أبعادها وأساسياتها

1-3 مفهوم التنمية الريفية المستدامة

هي إيجاد استراتيجية يمكن بواسطتها حماية البيئة مع التغلب على الفقر في الوقت نفسه، أو تنمية ريفية ذات بعد بيئي، بمعنى أن مفهوم التنمية الريفية المستدامة يستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظمتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، بما يضمن لهم العيش الكريم، ويحافظ على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق بين التنمية الزراعية من جهة والإمكانات البيئية المتاحة من جهة أخرى¹⁷.

2-3 أبعاد التنمية الريفية المستدامة

اليوم هناك على ما يبدو إجماع عالمي على أن الهدف النهائي للتنمية الريفية المتكاملة هو تحسين نوعية الحياة لسكان الريف وهذا ما يجعل من الضروري أن تتجاوز العوامل المرتبطة بالدخل مثل الأسعار والإنتاج والإنتاجية لمجموعة من العوامل المتعلقة بنوعية الحياة والتي تؤثر بالتالي على شمولية التنمية الريفية المتكاملة المستدامة التي لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث تنمية ريفية مستدامة¹⁸:

- البعد الاقتصادي:

الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط به الأنشطة الريفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- البعد الاجتماعي:

الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقرين طرق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتعزيز المساوات بين المرأة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على مستوى المعيشة ومدخول الفئات الأكثر فقرا.

¹⁷ هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 34

¹⁸ هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 34-35

- بعد التنمية البشرية:

الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

- البعد البيئي:

الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطاها لمصلحة الإنسان.

3-3 أساسيات التنمية الريفية المستدامة

التنمية الريفية المستدامة تحتاج إلى أساسيات أربع هي¹⁹:

- لا يجب الانتظار للتعامل مع ردود الأفعال بل لابد أن نكون سباقين في ذلك، فالآثار البيئية السلبية لها مردودات على الآثار الاجتماعية من أمراض وتكاليف ونفقات العلاج.

- لابد أن يكون هناك نموذج للتوازن البيئي، فالخسارة التي تتحقق من الري السطحي أكبر من تكاليف إنشاء شبكات الري بالرش.

- لابد من توافر المعلومات البيئية الكافية، حيث أن مشكلة دول العالم النامية أنها لا تتوفر لديها المعلومات الكافية مما يؤدي إلى تضارب في القرارات وعدم وضوح الرؤية المستقبلية.

- لابد أن تعالج المشكلات البيئية جملة مجتمعة، حيث لا ينفع الحل الجزئي لمثل هذه المشكلات فالعلاج الشامل هو الحل الأسرع والأكثر توفيراً، مثلاً علاج تلوث الأنهار لابد أن يتم من جميع النواحي في وقت واحد فيعالج الصرف الصحي والصرف الزراعي والصرف الصناعي وهذا يرتبط بتغيير أوضاع المصانع الواقعة على حافات الأنهار أو الإغلاق وفق الخطة التنموية الشاملة.

¹⁹ أ. توفيق تمار، د. ولهي بوعلام: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية -26(1) جامعة المسيلة

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالريف والتنمية الريفية والتنمية الريفية المستدامة، والتي اتضح لنا من خلالها تشعب مفاهيمها وتعاريفها لدى الباحثين ، وهذا يعني أن تجسيدها في الواقع يتطلب وجود عدة عناصر مشتركة ، الهدف منها تنمية المجتمعات الريفية في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق خطط واستراتيجية موضوعية تناسب وخصوصية كل بلد ، بل حتى في البلد الواحد ، وترجم هذه الاستراتيجية والخطط بتطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف من أجل القضاء على الفقر تدريجيا والتخفيف من معاناتهم ، وإدماجهم وتمويل مشاريعهم ومرافقتهم للمشاركة في الإنتاج، بغية القضاء على مختلف مظاهر التخلف في الريف.

الفصل الثاني
مراحل التنمية الريفية في الجزائر
(1962-2000)

تمهيد

بعد عرضنا في الفصل الأول للمفاهيم المتعلقة بالريف، سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم مراحل التنمية الريفية في الجزائر وتتبع أهم السياسات التي تم انتهاجها، إذ تعتبر عملية تنمية الريف الجزائري من أهم التحديات التي واجهت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا. واجهت الحكومة الجزائرية وهي أول حكومة تشكلت في سبتمبر 1962 وتسلمت الحكم مهمة صعبة وأشد تعقيدا، وهي تنمية البلاد وتحديثها، شعب جائع وبلد مخرب واقتصاد مختلا، كانت المهمة الرئيسية للحكومة إطلاق إصلاحات استعجالية للنهوض باقتصاد البلد، وقصد التعرف على أهم الإصلاحات قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى فترتين:

الفترة الأولى: مسار التنمية الريفية في ظل النظام الاشتراكي 1962-1990

الفترة الثانية: مسار التنمية الريفية في ظل نظام اقتصاد السوق 1990-2000

1- مسار التنمية الريفية في ظل النظام الاشتراكي 1962-1990

بعد الاستقلال كان الريف الجزائري يعاني ويتخبط في العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بعد رحيل المعمرين في ظل الفراغ الذي تركه المستعمر والفوضى الاقتصادية التي تركها، حيث استولى الفلاحون على الأراضي الفلاحية الشاغرة وباشروا في استغلالها وتسييرها بتلقائية.

1-1 مرحلة التسيير الذاتي (1962-1970):

بعد رحيل المعمرين وتركهم للأراضي والأملاك التي كانوا يشغلونها، بدأت السياسة الزراعية الأولى في الجزائر مع إصدار النصوص القانونية حول سياسة التسيير الذاتي في: 1963/03/23 في إدارة المزارع التي تركها المعمرين، حيث تم تحويل 20000 مزرعة إلى 2000 وحدة مسيرة ذاتيا (تتعدى مساحة الواحدة 1000 هكتار)، وأنشأت الدولة دواوين تابعة لها، على غرار الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، والديوان الوطني للخضر- والفواكه والديوان الوطني للحليب ومشتقاته مهمتها احتكار الإنتاج والتسويق وبأسعار مدارة²⁰ وهذا لتفادي لفوضى التي قد تنجم عن ملكية هذه الأراضي وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، ولقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي- أهمية كبيرة لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار ويساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الفلاحي²¹، وظهر قطاعين متناقضين هما نظام التسيير الذاتي الذي كان تحت تسيير وإشراف الدولة وهم نظام أكثر تقدما وتطورا يتميز بإنتاجية قوية يستحوذ على مساحة تقدر ب: 2.332.860 هكتار من المساحة الإجمالية ومن أخصب أراضي الجزائر (تربة خصبة، أمطار كافية آلات زراعية، خبرة... إلخ) مع وجود كثافة سكانية أقل، يعمل فيه عمالة زراعية بنسبة 18.5% تستخدم وسائل إنتاج حديثة، ويقابله قطاع تقليدي يملك مساحة حوالي 5.652.580 هكتاري 70% وعدد المالكين له يمثل نسبة 11% فقط، وهي أراضي أقل خصوبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا وذو إنتاجية ضعيفة بحيث مساهمته في الإنتاج الزراعي النباتي حوالي 15% ويعتمد على الوسائل التقليدية البدائية، وكذلك تتركز فيه أكبر عمالة زراعية بنسبة 81% من سكان الجزائر²².

²⁰ ربح حسين: التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر، رهانات وتحديات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الجزائر جوان 2019،

ص 15

²¹ فوزية غربي: الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 95.

²² هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 140

وقد كانت أهم أهداف هذه السياسة ما يلي²³:

- حماية الأملاك الشاغرة،
- حماية النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات،
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار،
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية،

1-1-1 البرامج والمخططات التنموية في ظل سياسة التسيير الذاتي:

انطلقت الحكومة في هذه الفترة بمجموعة من البرامج بداية ببرنامج طرابلس 1962 الذي حدد للزراعة ثلاث عناصر أساسية هي ، الإصلاح الزراعي ، استخدام الأساليب الحديثة والمحافظة على تراث الأرض الجزائرية ، إلا أنه لم يشر - بصرح العبارة إلى أسلوب التسيير الذاتي ، ثم جاء البرنامج الثلاثي 1963-1966 الذي لم يعط اهتماما للزراعة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 16.5% ، بعد قطاع النقل والسكن في المرتبة الأولى والصناعة في المرتبة الثانية بنسبة 20.6% وخصصت له قيمة مالية تقدر بـ: 3.93 مليار دج ، ثم جاء بعد ذلك ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي أضاف طابعا إيديولوجيا على أساس أن التسيير الذاتي هو الاتجاه الأساسي للجزائر نحو التحول الاشتراكي ، ثم جاء المخطط الثلاثي 1967-1969 أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية الفتية عهد نظام التخطيط الهادف إلى توجيه التنمية الاقتصادية وإشراك العمال في تسيير الأجهزة الاقتصادية، وقد خصصت له قيمة 10 مليار دج سنة 1967 ، فهو كذلك لم يعط الأولوية للزراعة، بحث أخذت نسبة 17.56% من جملة الاستثمارات مقابل الصناعة 51.95%²⁴ .

1-1-2 تقييم مرحلة التسيير الذاتي:

لم تحقق مرحلة التسيير الذاتي الأهداف التي تم وضعها سابقا ، بل فشلت حيث انخفض الإنتاج والمردودية في كثير من المزارع ، نتيجة لاعتماد الزراعة على الأمطار بصفة ثابتة ومستقرة ، وشهدت الأراضي الفلاحية تدهورا متزايدا ومستمر منذ الاستقلال تبعا لظروف الجفاف المتكررة وندرة المياه وزيادة ضغط الإنسان عليها عن طريق البناء، وانخفضت مساحات الغابات التي بلغت 3.5 مليون هكتار سنة 1939 إلى 03 مليون سنة 1960، ولم تغطي سوى 1.177 مليون هكتار، وهذا بسبب الحرائق التي أتلقت 873 الف هكتاراي 74 % من مساحة الغابات، وفي سنة 1965 انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 11% عن سنة 1964 وانخفض مرة أخرى سنة 1966 عن إنتاج 1964 بنسبة 5.4%²⁵ .

²³ يومدين قايدبي: مرجع سابق ص 85

²⁴ هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 141

²⁵ هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 141

2-1 مرحلة الثورة الزراعية (1971-1980):

تعتبر سياسة الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي قامت به الجزائر نتيجة توجه السياسي المطبق (النظام الاشتراكي) وجاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي من ركود وتخلف، وأطلق عليها الثورة الزراعية بدلا من الإصلاح الزراعي لأنها عملية لتغيير الأوضاع السائدة وعليه أصدر ميثاق الثورة الزراعية بمقتضى- الأمر 71-73 المؤرخ في 08/11/1971 ، بسعيها للقضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح وهو الذي لا يكفي بتأميم الأراضي بل يعمل على خلق شروط استصلاحها وتهيئتها لفائدة سكان الأرياف ، رافعا مبدأ الأرض لمن يخدمها، بالإضافة إلى البحث عن التوازن الاجتماعي والاقتصادي للأرياف وبنائه وهو التوازن في الرقي بالنسبة لسكان الأرياف، إذ لا قيمة للثورة الزراعية إلا بإحداث الظروف الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للريف ، ومن أهم أهداف الثورة الزراعية يمكن حصرها فيما يلي:

- تجميع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية بعد توزيع الأراضي التي تم تأميمها،
- إنشاء القرى الاشتراكية للمستفيدين من الأراضي المؤتممة من الثورة الزراعية بهدف خلق الروح الجماعية وتوفير مناخ الاستقرار لذلك،
- التوزيع العادل لوسائل الإنتاج،
- القضاء على أثر الاستعمار وإحلال المحاصيل الأساسية في الأراضي الخصبة،
- توجيه الإنتاج الزراعي إلى المحاصيل الزراعية الصناعية،
- ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض وتمثل في:
- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الإبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم،
- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض،
- الاستغلال الخاص حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي- على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.

- وقد جرى تطبيق مرحلة الثورة الزراعية على ثلاث مراحل هي ²⁶:
- المرحلة الأولى (1972/01/01) وتتعلق بتأميم حوالي 03 ملايين هكتار من الأراضي العامة والبلدية منها 800 ألف هكتار من الأراضي الخصبة.
 - المرحلة الثانية (1973/06/16) وتتعلق بتحديد الملكيات الخاصة وقدرت بـ 01 مليون هكتار مع تأميم الكبيرة منها وتوزيعها على المستفيدين الجدد.
 - المرحلة الثالثة (1975/06/17) وتتعلق بتحديد عدد رؤوس الماشية وارااضي المراعي، أما رؤوس الماشية فيجب ألا يتعدى 105 رؤوس للمربي الواحد، أما الفائض فيؤم ويوزع على المربين الصغار، كما تم منح أو إعادة منح ما بين 15 إلى 25 هكتار من المراعي والسهوب، كما أنشئت على إثرها 750 قرية اشتراكية وهي أقرب أن تكون تجمعات شبه حضرية.
 - وذلك لتحديث الريف الجزائري، بالإضافة إلى تثمين النشاط الزراعي والرعي، كما نشأت عن الأراضي الموزعة تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية.
 - وعلى العموم أهم ما ميز مرحلة الثورة الزراعية أمران رئيسيان وهما:
 - إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها،
 - تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع.

1-2-1 البرامج والمخططات التنموية في ظل سياسة الثورة الزراعية:

انطلقت الحكومة في هذه الفترة لدفع عجلة الحركة التنموية في كافة المجالات وعلى كافة المستويات للنهوض بالمجتمع الجزائري، فناء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) من خلال السعي إلى تحقيق معدلات نمو سنوية قدرها 09% على الأقل ، وخصص له غلاف مالي قدره 34 مليار دج وكانت اهتماماته تتعلق بتطوير المناطق الريفية لإحداث توازن بينها وبين المدن والزيادة في الإنتاج الفلاحي ووضع هياكل تحرك الإنتاج حتى بعد نهايته، واستصلاح 500 الف هكتار وحفر 50 بئرا لتلبية حاجيات السكان من اللحوم من خلال بناء 30 مذبجا في مختلف أنحاء البلاد، ثم جاء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بقيمة مالية 110 مليار دج، وهذا الارتفاع جاء نتيجة الارتفاع المستمر في الإيرادات البترولية ²⁷.

²⁶ بومدين فايدى: مرجع سابق ص 86

²⁷ بومدين فايدى: مرجع سابق ص 88

1-2-2 تقييم مرحلة الثورة الزراعية:

لقد كان القاسم المشترك بين سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية هو تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته، وتطوير إنتاجه، ورغم الإيجابيات التي تحققت خلال تطبيق سياسة الثورة الزراعية، كزيادة المساحة من الأراضي الصالحة للزراعة وإنشاء التعاونيات للخدمات الفلاحية إلا أن النتائج المرجوة من سياسة الثورة الزراعية لم ترق إلى مستور طموحات البلاد، بل واجهت صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة ويعود ذلك إلى عدم مراعاة واقع الظروف السائدة آنذاك، خاصة الريف باعتباره المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتم بالصرامة اللازمة، مما أدى بالفلاحين والعمال إلى الإهمال واللامبالاة والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي، وتغليب الأنانية والمصلحة الشخصية على المصلحة العامة²⁸.

²⁸ بومدين قايدى: مرجع سابق ص 88

3-1 مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي (1981-1987):

ظهرت في هذه الفترة على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم باعتبارها مرحلة حكم جديدة (بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد)، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي وحصر- السلبيات والإيجابيات للسياسات التنموية السابقة، مما جعل الحكومة الجديدة تطرح البدائل من خلال وضع المخططات التنموية وإصلاحات في القطاع الزراعي تساعد في القيام بالتنمية الحقيقية بموجب التعلية الرئاسية رقم: 14 المؤرخة في: 17/03/1981 تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بموجب المرسوم رقم: 77 المؤرخ في: 15/10/1981، حيث تم في هذا الإطار إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتأسكة حتى يسهل التحكم فيها من خلال إعادة دمج أشكال الملكية الزراعية، فكانت في هذه المرحلة إصلاحين:

- سياسة إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين الصادرة عام 1981، وجاءت بهدف التغيير من حجم المزارع وإدماج تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة سميت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) التي قدر عددها بـ: 5000 مزرعة ووضع مهندسين ومختصين على رأس كل مزرعة، وانتهت العملية في سنة 1983 بتكوين 3429 مزرعة اشتراكية بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة وبمساحة إجمالية تقدر بـ: 2.830.518 هكتار.

ثم تم إصدار قانون الاستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية بتاريخ 13/08/1983 الذي ينص على أن كل مستصلاح قام باستصلاح أرض تكون ملكا له، وانتشرت الإصلاح في المناطق الزراعية بالجنوب ثم تلتها في الهضاب، إلا أن نسبة الاستصلاح كانت 21%.

وأخيرا تم صدور قانون (19-87) المستثمرات الفلاحية في 08/12/1987 وهو نمط جديد لتسيير واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية الخاصة وتعرف المستثمرات الفلاحية * بأنها مصطلح اقتصادي، تعني وحدة تربية مسيرة ومستغلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الإنتاج، وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي قانونا تكون ملكا للشخص الذي يستغلها²⁹.

أي تنازل الدولة لجميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين على شكل مستثمرات فلاحية جماعية او فردية.

²⁹ هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 162

1-3-1 البرامج والمخططات التنموية في ظل سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

أهم ما ميز هذه الفترة هو المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والذي يعتبر أول مخطط طويل المدة مقارنة بسابقه، وخصص له غلاف مالي قدره 250مليار دج نتيجة للإيرادات المتحصل عليها من قطاع المحروقات، إلا أنه لم يغير من الأوضاع المزرية للاقتصاد الوطني الذي كان في حالة ركود، ثم جاء المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ليستكمل ما فات في المخطط السابق بمبلغ قدره 500 مليار دج وانطلق مباشرة قبل الأزمة المالية التي حدثت سنة 1986، وأعطى الأولوية للقطاع الفلاحي والري والصناعات الصغيرة³⁰

1-3-2 تقييم مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

لم تغير سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ولم تكن لها أي أثر على القطاع الفلاحي ، بل كان لها آثار طفيفة ونتائج ضعيفة فيما تعلق بالمنتجات الفلاحية ونجاعة الاستثمارات الفلاحية الاقتصادية ، بالرغم من زيادة في عدد العمال وزيادة المساحات واستحداث دواوين للمساعدة ، بغية التخفيف من تدخل الدولة في التسيير ، حيث شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم شامل للمحيط المرتبط بالفلاحة كإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وإعادة هيكلة الدواوين، إنشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي والديوان الوطني للأعنام ، وغيرها من الدواوين .
وبرغم كل الجهود التي بذلتها الدولة إلا أن مردود الإنتاج كان منخفض في كل المحاصيل، مما أدى إلى عجز أغلب المزارع عن تسديد مستحققاتها المالية، وهذا بسبب التسيير المتبع والذي لم يختلف عن الأساليب السابقة المنتهجة في نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية، حيث ما تغير هو إعادة هيكلة، مست عدد العمال والمساحات الزراعية، أما طريقة إدارتها لم تتغير ولم تخرج عن دائرة المركزية، البيروقراطية وسلطة اللجان الولائية والوطنية.

³⁰ هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 160

2- مسار التنمية الريفية في ظل نظام اقتصاد السوق من سنة 1990-2000

في هذه الفترة عرفت عدة اختلالات داخلية وخارجية ، على المستوى الخارجي فهو انهيار المعسكر الشرقي والنظام الاشتراكي التي كانت تتبناه الجزائر وبالتالي فقدت الثقة فيه ، وهجمة النظام الليبرالي ، بالإضافة إلى انهيار أسعار المحروقات ، أما على المستوى الداخلي تفاقم أزمة الديون الخارجية للجزائر وانخفاض احتياطات العملة الصعبة ، واختلال التوازن في احتياجات السكان من السلع والمنتجات الزراعية ، بالإضافة إلى الوضع السياسي الغير مستقر آنذاك واستقالة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد وتنصيب المجلس الأعلى للدولة لتسيير البلاد وانعدام الاستقرار الأمني نتيجة العشرية السوداء التي كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخاصة كان الأثر الكبير على الريف بصفة خاصة مما أدى إلى هجرة كبيرة من الأرياف نحو المدن بحثا عن الأمن والعمل ، مما أدى إلى إصلاحات أخرى سميت بإصلاحات برامج التعديل الهيكلي (انطلقت الإصلاحات منذ سنة 1987) الذي كان مدعوما بصندوق النقد الدولي.

حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات محاولة إلى إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية التي جاء بها قانون 87-18 المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية والتوجه نحو اقتصاد السوق ، فكان صدور القانون 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتضمن القانون التوجيهي العقاري أول إصلاح في هذه الفترة يهدف إلى ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية من طرف مالكيها ، وحماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني والصناعي) ومراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزعات العقارية من خلال إلغاء الأمر المتضمن الثورة الزراعية وإعادة الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين ، كما عرفت هذه الفترة إصلاحات في القطاع المصرفي بإصدار قانون النقد والصرف الذي حرر الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي السابقة ، كما عرفت هذه الفترة تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم والاعتماد على قواعد المنافسة في حين بقيت الضوابط قائمة بالنسبة لثلاث مواد وهي الدقيق والحليب ومنتجات الطاقة مما تسبب في اختلالات في أسعار مواد الإنتاج التي ارتفعت عن أسعار المنتجات النهائية ، وهو ما أثر سلبا عن الإنتاج النباتي والحيواني ، وهذا راجع إلى آلية السوق التي اتبعتها الدولة لم يتبعها تغيير في المحيط لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية ، مما أدى بالدولة إلى القيام بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الزراعي ، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية:

- إنشاء صندوق الضمان من الكوارث (FGCA) يعمل على تعويض الفلاحين من الكوارث الزراعية غير مؤمنة.

- صندوق الضمان الفلاحي (FGA) يعمل على ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين.
- صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA) يعمل على دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية
- إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في نوفمبر 1995 (ONTA)
- إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).
- صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS) يعمل على تدعيم كل نشاطات حماية الصحة الحيوانية كما صادقت الحكومة على البرنامج الاستعجالي بتاريخ 1998/01/23 المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، وتكفل الدولة بكل النفقات الكبرى للمشاريع من جلب للمياه وشق الطرقات وتوصيل الكهرباء لتشجيع الهجرة العكسية من المدن الى الأرياف³¹.
- كما قامت الحكومة بضخ ما قدره 168.5 مليار دج سنة 1996 في إطار إعادة بعث نشاط القطاع الفلاحي لمدة 05 سنوات³².

³¹ غردى محمد، د. بن نير نصر الدين، تطور الفلاحة في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10 ص 200

³² هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 173

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم السياسات التي مرت بها التنمية الريفية في الجزائر بعد الاستقلال ، فمن مرحلة التسيير الذاتي (1962-1970) وكانت الهدف منها تنظيم القطاع الفلاحي وتثبيت مبدأ الاشتراكية في قطاع الفلاحة ، لكن لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه ، ثم تلتها مرحلة الثورة الزراعية (1971-1981) فهي من أجل استغلال واسع للأراضي الفلاحية وعصرنة الريف الجزائري ، وتحقيق الهدف الأساسي في إثبات النظام الاشتراكي وتمديده في الفلاحة ، لتليها مرحلة إعادة الهيكلة بعد 1981 التي أتت من أجل توحيد وتنظيم قطاع الدولة وذلك بتنظيم القطاع الاشتراكي ، وقطاع الثورة الزراعية وإنشاء المستثمرات الفلاحية الاشتراكية وتخصيص الأراضي وإنشاء المزارع النموذجية وما تلتها من إصلاحات إلى غاية سنة 1999 وغلق برنامج التعديل الهيكلي ، لتتخلى في الأخير عن كل هذه الإصلاحات والانسحاب تدريجيا عن متابعة القطاع في التسيير وترك حرية التخطيط والإنتاج للفلاح ، مع الاحتفاظ بالأقطاب الممتازة والوظيفية كالمزارع النموذجية كهيكل فلاحي يمثلها وتمارس سياستها عليه، والسبب هو التعديل الاقتصادي الجديد والتوجه نحو اقتصاد السوق وبداية التفكير في سياسة أخرى .

الفصل الثالث

الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية في الجزائر

تمهيد:

فشلت سياسات التنمية الريفية في الجزائر بعد الاستقلال في تحقيق أهدافها المرجوة في كل مراحلها ، و بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 رئيسا جديدا للبلاد بدأت الحكومة الجديدة بإطلاق برامج لإنعاش الاقتصاد الوطني في مختلف المجالات للنهوض باقتصاد البلد الذي خرج من فترة صعبة (العشرية السوداء) والتي كان لها أثر كبير على ساكنة الريف الجزائري مما أدى بهم إلى الهجرة نحو المدن وترك مساكنهم وأراضيهم شاغرة ، فكان لابد من التفكير بإعادتهم وتوطينهم في أراضيهم خاصة بعد العودة التدريجية للأمن واستقرار الوضع الأمني.

إذ تعتبر سنة 2000 نقطة تحول في مسار التنمية في الجزائر منذ الاستقلال، بداية ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) الذي ركز على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمات والخدمية، وقد أقر هذا البرنامج في أبريل من سنة 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يعادل 07 مليار دولار³³.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مسار التنمية الريفية في الجزائر بعد سنة 2000 (الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية في الجزائر) بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وما تلتها من إصلاحات، وأهم أهدافها في الريف الجزائري. من خلال:

- مسار التنمية الريفية بعد سنة 2000
- آليات تمويل مخططات التنمية الريفية في الجزائر عن طريق الصناديق الخاصة
- آليات تمويل مخططات التنمية الريفية في الجزائر عن طريق البنوك وهيئات الدعم المقاولاتي.

³³ حبيب الله جميعع، تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي بـرج بوعريـج 2023/2022 ص 118

1- مسار التنمية الريفية بعد سنة 2000**1-1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002:**

نتيجة لعدم التناسق بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل المرصودة لها من جهة، وبين السياسة الفلاحية العامة من جهة أخرى، شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA بداية شهر سبتمبر 2000 نتيجة التحسن المستمر في أسعار النفط، حيث ارتفع احتياطي الصرف باستمرار خلال الفترة 1999-2006، من 4.4 مليار دولار سنة 1999 الى 77.78 مليار دولار سنة 2006³⁴، وكان للحكومة مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية التي جعلتها تقترحه ضمن جملة من الإصلاحات الموجهة للقطاع الفلاحي للنهوض بعملية التنمية الفلاحية في الجزائر أهمها³⁵:

- عدم التناسق بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل،
- عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المرجحة، والإقبال على إنتاج السلع الاستهلاكية المرجحة والاستثمار فيها،
- عدم إعطاء الأهمية الكافية للصناعات الغذائية،
- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام،
- التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الجبوب، وعدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج،
- شروط الانضمام إلى التكتلات العالمية (مثل المنظمة العالمية للتجارة والرغبة في إقامة تبادلات حرة وإقامة اتحادات وتكتلات اقتصادية).
- وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاية يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد ووضع عدة أهداف لهذا المخطط.

1-1-1 تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للموارد الموجودة³⁶.

2-1-1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

- سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتمثل أساسا فيما يلي³⁷:
- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي في الإنتاج الوطني.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي ورد الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكثيف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسن التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

3-1-1 محاور وبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ولتحقيق ما جاء في المخطط حدد له محورين³⁸:

* المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة الاستثمارات الفلاحية وتربية

المواشي وتتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي.
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمر الفلاحية، من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه نشاط مرتبط بالنشاط الفلاحي.

³⁴ هاشمي الطيب: مرجع سابق ص 197

³⁵ مجدولين دهبينه، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016/2017 ص 161

³⁶ سلطانة كنفني، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 في ولاية قسنطينة تقيم وتنتج، ماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منثوري قسنطينة 2005-2006 ص 07

³⁷ سلطانة كنفني، مرجع سابق ص 07.

³⁸ سلطانة كنفني، مرجع سابق ص 08

* المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتهيئة المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي النافع.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهلية.
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

1-2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية (2002-2003):

عرف السياق والمحيط المؤسسي للقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة تحولات مهمة (ظهور منظمات مهنية وإقامة أدوات لدعم الفلاحة...) هذه التحولات جعلت من الممكن تصور تحسين وتقوية الوزن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للفلاحة في المجتمع والاقتصاد عموما من أجل معالجة نقائصها) النتائج المحدودة وضعف قدرات الفاعلين الرئيسيين والإستغلالات الفلاحية)، وقد ساهمت هذه التحولات في خلق الشروط التقنية والاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية الكفيلة بجعل الفلاحة تلعب دورا أكثر حيوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة ، وفي هذا السياق تم إعطاء بعد ريفي واضح ، ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية (PNDAR) والذي يعتبر كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 39 .

1-2-1 تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية:

هو تكامل اقتصادي اجتماعي يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الإستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصياتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا حول 40:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغايي والرعوي.
- مرافقة تعددية للنشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهم الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة)

39 الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جوبلية 2004 ص 39

40 ، نفس المرجع السابق، ص 39

- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة

- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير المفيد، وتهيئة المناطق الجبلية.

- تعجيل تحديث مسار القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحمال الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج الى فترة انتقالية و الى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

2-2-1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

حددت أهداف أوسع وأكثر ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية قصد ⁴¹:

- تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي.

- تامين كل الموارد المتاحة.

- حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يعيشون في وضع صعب حيث تم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار PNDAR لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، حيث أنها تسعى أن تكون ناجعة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة ولائمة بيئيا وتمحورت هذه الأهداف في النقاط الرئيسية التالية:

- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة وذلك من أجل رفع الإنتاج وعوائده والوصول الى اكتفاء غذائي ذاتي للسكان.

- وضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقديم التصحر.

- تكييف الفلاحة مع التغيرات المناخية خاصة الجفاف والبيئة.

⁴¹ بومدين قايدى، مرجع سابق ص 103

- تحسين مستدام للأمن الغذائي.
- تأهيل المستثمرات الفلاحية وتدعيم أنشطتها.
- خلق شروط ملائمة ودائمة لضمان العودة إلى المناطق الأصلية.
- دفع التنمية في الأقاليم الريفية من أجل تحسين الحياة اليومية لسكان الأرياف.

3-2-1 محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية:

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية على محورين هما⁴²:

- **التنمية الفلاحية، الغاية والرؤية:** إضافة إلى عمليات حماية واستصلاح التربة لحماية الموارد الطبيعية، يشمل هذا المحور أيضا مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتحسين العقاري، غرس الأشجار العلفية والمثمرة، تعبئة المصادر المائية، وخلق وحدات إنتاجية صغيرة للتربية العائلية.

- **التنمية الاجتماعية الاقتصادية:** تهدف إلى تثبيت السكان بأمكانهم بخلق الظروف المواتية للاستقرار وبالتالي تقليص الهجرة نحو المراكز الحضرية وهذا بوضع بنى تحتية حيوية تمثل في أساسا في السكن الريفي الإنارة الريفية، المدارس الابتدائية ووسائل النقل والخدمات الصحية.

4-2-1 برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يتشكل PNDAR من برامج تضمن على وجه الخصوص التدخل في المجالات التالية⁴³:

- تكييف أنظمة الإنتاج الفلاحي.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي.
- تحسين الإنتاج والإنتاجية للفلاحين.
- تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي.
- تميم الإنتاج الفلاحي.
- المحافظة على الموارد الوراثية الفلاحية الحيوانية والنباتية وتطويرها.
- استصلاح الأراضي.
- القيام بالتشجير وإعادة التشجير.
- مكافحة التصحر.
- تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية.

⁴² بومدين قايدي، مرجع سابق ص 105

⁴³ بومدين قايدي، مرجع سابق ص 104

- تنمية الفلاحة الجبلية.

- تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه السهبية وتوسيعها.

3-1 الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD):

تم بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في سنة 2004 وذلك بعد تعيين الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، وهي إطار مرجعي عملي يتم اعتماده من طرف جميع الفاعلين في القطاع الريفي للوصول لتنمية مستدامة لهاته الفضاءات، هذا الإطار يحدد ويشرح الأهداف، المبادئ الأساسية، المناهج العملية وأدوات التدخل في الوسط الريفي⁴⁴.

وتهدف إلى توفير الإطار وصيغ إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية بواسطة تهمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في إطار مسار تصاعدي ومركزي وديناميكية تنمية متكاملة⁴⁵.

⁴⁴العايب سهام، المشاريع الجزائرية المدججة وحوكمه الأقاليم الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2016/2017 ص 65

⁴⁵ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، جويلية 2004

1-3-1 محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD)

تعتمد الاستراتيجية على أربع محاور هي ⁴⁶:

* المحور الأول: إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية

وهو إشراك جميع المتدخلين الفاعلين (المؤسسات، الإدارات، المنتخبون، الجمعيات، والأشخاص المعنيون مباشرة بمشاريعهم... الخ)، للتكفل أفضل بالأوضاع الفعلية للمناطق الريفية.

* المحور الثاني: دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء أنشطة اقتصادية

وهو تكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة بإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في الحركة الريفية، بإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية، ومرونة بتسهيل الحصول على التمويل.

* المحور الثالث: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية

المستدامة

تبين وضعية الوسط الريفي في نفس الوقت، التطور الاستقطابي لتثمين الموارد وتهميش بعض المناطق الريفية، وفي نفس الوقت، التنوع الكبير للموارد التي تتمتع بها هذه الأقاليم، تعاني هذه الأقاليم من اختلال في استغلال تلك الموارد وفي قدرة سكانها على الحصول عليها، وقد ساهمت السياسات المتبعة الى الحد من تلك التفاوت دون ان تتمكن من الاستجابة لكل الحاجات التي عبر عنها السكان الريفيين ولا للمتطلبات تنمية ريفية منسجمة للمناطق الريفية، والرهانات التي يتعين خوضها والتي تتعلق بإمكانية قلب اتجاه التدهور، وتقليص تدفقات الهجرة وبعث الحياة في المناطق الريفية، وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها دائما تشتمل على مزايا، مقارنة ينبغي تثمينها، فأشغال التثمين تندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها ولتفادي وضعيات التبيد ينبغي أن يؤدي ذلك الى اعتبار الحفاظ على البيئة باعتبارها قيمة التراث المحلي، وكذلك باعتبارها انتماء للأبعاد الجهوية والوطنية.

* المحور الرابع: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال

وهو أن الأعمال يجب أن تتم ضمن رؤية متكاملة قادرة على تقديم فرص لتجنيد كافة الموارد البشرية والمادية حول اهداف مشتركة تفضي- الى خلق تآزر بين المكونات الداخلية لهذه الأعمال والى فتح مجالات جديدة على طول شعب الإنتاج وتثمين المنتجات التي تسمح باستغلالها.

⁴⁶ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ؟، جويلية 2004

1-3-2 أدوات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

لتنفيذ هذه الاستراتيجية عملت الدولة على وضع أدوات تكون قادرة على تحويلها الى سياسات لتجسيد محاورها وتمثل هذه الأدوات فيما يلي ما يلي⁴⁷:

* المشاريع الجوارية للتنمية الريفية – والمندجة (PPDR-PPDRI):

بمعنى مساهمة السكان الضرورية أي الجمع بين العمل الجوارى والتآزر بين رأس المال الطبيعي والمادي والمالي والإنساني والاجتماعي وترقية شراكة بين مجموع الفاعلين المعنيين بتنفيذ البرامج والأعمال المقررة من أجل إبراز القطيعة مع الطرق المركزية والبيروقراطية ، وبالتركيز أكثر على الأشخاص لا على الموارد ، وهي أيضا تهدف إلى تدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية ، كما يتطلب من الإدارة إيجاد طرق جديدة في العمل في التصرف وردود الأفعال لتكون في الاستماع لمطالب السكان وانشغالاتهم واقتراحاتهم و إجراء مرافقة تسهل تحقيق مشاريعهم وتكامل بين الأجهزة في القاعدة قصد ضمان تكامل وانسجام التدخلات في الوسط الريفي حيث تم اعتماده في المرحلة النموذجية (2003-2006) على شكل PPDR ليصبح في ما بعد PPDRI.

* آليات التشاور والقرار:

من خلال تنظيم القائمين بالتنمية الريفية، الإعلام والتوعية، تحول الإدارة، وتدعيم القدرات المحلية ولا مركزية القرار.

* صيغ تمويل الأنشطة في الوسط الريفي:

من أجل مرافقة سكان الريف على المستوى المالي لكي تجد الأنشطة والمشاريع في الوسط الريفي الدعم الضروري لتجسيدها، باعتبارها محددة لمدى إنجاز أعمال ومشروعات التنمية التي تبادر بها العائلات لضمان تميته الذاتية، من خلال دعم الأنشطة الفلاحية وتكييف سياسة التمويل الفلاحي وترقية التمويل الجوارى.

* أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم الريفية

ترافق استراتيجية التنمية الريفية في تنفيذها أدوات برمجة وتهيئة عمرانية، لأن الإقليم هو أحد أسسها ويتعلق الأمر بإعداد أدوات تهيئة الأقاليم الوطنية والجهوية والولائية، وأيضا مشاريع التنمية الريفية الجوارية التي تخص المستوى البلدي و ما دون البلدي، ليسهل للسلطات المحلية برمجة أعمال التنمية والتخطيط وتهيئة الفضاءات بشكل أفضل ، كما أن برمجة الأعمال تساعد محل مشكلات البرمجة بالتنسيق مما يسمح بتصور تنفيذ مختلف الأعمال في إطار مشاريع التنمية مع احترام التلاحم الداخلي لكل مشروع ، وتكامل المشاريع والأعمال التي يتعين القيام بها .

* نظم المتابعة والمرجعية والمساعدة على اتخاذ القرار

إن إعداد برامج العمل تطبيقا لتوجيهات ومحاور استراتيجية التنمية الريفية ومتابعة تنفيذها تقوم على جملة من أدوات التخطيط الفضائي والمتابعة والتقييم تسمح بتوجيه التنمية طبقا لتعليقات هذه الأدوات، وتضمن المتابعة المنتظمة لمتابعة المشاريع وتقييمها ، وأيضا من خلال الدراسات والمعلومات الإحصائية المتوفرة على المستوى الوطني والمحلي التي تخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي والموارد الطبيعية ، كما أن تصنيف البلديات على أساس ترتيب البلديات انطلاقا من مؤشرات متنوعة ووجية ترتبط بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية وكذلك بالإمكانيات ، ويسمح بتقدير مستوى تنمية البلديات الريفية ، كل هذه الأدوات تعتبر مرجعية للمساعدة في اتخاذ القرار وعلى هذا الأساس تم استحداث برنامجين هما :

- برنامج متابعة وتقييم المشاريع الجوارية من أجل المتابعة المالية لتنفيذ المشاريع الجوارية على المستوى المحلي من أجل تحيين المعلومات الخاصة بالمشاريع من بداية صياغتها إلى غاية تنفيذها، كما يضم أيضا المعلومات المتعلقة بالآثار الناتجة عن هذه المشاريع.

- البرنامج الوطني للمساعدة على اتخاذ قرارات التنمية الريفية (SNADDR) من أجل تشخيص الوضع في الأوساط الريفية والتخطيط للتنمية، ووضع تحت تصرف مختلف متخذي القرارات المتعلقة بالتنمية الريفية لتسهيل وترشيد التدخلات في الأوساط الريفية.

* الأجهزة التشريعية والتنظيمية

لتجسيد أهداف الاستراتيجية يتطلب توفر بيئة تشريعية تسمح وتسهل التدخل في الوسط الريفي ومن أهم هذه القوانين قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، قانون البيئة، قانون التوجيه الفلاحي وقانون استصلاح الأراضي الفلاحية كما أن هناك تشريعات حول الإيجار الريفي ... الخ

⁴⁷ الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ؟، جويلية 2004

4-1 قانون التوجيه الفلاحي

صدر القانون 16-08 المتضمن التوجيه الفلاحي في 03 أوت 2008، الهدف منه تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، واثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم⁴⁸.

1-4-1 أهداف قانون التوجيه الفلاحي

يهدف قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تاطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيد اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في جهودات الدولة من اجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة⁴⁹. يتم تحقيق أهداف التوجه الفلاحي من خلال أدوات التوجيه الفلاحي وأحكام تخص العقار الفلاحي وتدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي وكذا تاطير النشاطات الفلاحية والمهن، بالإضافة إلى التاطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل.

5-1 سياسة التجديد الريفي (PRR)

هي سياسة جديدة تهدف كأولوية، تنمية المناطق التي تكون فيها ظروف الإنتاج صعبة بالنسبة للفلاحين (المناطق الجبلية، السهوب و الجنوب)، إعداد برنامج التجديد الريفي، أضفى نظرة جديدة على عالم الريف، معتبرا إياه كوحدة جغرافية وإقليمية لها خصوصياتها وحدد لها المفاهيم العامة المتعلقة بها، انطلقت بعد مجلس الحكومة في فيفري 2006، ليتم المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية في 01 أكتوبر 2006، ليتم بعدها انطلاق أولى مراحلها تجريبية بعد مشاورات عديدة بين مختلف الفاعلين، وقد تم تعزيز البرنامج بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي الذي أشرنا إلينا سابقا⁵⁰.

⁴⁸ الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 سنة 2008، ص 5

⁴⁹ مرجع سابق ص 6،5،7

⁵⁰ حبيب الله جميع، مرجع سابق ص 124، 125

1-5-1 المبادئ العامة لسياسة التجديد الريفي

* محاور الانسجام الكبرى لاستراتيجية الدولة

- إن تشكيل سياسات ديناميكية للتهيئة العمرانية تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد وهي⁵¹:
- توجيهات واختيارات لسياسات وطنية معبر عنها في مخطط توجيهي وسيناريو للتنمية.
 - السياسات الفلاحية.
 - السياسات الإقليمية.

* أساليب تدخل الدولة – ثلاث محاور

- بانثاقها من منطق التهيئة الديناميكية للأقاليم، توجد أساليب تدخل الدولة في مفترق الاختيارات الاستراتيجية الوطنية للسياسات القطاعية والسياسات الإقليمية، وتنحدر إلى ثلاثة محاور مرتبطة:
- الاستثمارات الكبرى: تتمثل في المنشآت الكبرى، الطرق، شبكات المياه، شبكات الاتصال.
 - السياسة القطاعية: تهم القطاعات الاقتصادية كالصناعة والفلاحة.
 - العمل الإقليمي: يتعلق بالتنمية الريفية، بحيث يتميز بالتقارب المندمج فيما بين القطاعات ويقوم أيضا بتجنيد مختلف فاعلي الإقليم:
 - الفاعلين الاقتصاديين: المؤسسات لصغيرة والكبيرة
 - قطاعات الخدمات: الإدارات اللامركزية، المؤسسات، الصحة
 - قطاع المعرفة والدراية: مؤسسات التعليم والتكوين، الجامعات
 - سياسة التجديد الريفي: تقوم على أربع محاور ذات استراتيجية وطنية بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد يشترك فيها بصفة تضامنية كل العالم الريفي، تستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي، التنمية المستدامة، الإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الاجتماعي.

تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة محاور جامعة هي:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والقصور).
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي (تحسين المداخيل).
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي واللامادي.

⁵¹ حبيب الله جعيجع، مرجع سابق ص 127

1-5-2 أهداف سياسة التجديد الريفي:

تهدف سياسة التجديد الريفي إلى ⁵²:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.
- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها بـ:
 - تشجيع ترميم الموارد المحلية.
 - تحفيز اقتصاد جوارى بتنظيم تظافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
 - استغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج ذي نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية.
 - تشجيع تنوع الأنشطة وتعدد الأنشطة لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي.
 - المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للإرث الثقافي.

1-6 سياسة التجديد الفلاحي والريفي

السياسة الحالية للتنمية الريفية تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تم الشروع في تنفيذها في شهر فيفري عام 2008 من خلال خطاب رئيس الجمهورية في ولاية بسكرة خلال الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي، وهي امتداد للسياسة السابقة من حيث البرامج والأهداف وطرق التسيير، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وتستند على تحرير المبادرات والطاقت وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا.

وتهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق ترميم التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

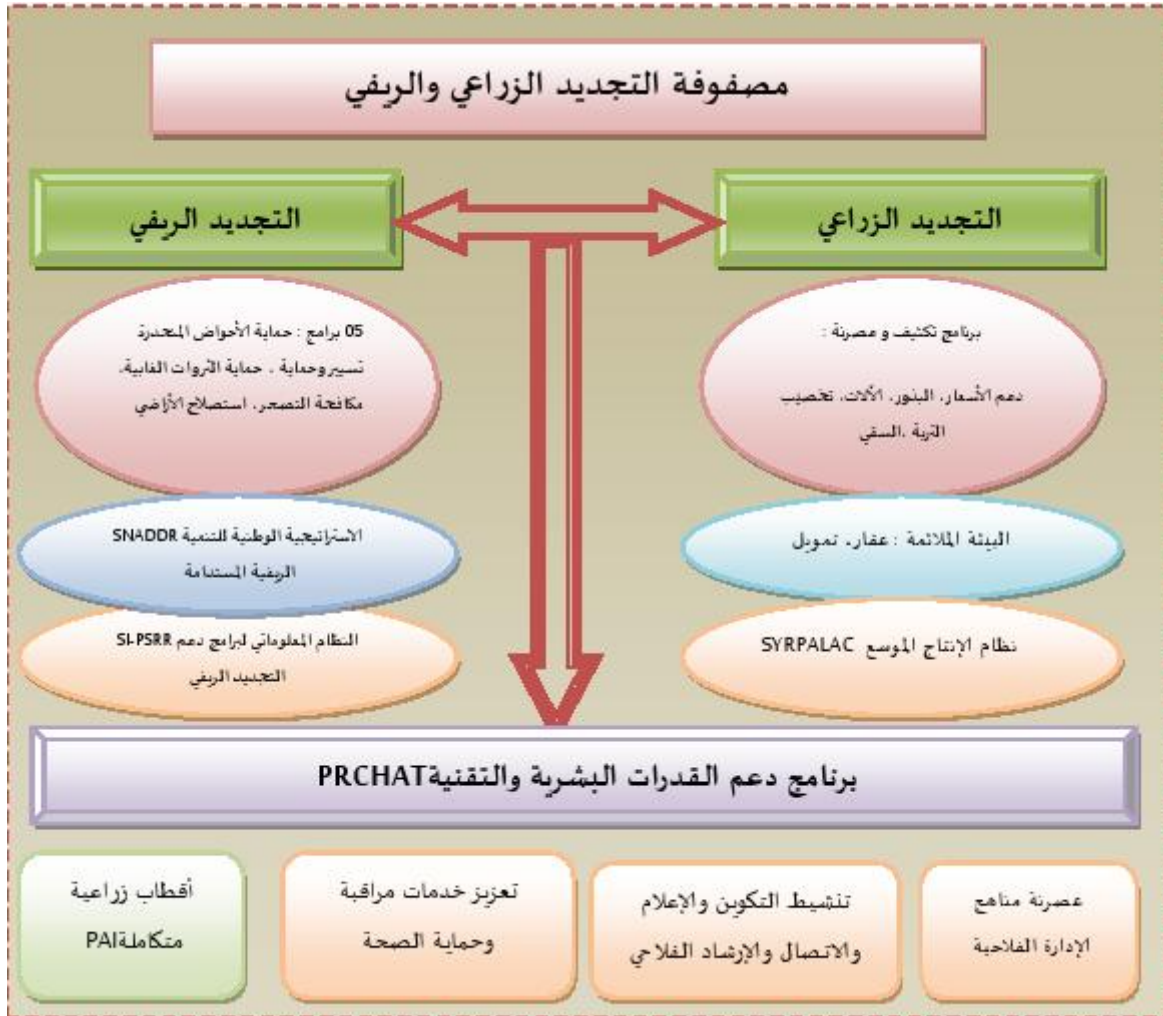
وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

⁵² ييصر عبد الحكيم، مرجع سابق ص 133

1-6-1 الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي الريفي

تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية هي التجديد الفلاحي والتجديد الريفي وبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

الشكل رقم 01: ركائز التجديد الفلاحي والريفي



المصدر: مجدولين دهبينه، مرجع سابق، ص 172

*** التجديد الفلاحي:**

يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ويعتمد في ذلك على ثلاث برامج رئيسية والمتمثلة في 53:

- برامج تعزيز إنتاجية رأس المال (البذور، الشتلات، التسميد، الآبار، المكننة الفلاحية الخ)
- برامج البنية التحتية الفلاحية والريفية (البنية التحتية الفلاحية، البنية التحتية للري)
- برامج التنظيم (تنظيم المنتجات الزراعية، إعادة تأهيل وإنشاء البنية التحتية للفلاحة)، وتنفذ هذه البرامج عن طريق الأدوات التالية:
- وحدات الاستبيان الحقلية.
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات والبنيات التحتية. التكوين

الشكل رقم (02) برامج التجديد الفلاحي



المصدر: وثيقة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر،

العنوان الإلكتروني: www.aoad.org/algeria-inv.pdf

*** التجديد الريفي:**

والذي يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج وهي⁵⁴:

- مكافحة التصحر.

- حماية التجمعات المائية.

- حماية وتعزيز الإرث الغابي.

- حماية النظم البيئية والاستصلاح.

وتستند هذه البرامج على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي (SI-PSRR)، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة (SNADDR)، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

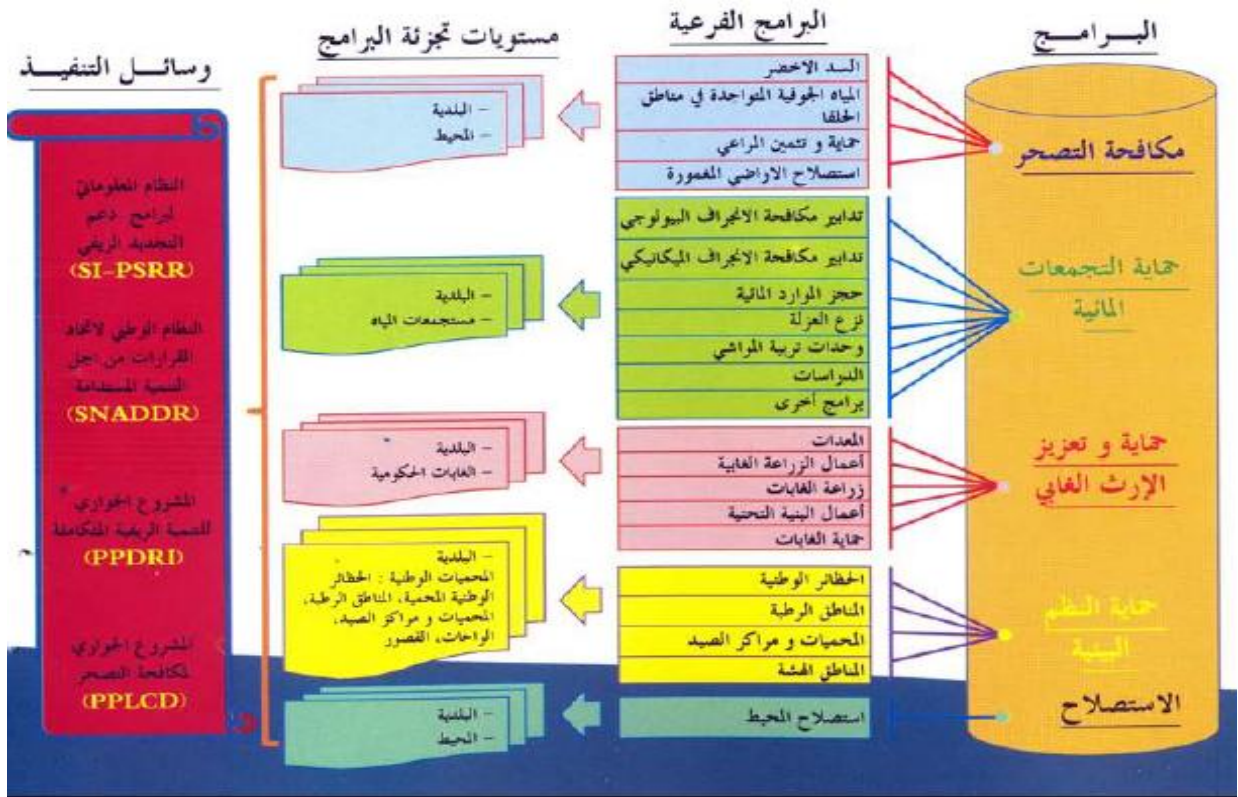
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة (PPDRI) والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر (PPLCD)، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة الخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن.

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

- عقد كفاءة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها،

⁵⁴، وثيقة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، العنوان الإلكتروني: www.aoad.org/algeria

الشكل رقم (03) برامج التجديد الريفي



المصدر: وثيقة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر،

العنوان الإلكتروني: www.aoad.org/algeria-inv.pdf

2-6-1 الأهداف المنتظرة من سياسة التجديد الفلاحي الريفي

- خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار (2010-2014) من النفقات العمومية بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتنمية مستدامة للأقاليم لتحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف من خلال 55:
- وضع حيز التنفيذ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة.
 - استهداف 2174 منطقة أو جماعة ريفية.
 - عدد الأسر المستهدفة 7.27.000 عائلة، يمثلون ما مجموعه 4.471.000 نسمة.
 - للحفاظ على الموارد الطبيعية، حماية وثمانين 8.2 مليون هكتار تتواجد على مستوى المناطق الجبلية والسهوية والمناطق الصحراوية، وتوسيع المساحة الصالحة للزراعة إلى 2.50.000 هكتار.
 - خلق 01 مليون منصب شغل دائم.
 - أما فيما يخص مكافحة التصحر، يس 30 ولاية و338 بلدية ويخص مساحة تقدر بـ: 2.5 مليون هكتار.
 - المشاريع الخاصة بتأهيل وتوسيع الأملاك الغابية، تم تشجير 3.600 هكتار وإنجاز أشغال حراجية بمساحة تقدر بـ: 1.18.500 هكتار.
 - البرامج المتعلقة بالحفاظ على الأنظمة البيئية يس 52 بلدية و35.000 عائلة ريفية ويعالج مساحة تقدر بـ: 18.800 هكتار وخلق ما يعادل 17.500 منصب عمل دائم.
 - أما برامج حماية الأحواض المنحدرة حول السدود حسب الدراسات تخص 34 حوض منحدر ممتدة على مساحة تقدر بـ: 3.5 مليون هكتار على مستوى 25 ولاية بـ: 350 بلدية بمجموع يقدر بـ: 07 مليون نسمة.
 - استصلاح الأراضي فقد تم برمجة مشاريع تمس استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الامتياز لاكثر من 2.50.000 هكتار.

55 التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014، من الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة ص 442

7-1 برنامج مناطق الظل

لم يكن مصطلح مناطق الظل متداولاً بكثرة في السابق، إلا بعد انتخاب رئيس الجمهورية تبون عبد المجيد، وقد ظهر بشكل بارز في مجلس الوزراء المنعقد، أين تم عرض تحقيقاً بتاريخ 16 فيفري 2020 بعنوان "معاناة مناطق الظل" من إنجاز التلفزيون العمومي الجزائري بطلب من الرئيس، والذي أظهر المعاناة التي تعيشها هذه المناطق المعزولة.

وبعد خطاب رئيس الجمهورية في لقاء الحكومة - الولاية أصبح مصطلحاً سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً متداولاً يستخدم على نطاق واسع ويعبر عن بؤر التخلف في أنحاء الوطن.

1-7-1 تعريف مناطق الظل

لكونه مصطلحاً جديداً فهو يعبر عن المناطق المعزولة النائية، الجبلية والتي تعاني من حالة هشاشة حيث يعيش سكانها ظروف معيشية صعبة ومزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية وأبسط ضروريات الحياة كالماء والكهرباء والغاز والمدارس والمرافق الصحية والطرق... الخ وتعتبر هذه المناطق طاردة للسكان⁵⁶.

2-7-1 المشاكل والنقائص التي تعاني منها مناطق الظل

تشير الإحصائيات إلى أكثر من 08 مليون جزائري من مجموع عدد السكان المقدر بنحو 45 مليون نسمة يعيشون في ظروف معيشية صعبة في مناطق فقيرة في الأرياف والمناطق الحدودية وفي هوامش المدن إذ يعاني سكان هذه المناطق من⁵⁷:

- ضعف الخدمات:

المتعلقة بمؤشرات الخدمات كالمرافق الصحية والتعليمية والسكن، بالإضافة إلى المرافق المتعلقة بشبكات الكهرباء والماء والغاز وتهيئة الطرقات.

- ضعف الموارد المحلية:

تعاني جل البلديات الموجودة من ضعف مداخلها المحلية والتي لا تغطي حجم احتياجات سكانها المحليين، ويرجع سبب ذلك إلى ضعف البنيان الزراعي والصناعي والسياحي.

- ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات النزوح

وهذا ما يجرم مناطق الظل من قوتها البشرية ويخلق مجتمعات عشوائية داخل المدن الكبرى.

⁵⁶، ورده حمدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة

العالمية المجلد (5)، العدد الخاص (1)، السنة 2021 ص 11

⁵⁷ د. بوسكران فاطمة الزهراء، مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات

السياسية، المجلد 06 العدد 2022/02 ص 267

- تدني مستوى المعيشة

إن تحقيق تنمية غير عادلة ومتوازنة أيا كان أسبابها سواء بسبب ضعف الموارد أو عدم التجانس الجماعي بين السكان، يؤدي إلى التوزيع الغير المتكافئ للدخل والثروة وإلى انتشار الفوارق بين المجتمع.

- تدهور البيئة الريفية

حينما نتحدث عن الريف نتحدث عن جزء أساسي من مناطق الظل، فهذه المناطق تعاني سواء من ناحية المشاكل الصحية كإهمال وحدات الصرف الصحي وتلوث مياه الشرب وعدم توافر الشروط الصحية، أو من خلال تسلسل المشروعات الصناعية الملوثة للبيئة إليها وهو الأمر الذي أضر بسكان هذه المناطق والأراضي الزراعية.

3-7-1 المعايير المعتمدة في تصنيف مناطق الظل

يهدف إحصاء المناطق المحرومة وتصنيفها كمناطق ظل تم الأخذ بعين الاعتبار المعايير والتوجيهات التالية⁵⁸:

- تدقيق وتصويب العمليات المقترحة سواء من حيث العدد أو الموضوع واعتماد الموضوعية في اقتراح العمليات فقط ذات الصدى الفعلي.
- الحد من اقتراح العمليات في إطار التحسين الحضري.
- التركيز على العمليات التي لها الأثر المباشر السريع على حياة المواطن، خاصة في المناطق البعيدة والإسراع في تسجيلها مع مراعاة عناصر: التكلفة، قصر- مدة الإنجاز، والأثر الإيجابي والمباشر على تلك المناطق ومن هذه العمليات:
- التقاط منابع المياه وتجهيزها وضعها في خدمة المواطن أو إنجاز خزانات صغيرة مع شبكة توزيع المياه وتزويد هذه الخزانات بالصهاريج.
- استعمال الطاقة الشمسية.
- تزويد هذه المناطق بخزانات غاز البوتان.
- فتح المسالك لفك العزلة.

⁵⁸، وردة حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية المجلد (5)، العدد الخاص (1)، السنة 2021 ص 11

1-7-4 الأهداف المنتظرة من البرامج التنموية لبرامج مناطق الظل

اعتمدت الدولة مقارنة شاملة لتحقيق التنمية في جميع ولايات الوطن بإشراك المواطنين وبالتنسيق مع القطاعات المعنية على المستوى المحلي لضبط مخطط استراتيجي من خلال أربعة أهداف⁵⁹

- تلبية احتياجات السكان من المياه الصالحة للشرب.

- تعميم الربط بالطاقة الكهربائية والغاز.

- فك العزلة عن مواطني المناطق النائية والجبلية.

- تحسين ظروف تدرس الأطفال.

وبناء عليه تم إحصاء 13.587 منطقة ظل، يبلغ عدد سكانها حوالي 08 مليون نسمة. كما تم تخصيص مبلغ قدره: 188.42 مليار دينار من خلال إعادة توجيه البرامج المسطرة سابقا على عاتق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وميزانيات الجماعات المحلية والمخططات البلدية للتنمية، هذا وقد حازت المناطق الجبلية والنائية والمعزولة على 12.841 عملية (مشاريع).

2- آليات تمويل مخططات التنمية الريفية في الجزائر عن طريق الصناديق الخاصة

1-2 التمويل عن طريق الصناديق الخاصة في الفترة 1980-1999

عملت الدولة على دعم القطاع الزراعي خلال هذه الفترة بتفعيل الصناديق الموضحة كالتالي:

* الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى- المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988 وعمليا بمقتضى- المرسوم التنفيذي رقم: 89-194 المؤرخ في 17 أكتوبر 1989 الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم: 302-052 * الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية * وبإشرافه فعليا في شهر فيفري سنة 1990، ويمول الإعانات المخصصة لتنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها لاسيما في⁶⁰

- إعانات دعم الاستثمارات المنتجة التي يبادر بها المزارعون والمربون الحرفيون بصفة فردية أو منتظمة في تعاونيات أو تجمعات مهنية في إطار برنامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتحسين المنتجات الفلاحية الاستراتيجية والزيادة منها.

- النفقات المتعلقة بتنفيذ المشاريع لاسيما نفقات دراسات المشاريع، ونفقات التكوين والإرشاد ونفقات متابعة المشاريع.

⁵⁹ د. بوسكران فاطمة الزهراء، محبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 06 العدد 2022/02 ص 271

⁶⁰ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 سنة 1995 ص 16، 17.

*** صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية (FGCA)**

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988 وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 90-158 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتضمن تنظيم صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية ويتمثل عمله في تعويض الأضرار المادية التي تلحقها الكوارث الفلاحية بالمستثمرات الزراعية، وتشجيع توسيع التأمين عن الأخطار الفلاحية⁶¹

*** صندوق الضمان الزراعي (FGA)**

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-98 المؤرخ في 01 افريل 1995 ويضمن الصندوق أو يكفل القروض القصيرة والمتوسطة الأمد التي تمنحها هيئات القرض لمنحيتها وفق شروط معينة لضمان التسديد من طرف الفلاح المقرض أو المؤسسة الفلاحية المقرضة وبحسب المادة الخامسة من المرسوم السابق الذكر يعتبر الصندوق ضامن أو كفيل أي تأمين شخصي- لمنحطيه القائمين بطلب قروض فلاحية⁶².

*** صندوق الحماية الصحية الحيوانية (FPZS)**

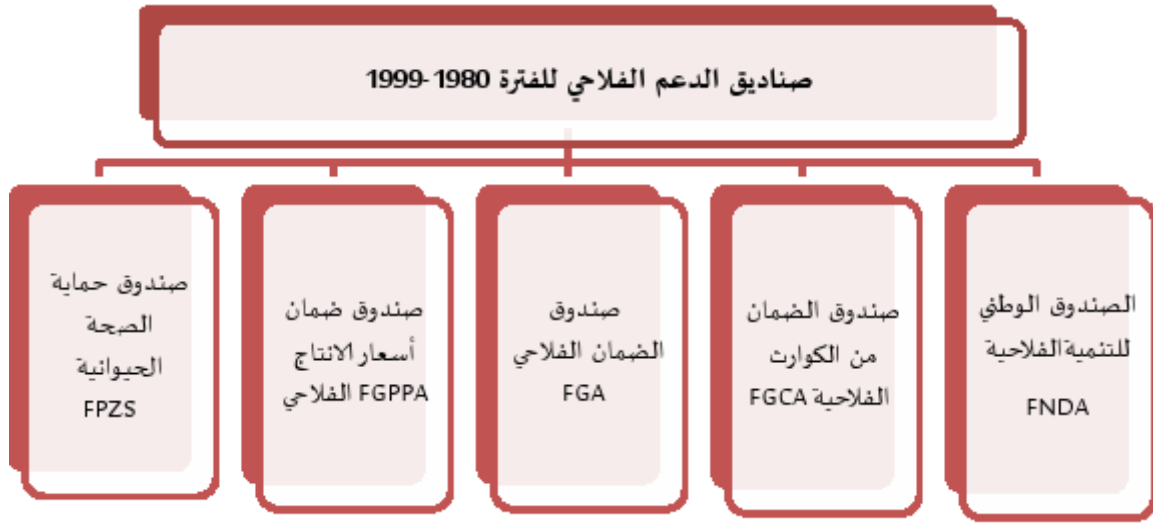
أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 93-220 المؤرخ في 27 سبتمبر 1993 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 070-302 الذي عنوانه صندوق الحماية الصحية للحيوانات والذي تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 24 جوان 1995 ويهدف إلى دعم كل النشاطات المتعلقة بالصحة الحيوانية⁶³.

⁶¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 22 سنة 1990 ص 744

⁶² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 سنة 1995 ص 16

⁶³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34 سنة 1995 ص 10

الشكل رقم (04)صناديق الدعم الفلاحي للفترة (1980-1999)



المصدر: مجدولين دهينه، مرجع سابق، ص 182

2-2 التمويل عن طريق الصناديق الخاصة في الفترة 2000-2009

تكلمة لمخططات وبرامج التنمية الريفية في هذه الفترة تم استحداث صناديق جديدة لدعمها وهي كالآتي:

الشكل رقم (05)صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2000-2009)



المصدر: مجدولين دهينه، مرجع سابق، ص 185

*** الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)**

أشئ بموجب المادة 94 من قانون المالية رقم: 99-11 المؤرخ في: 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 ، والتي نصت على جمع حساب التخصيص رقم: 302-052 الذي عنوانه * الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية* وحساب التخصيص الخاص رقم: 302-067 الذي عنوانه * الصندوق لضمان سعر الإنتاج الفلاحي* في حساب موحد وهو حساب التخصيص الخاص رقم: 302-067 الذي يحمل من الآن فصاعدا عنوان * الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 و القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 25 جويلية 2000 ، أما بالنسبة لنفقات هذا الصندوق فتتمثل في 64 :

*** في باب النفقات**

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكيفه وحتى تصديره.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عملية التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها بالحبوب وبذورها.
- الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
- الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

*** المستفيدون من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:**

يستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية كل الفلاحين والمربين بصفة فردية ومنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات مهنية، بالإضافة الى المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري المدخلة في نشاطات الإنتاج الفلاحي في مجال التحويل والتسويق والتصدير للمنتوجات الفلاحية والصناعة الغذائية الموقعة على دفتر شروط يحقق حقوق المستفيدين من هذا الصندوق وواجباتهم.

* قائمة الأنشطة التي تستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية:

- أشغال تحضير التربة.

- أشغال التهيئة وحماية التربة.

- اقتناء المدخلات الزراعية (البذور، الشتائل، الأسمدة ومواد الصحة النباتية).

- اقتلاع و/أو إحياء المزارع القديمة.

- عمليات التطعيم.

- اقتناء العتاد الفلاحي

- المنح عند الإنتاج و / أو عند جمع المنتوجات الفلاحية.

- اقتناء وسائل النقل الخاصة.

- اقتناء القطعان.

- اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات.

- تهيئة و / أو بناء الهياكل القاعدية المتخصصة.

- تميم المنتوجات الفلاحية:

- إنجاز و / أو تجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية.

- اقتناء عتاد متخصص على مستوى الاستغلال (الفرز، التجفيف والتخزين

الأولي).

- تسويق، تخزين، توضيب، تصدير

- إنجاز هياكل التخزين

- إنجاز هياكل متخصصة لجمع واستقبال المنتوجات مثل سلسلة الفرز والتوضيب، الذبح

والتقطيع واقتناء الرزم للمنتوجات الزراعية وكذلك الدعم عند التصدير.

- تطوير الري الفلاحي:

- رصد الموارد المائية والمتمثلة في أشغال الترميم أو إنجازات جديدة

(تنقيب، ابار، حواجز مائية، جر المياه المنابع، منشآت تحويل مجاري المياه).

- جلب الطاقة الكهربائية.

- إحداث الهياكل الوسيطة للتخزين (أحواض التراكم).

- أجهزة الضخ والسقي.

- تهيئة شبكات توزيع المياه الزراعية.

- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية:
 - أشغال الترميم و /أو إحداث الهياكل القاعدية للحفاظ المتخصصة.
 - إحداث مشاتل.
 - إنجاز هياكل متخصصة لإنتاج البذور والشتائل والحيوانات المنسلة.
 - المنح عند الإنتاج.
- المخزون الأمني (المنتجات الزراعية والبذور والشتائل):
 - مصاريف التسيير والتخزين.
- حماية مداخيل الفلاحين:
 - إعانة للتكفل بالفوارق المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية.
 - تطوير الأنشطة الفلاحية التكميلية على مستوى الاستغلال من أجل التنويع وضمان موارد المداخيل.
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة:
 - المحروقات (المازوت)
 - الطاقة الكهربائية.
- تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزراعات الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل:
 - (القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى المتحصل عليها في إطار برامج تنمية القطاع الفلاحي)
- * قروض الاستثمار:
 - استصلاح الأراضي.
 - صرف المياه والتطهير.
 - أعمال قلب التربة ونزع الأحجار.
 - وضع كواسر الرياح.
 - تسميد الأرض.
 - الحواجز المائية.
 - شبكات السقي.

- احتفار او حفر الآبار.
- هياكل التخزين تحت التبريد الإيجابي او السلبي للمنتوجات الفلاحية.
- بناء و /او بناء تجديد مباني الاستغلال (مباني تربية المواشي، مخازن، مستودعات).
- اقتناء العتاد والأدوات الفلاحية الخفيفة.
- اقتناء العتاد والأجهزة الفلاحية لتربية المواشي والري الفلاحي.
- اقتناء و /أو تجديد التجهيزات لتحويل المنتوجات الفلاحية و تجميعها.
- شراء القطعان والحيوانات المنسلة.
- غرس الأشجار المثمرة والكروم والنباتات الرعوية.
- صناعة الأدوات الفلاحية الخفيفة في إطار الصناعة التقليدية أو المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- التجهيزات للإنتاج التقليدي الريفي المتعلق بالنشاط الزراعي.
- تجهيزات تجميع المنتوجات الفرعية ذات أصل نباتي وحيواني.
- بناء و /أو تهيئة الهياكل القاعدية لصناعة الرزم لتوضيب المواد ذات الاستعمال الفلاحي والزراعي الغذائي.

* قروض الاستغلال:

- المنتوجات النباتية.
- تربية المواشي الموجهة لإنتاج الألبان.
- تربية النحل.
- تربية الأرانب.
- تربية الدواجن.
- إنتاج البذور والشتائل.
- إنتاج الحيوانات المنسلة.
- تحويل المنتوجات الزراعية و تجميعها.

*** تأطير الأشغال:**

- دراسات الجدوى.
- التكوين المهني.
- الإرشاد الفلاحي.
- متابعة تنفيذ المشاريع.
- مصاريف تسيير الصندوق.

وتتعلق الأعمال التي تم تعدادها أعلاه بالفروع التالية:

- الحليب.
- تربية النحل.
- تربية الدواجن.
- تربية الأرانب.
- تربية الغنم والبقر والمعز والإبل والخيول.
- البطاطس.
- الزراعات تحت البيوت البلاستيكية.
- الحبوب.
- البقول الجافة.
- زراعة الأعلاف.
- زراعة الأشجار المثمرة.
- زراعة الكروم.
- زراعة الزيتون.
- زراعة الحمضيات.
- زراعة النخيل.
- الزراعات الصناعية (الطماطم والتبغ والزيتيات، البنجر السكري، القطن..).
- البذور النباتية والحيوانية.
- شتائل الأشجار والكروم.
- حيوانات التكاثر.
- التلقيح الاصطناعي.

*** صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZEPP)**

- أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 منه ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 2000-119 المؤرخ في 30 ماي 2000 الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص رقم 071-302 الذي عنوانه * صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية* وتوجه نفقات هذا الصندوق إلى⁶⁵:
- النفقات المرتبطة بأنشطة تنمية الصحة الحيوانية.
 - النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر إثر الوباء الحيوانية أو الأمراض المعدية.
 - النفقات المرتبطة بعمليات العلاج الوقائي.
 - النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية.
 - النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة.
 - النفقات المرتبطة بالمكافحة الوقائية للحفاظ على الزراعات.

⁶⁵ المجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 53 سنة 2000 ص 25

*** صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS)**

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 08 من الأمر رقم: 01-02 المؤرخ في 25 فيفري 2002 وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 02-248 المؤرخ في: 23 جويلية 2002 الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 109-302 الذي عنوانه * صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب*⁶⁶ وتمثل نفقات هذا الصندوق في مايلي⁶⁷

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها.
- الإعانات الموجهة لتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهلية والزراعية الرعوية.
- الإعانات الموجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات.
- الإعانات الموجهة لحماية مداخل المربين والمرابن الزراعيين.
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.
- المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

*** صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTTC)**

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 118 من قانون المال لسنة 2003 رقم: 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 03-145 المؤرخ في: 29 مارس 2003 الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 111-302 الذي عنوانه * صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز*⁶⁸ وتمثل نفقات هذا الصندوق فيما يلي⁶⁹:

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية.
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي.
- المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.
- كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات علاقة مع أهداف الصندوق.

⁶⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 51 سنة 2002 ص 08

⁶⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 67 سنة 2002 ص 33

⁶⁸ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 23 سنة 2003 ص 20

⁶⁹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 23 سنة 2003 ص 21

*** الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)**

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 11 من الأمر رقم: 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 05-413 المؤرخ في: 25 أكتوبر 2005 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 067-302 الذي عنوانه * الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي⁷⁰ ويجدر الذكر هنا بأن هذا الصندوق حل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وتمثل نفقات هذا الصندوق فيما يلي⁷¹:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره.

- الإعانات بعنوان دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعية الغذائية الزراعية على المدى القصير والمتوسط والطويل بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار صيغة البيع بالإيجار.

- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات

الصلة بالموضوع

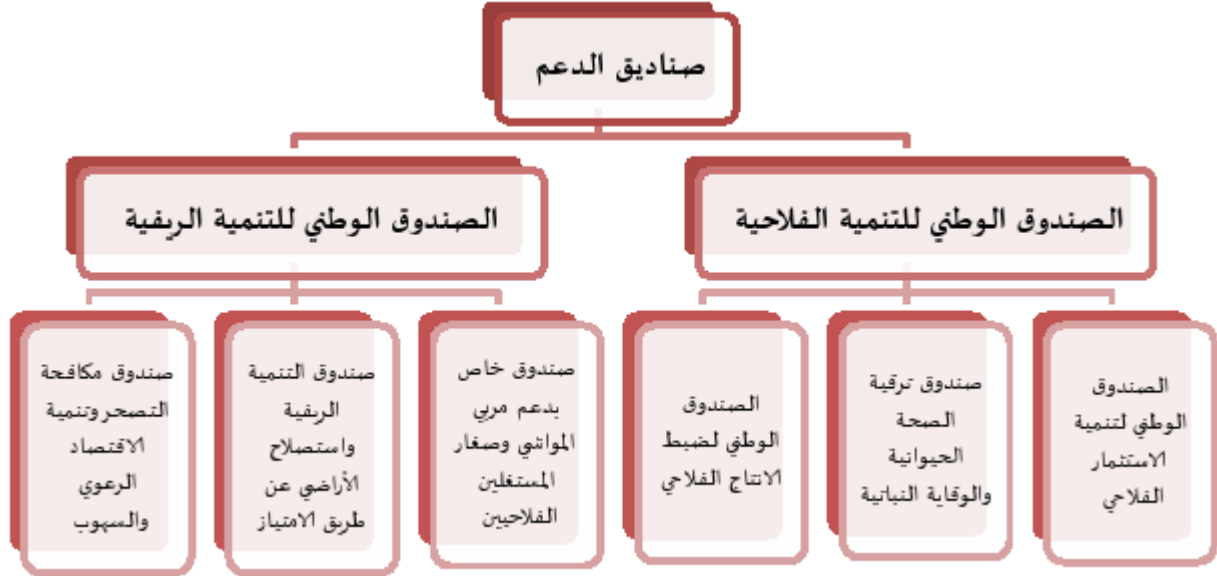
⁷⁰ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 72 سنة 2005 ص 11

⁷¹ نفس المرجع ص 12

2-3 التمويل عن طريق الصناديق الخاصة في الفترة 2010-2014

في إطار برامج التجديد الفلاحي والريفي قامت الدولة بضبط تصنيف جديد للصناديق حيث تم ضمها ضمن صندوقين حيث خصص الأول لبرامج التجديد الريفي والثاني لبرامج التجديد الفلاحي.

الشكل رقم (06) صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2010-2014)



المصدر: مجدولين دهبينه، مرجع سابق، ص 188

* الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

أنشئ بموجب قانون المالية رقم : 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 لسنة 2013 في المادة 58 منه، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم: 13-280 المؤرخ في : 01 اوت 2013 ، الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم : 139-302 الذي عنوانه * الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية * 72 ، حيث تم غلق كل من حسابات الصناديق الخاصة، الصندوق الوطني للتنمية الاستثمار الفلاحي وصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية وكذلك الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي وتحول أرصدهم إلى حساب التخصيص الخاص رقم: 139-302 الذي يتضمن 73 :

- السطر 1: تطوير الاستثمار الفلاحي
- السطر 2: ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية.
- السطر 3: ضبط الإنتاج الفلاحي.

72 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 41 سنة 2013 ص 04

73 نفس المرجع ص 05

وتتضمن نفقات هذا الصندوق ما يلي ⁷⁴:

السطر 1: تطوير الاستثمار الفلاحي

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي.
- الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعية الغذائية الزراعية على المدى القصير والمتوسط والطويل بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم إنشاؤه في إطار عقد القرض الإيجاري.

السطر 2: ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية.

- النفقات المرتبطة بالأعمال المتعلقة بحماية الصحة النباتية.
- النفقات المرتبطة بالتعويضات عن الخسائر أو الأضرار التي تكبدها المستثمرون من جراء مكافحة الأمراض وآفات الزرع
- النفقات المرتبطة بالمكافحة الوقائية للمحافظة على الزرع.
- النفقات المرتبطة بأعمال تطوير الصحة الحيوانية.
- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للجائحة الحيوانية أو الأمراض المعدية.
- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

السطر 3: ضبط الإنتاج الفلاحي

- الإعانات المتعلقة بحماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناجمة عن تحديد السعر المرجعي.
- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية.
- التغطية الشاملة لأعباء فوائد الفلاحين.
- مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.
- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

⁷⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 41 سنة 2013 ص 06-05

*** الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR)**

أنشئ بموجب قانون المالية رقم : 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 لسنة 2013 في المادة 59 منه، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم : 13-281 المؤرخ في : 01 اوت 2013 ، الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم : 140-302 الذي عنوانه * الصندوق الوطني للتنمية الريفية * 75 ، حيث تم غلق كل من حسابات الصناديق الخاصة، صندوق مكافحة التصحر وتمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وحساب صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وكذلك حساب صندوق دعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين وتحول أرصدهم إلى حساب التخصيص الخاص رقم : 140-302 الذي يتضمن 76 :

- السطر 1: مكافحة التصحر وتمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.
 - السطر 2: التنمية الريفية واثمين الأراضي عن طريق الامتياز.
 - السطر 3: دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.
- وتتضمن نفقات هذا الصندوق ما يلي 77:

السطر 1: مكافحة التصحر وتمية الاقتصاد الرعوي والسهوب

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر.
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتميتها.
- الإعانات الموجهة لتنمية الإنتاج الحيواني في المناطق السهلية والزراعية الرعوية.
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.

السطر 2: التنمية الريفية واثمين الأراضي عن طريق الامتياز

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية.
- كل المصاريف الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات علاقة بهدفه.
- العمليات الموجهة لاستصلاح الأراضي.

السطر 3: دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين

- التغطية الشاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين.
- إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.
- مصاريف تسير الوسطاء الماليين.
- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم متابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

⁷⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 41 سنة 2013 ص 07

⁷⁶ نفس المرجع ص 07

⁷⁷ نفس المرجع ص 07

3- آليات تمويل مخططات التنمية الريفية في الجزائر عن طريق البنوك وهيئات الدعم المقاولاتي

تمثل هذا النوع من التمويل في القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أو القروض المدعمة التي تقدمها هيئات الدعم المقاولاتي⁷⁸:

1-3 التمويل بواسطة القروض البنكية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوسيلة التي تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي، ويقوم في هذا الصدد بمنح صيغ مختلفة نذكر منها

* **قرض الرفيق:** وهو قرض موسمي مدعوم بالكامل من طرف الدولة ويمنح للمزارعين والمربين الذين ينشطون على أساس فردي أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات اقتصادية وهو قرض قصير الأجل تتراوح مدة سداده بين 06 أشهر و24 شهرا ولا تكون هناك مساهمة شخصية من طرف المستفيد.

* **قرض الرفيق الفيدرالي:** وهو قرض مدعوم بالكامل من الدولة، يمنح للمؤسسات الاقتصادية المنظمة في الجمعيات التجارية أو التعاونيات، وتنشط في قطاعات التحويل والتخزين و/وتمثين المنتجات الزراعية وهو قرض قصير الأجل تتراوح مدة سداده بين 06 أشهر و24 شهرا، ولا تكون هناك مساهمة شخصية للمستفيد، في حين أن المبلغ المقترض يتراوح ما بين 10 مليون دج إلى 1000 مليون دج.

* **قرض التحدي:** هو قرض استثماري مدعم جزئيا يمنح في إطار إنشاء مزارع زراعية وحيوانية جديدة أو مزارع قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، تنتمي إلى ملكية خاصة أو ملكية خاصة للدولة، تتراوح مدة سداد القرض بين 03 سنوات إلى 15 سنة، في حين مبلغ القرض يتراوح ما بين 01 مليون دج إلى 100 مليون دج ويشترط مساهمة شخصية للمستفيد تتراوح ما بين 10% إلى 20% من تكلفة المشروع.

* **قرض التحدي الفيدرالي:** وهو قرض مخصص للمشغلين (المعالجات والتعبئة وخازن المنتجات الزراعية) ويختلف عن قرض التحدي في مبلغ القرض، حيث يتراوح ما بين 01 مليون دج إلى 200 مليون دج.

* **التمويل التأجيري:** عقد إيجاري ائتماني لتأجير الآلات الزراعية ومعدات الري المصنعة محليا، وهو قرض مدعوم جزئيا من الدولة، وقد يصل مبلغ القرض إلى 100% من تكلفة المعدات التي سيتم الحصول عليها، وحددت مدة

الإيجار 10 سنوات للحصادات و05 سنوات للمعدات الأخرى، في حين معدل الفائدة المطبق هو 09% (05% يدفعها الزبون و04% تدفعها الدولة)

- **قرض السكن الريفي:** قرض عقاري مخصص للأفراد وحصريا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية، ويكون معدل الفائدة من 01% إلى 03% حسب دخل المستفيد، ويقوم هذا الأخير بمساهمة قدرها 10% من تكلفة المشروع، ويتراوح مبلغ القرض ما بين 01 مليون دج إلى 03 مليون دج، في حين مدة السداد قد تصل إلى 20 سنة حسب عمر المستفيد.

القرض المدعم: والذي يرتبط بالنسبة التي يساهم بها البنك في المشاريع الفلاحية التي يتم تمويلها عبر هيئات الدعم المقاولاتي (ANGEM.CNAC. ANADE)

1-3 هيئات الدعم المالي والقرض لتمويل مشاريع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

حيث تم إنشاء العديد من الأجهزة المقاولاتية لدعم وتشجيع كل المشاريع الاستثمارية المحلية، من خلال تقديم تسهيلات للحصول على قروض، لمشاريع الفلاحة والتنمية الريفية ونذكر منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (Cnac)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (Anade).

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل أهم الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر وتوسيع مجال الإصلاحات ليشمل البعد الريفي ، أين تم عرض كامل لمختلف المخططات التي عرفتها الجزائر والبرامج التي جاءت بها منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم ، من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي ، حيث عملت الجزائر على تخصيص صناديق خاصة لتمويل القطاع الفلاحي وتحسين صورة الريف الجزائري ، كما أنها اختارت سياسة تحفيزية لساكنة الريف وبث فيهم روح المبادرة والتسيير الحر لمزارعهم ، حفاظا على استقرارهم وتوطينهم وعدم هجرتهم ، وهذا من خلال تشجيعهم ودعمهم لزيادة الإنتاج ورفع مداخيلهم ، كما أعطيت الحرية للبنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق الهدف الأساسي وهو تحقيق تنمية مستدامة لأمنها الغذائي.

الفصل الرابع
دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية
في ولاية الجلفة

تمهيد

إن أي سياسة تتخذها الدولة لا تظهر أهميتها إلا بعد تطبيقها على أرض الواقع، لمعرفة مدى فاعليتها، لم نكتفي بالسردي النظري للمخططات وما جاءت به من برامج، وللكشف عن واقعيتها ارتأينا متابعة تطبيقها في الميدان لذلك قمنا بدراسة حالة لها ميدانيا في منطقة من مناطق البلاد وهي ولاية الجلفة لكونها ولاية كبيرة المساحة وتختلف أقاليمها لشساعة مساحتها، وتسخر بثروات مختلفة، وسنتطرق في هذا الفصل بعرض حال للإمكانيات الطبيعية والبشرية في ولاية الجلفة، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

- تقديم الولاية.
- الدراسة الطبيعية.
- الدراسة المناخية.
- الدراسة السكانية.

1- تقديم الولاية

1-1 الموقع⁷⁹

يعتبر الموقع دعامة أساسية لتسهيل استغلال الموارد والثروة الطبيعية وجلب للبرامج التنموية، وهو أيضا أحد العوامل الأساسية لتنمية المناطق.

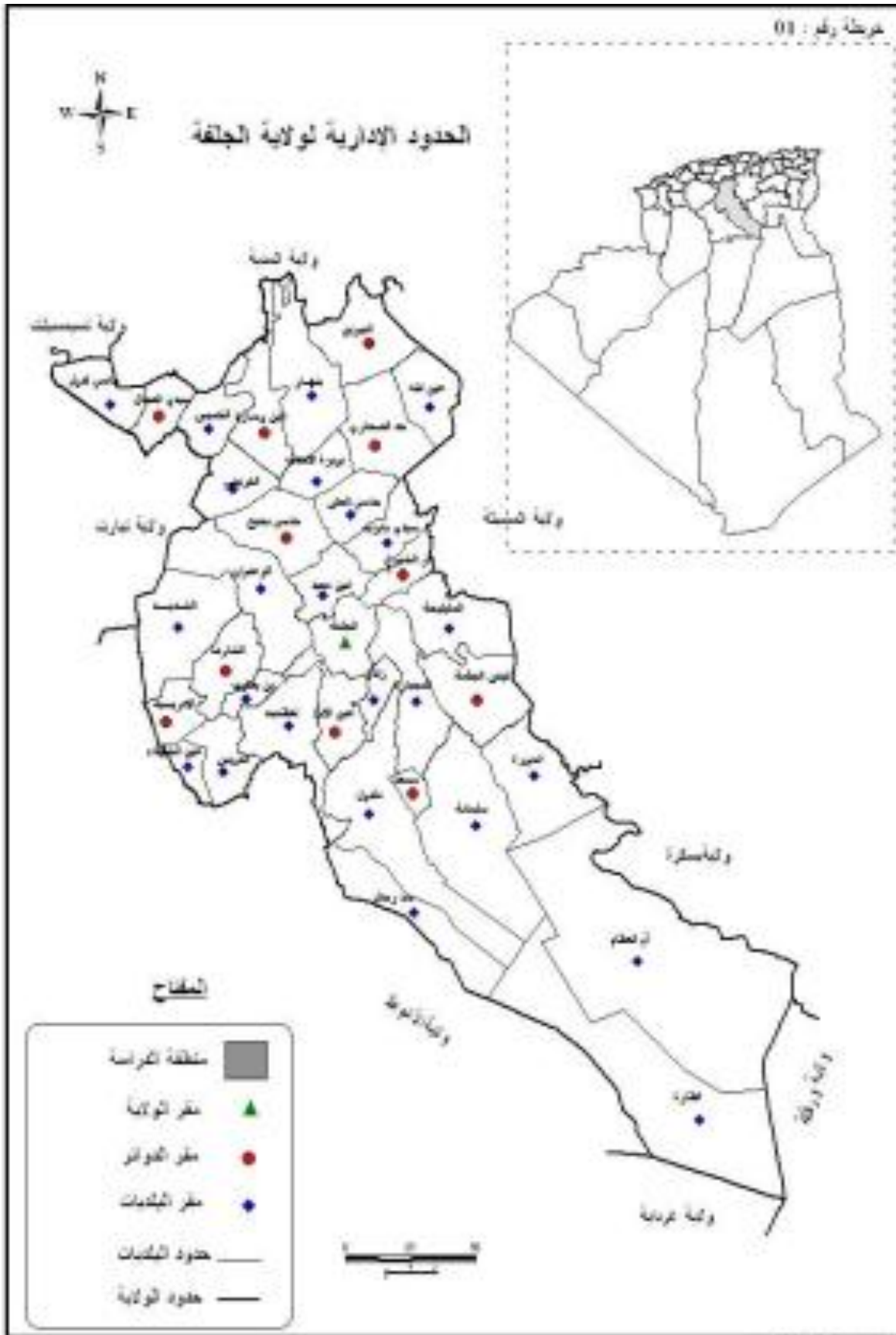
تقع ولاية الجلفة في الجزء الأوسط من شمال الجزائر، خلف السفوح الجنوبية للأطلس التلي، تتربع على مساحة قدرها 32256.35 كم²، أي ما يعادل نسبة 1.36% من مساحة الوطن، تبعد عن عاصمة البلاد بـ: 300 كم، تبلغ المساحة الإجمالية للزراعة 2051093 هكتار أي بنسبة 77.54% من المساحة الإجمالية للولاية.

أما فلكيا تقع بين خطي طول 2° و 5° شرقا وبين دائرتي عرض 33° و 35° شمالا. ارتقت إلى ولاية على إثر التقسيم الإداري عام 1974، وتتكون من 36 بلدية مجمعة في 10 دوائر ومقاطعتين إداريتين هما المقاطعة الإدارية عين وسارة والمقاطعة الإدارية مسعد (موضحة في الخريطة رقم 01) ويقدر عدد سكانها بـ: 1090578 نسمة (إحصاء 2008) إذ يجدها:

- شمالا: ولايتي المدية، تيسمسيلت.
- جنوبا: ولايات الوادي، ورقلة، غرداية.
- شرقا: ولايتي بسكرة، المسيلة.
- غربا: ولايتي الأغواط، تيارت.

⁷⁹، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة، دراسة ولاية الجلفة 2023، ص 03

الخريطة رقم (01) الحدود الإدارية لولاية الجلفة



المصدر، تناح بن داود، القدرات المحلية والتنمية المستدامة لولاية الجلفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين: 2006 ص 11

2- الدراسة الطبيعية

1-2 التضاريس

تتميز ولاية الجلفة بتضاريس متنوعة وقلة انحداراتها عموماً، من خلال الدراسات الجيومورفولوجية للولاية نميز ثلاث مجموعات رئيسية وهي الهضاب العليا في الشمال، الأطلس الصحراوي (جبال أولاد نايل) بالوسط والمسطح الصحراوي بجنوب الولاية.

* السهول العليا

تقدر مساحتها بحوالي 4.160 كم²، وتمثل حوض واسع تتجاوز حدوده حدود ولاية الجلفة ويمتد من السفوح الجنوبية للأطلس التلي إلى السفوح الشمالية للأطلس الصحراوي، وتضاريسها أفقية عموماً متمثلة في هضبات ومنخفضات مغلقة، تتكون من الشطوط والغابات ويتراوح الارتفاع بها بين 650 و 850 م، كمنخفض شط زحرز الشرقي و زحرز الغربي، أما هضباتها فتتمثل في هضبة واد الطويل في الغرب، هضبة عين وسارة في الوسط والهضبة المستوية بالبيرين في الشرق، ولا يزيد انحدارها عن 01 %، الأمر الذي أدى إلى بطئ جريان مياهها، وتميل عموماً باتجاه المنخفضات المغلقة ما عدا هضبة عين وسارة فإن ميلها نحو الشمال باتجاه واد الشلف⁸⁰.

ومع وجود الخطين الضيقين من التضاريس المتوازنة ذات الاتجاه شرق - غرب وهما⁸¹:

- الخط الرابط رأس النقرة 855 م في الغرب بكدية الصقيعة 771 في الشرق مروراً بكاف النسر- 919 م، كدية اللفيعة 772 م.

- الخط الذي يصل الجبل الغربي 1133 في الغرب بجبل مكنتسى- 1072 م في الشرق جبل عظامية 1122 م وجبل فقتونة 1411 م.

- حوض بوغزول - الشهونية (المدية): بشمال الولاية يشكل السهل الأخفض من السهول العليا وهو محاط من الشمال بالتضاريس الجبلية التلية (الونشريس - التيطري) ومن الجنوب سلسلة من التضاريس تبدأ من رأس النقرة حيث الارتفاع يتراوح ما بين 700 م - 900 م.

- حوض واد الطويل - عين وسارة في الوسط ويشكل سهل عين وسارة ارتفاعه ما بين 750 م - 850 م، وهو متجانس ومحدد من الشمال بتضاريس محور رأس النقرة ومن الجنوب بالتضاريس التي تبدأ من الجبل الغربي حتى جبل مكنتسى في الشرق بارتفاع يتراوح ما بين 1100 م - 1400 م.

- حوض زحرز في الجنوب: مكون من منخفضين مفصولين بتحدب خفيف مشكل في أراضي طباشيرية بجبل الجلفة، ويتراوح الارتفاع فيه ما بين 750 م - 850 م، رغم تجانسه إلا أنه يتميز بتضاريس خفيف يقسمه إلى حوضين جزئيين.

⁸⁰، تناح بن داود، القدرات الجبلية والتنمية المستدامة لولاية الجلفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين: 2006 ص 11

⁸¹، تناح بن داود: نفس المرجع، ص 11

وما يميز هذه المنطقة هو تشكل الكثبان الرملية (التصحّر)، الحزام الرملي بمنطقة المصّران ببلدية حاسي بجبح والممتد نشاطه من في القسم الشمالي للأطلس الصحراوي على الحافة الجنوبية لمنطقة الزحرز الشرقي والغربي.

* **جبال الأطلس الصحراوي:** التضاريس هي الأعلى بالولاية، تتراوح ما بين 1000 م -1500 م وتتميز بانحدارات شديدة من 15% إلى 25%، ومن أهم جبالها: جبل سن الباء (1598 م)، جبل الصحاري (1273 م)، جبل زمرة (1179 م) شمالا، أما في الجنوب فنجد جبل بوكحيل (1404 م) وجبل السباع (1064 م).

* **المسطح الصحراوي:** هي المناطق الواقعة جنوب الأطلس الصحراوي يتراوح ارتفاعها ما بين 400 م جنوبا إلى 700 م شمالا، وتنخفض إلى أقل من 300 م في الجنوب الشرقي للولاية، وتتراوح الانحدارات فيها بشكل عام بين 2° إلى 5° ويكون ميلها من الشمال إلى الجنوب، وبشكل خاص الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وهو ما يفسر- المجاري المائية الرئيسية كواد جدي الذي يصب في شط ريف بالقرب من ولاية تقرت. (خريطة المناطق المكونة لولاية الجلفة)

2-2 جيولوجية المنطقة:

تندرج جيولوجيا ولاية الجلفة ضمن الجيولوجيا العامة للمجال الأطلسي- وللهامش الشمالي للمسطح الصحراوي، وغالبا ما يكون الانتقال بينهما واضحا، وعموما تنقسم ولاية الجلفة إلى مجالين مهيكلين مجال المسطح الصحراوي والمجال الأطلسي-، أما على الصعيد الجيومورفولوجي فإن الولاية تتميز بوجود ثلاث مجموعات كبرى مهيكلية في 82:

- الأراضي نسبية الاستواء في الشمال تابعة للسهول العليا.
- المجال الجبلي ذو النمط الأطلسي في الوسط.
- المسطح الصحراوي في الجنوب.

* **التربة:** تتميز التربة في المناطق السهبية بشكل عام بفقرها، لأنها لا تتوفر على إمكانات لتشكيل تربة سميكة تصلح للزراعات المختلفة، كما أنها تكون في اتصال بالصخرة الأم في المناطق الجبلية، وتتعرض لمختلف عوامل التآكل والتدهور في مناطق المسطح الصحراوي بفعل مختلف عوامل التعرية. تتوفر ولاية الجلفة على تربة جيدة للزراعة تتواجد خصوصا في وادي الطويل بالشمال الغربي للولاية ووادي جدي بجنوب الولاية، كما أن سهول الأطلس الصحراوي التي تستفيد من انتشار السيول والمياه السطحية التي تصرفها الأودية لري الضايات، مما يجعلها توفر مناخ ملائم للزراعة⁸³

⁸² مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، حصيلة ولاية الجلفة 2023، ص 40

⁸³ نفس المرجع ص 13

الخريطة رقم (02) المناطق المكونة لولاية الجلفة



* **الشبكة الهيدروغرافية:** الشبكة الهيدروغرافية في ولاية الجلفة كثيفة وهي داخلية إلى حد كبير باستثناء المناطق الواقعة شمال أقصى-الولاية كواد الطويل، وتتكون بشكل أساسي من خمسة أحواض⁸⁴:

- حوض الشلف (01): الذي يميز جزء منه الشمال الغربي لولاية الجلفة أذ يشغل مساحة تقدر بـ: 5068.75 كم²، أهم أوديته واد ملاح، واد شمورة وواد الطويل.

- حوض الحضنة (05) يتمحور جزء منه حول القسم الشمالي الشرقي للولاية، يشغل مساحة تقدر بـ: 1731.25 كم²، أهم أوديته واد مزوز.

- حوض زحرز (17): يقع بالوسط ويشغل مساحة تقدر بـ: 7362.5 كم² وأهم أوديته واد ملاح.

- حوض شط ملغيع (06): يتمحور حول منطقة أقدام جبال أولاد نائل الى منطقة الهضاب قبل الصحراء أهم أوديته وادي جدي وتبلغ مساحته 8250 كم².

- حوض الجنوب (13): وهو أكبر حوض بالإقليم، يتربع على مساحة تقدر بـ: 10387.5 كم²، أهم أوديته وادي زغريز، واد عطار وواد الرتم.

* **المياه السطحية:** المياه السطحية بولاية الجلفة محدودة وضئيلة تبعا للعوامل المناخية وهناك ثلاث أودية دائمة الجريان وبمنسوب ضعيف وهي⁸⁵:

- وادي الطويل - وادي مسعد - وادي تعظمت.

كما يوجد خمسة سدود تجميعية صغيرة، تعمل على تحويل المياه بكمية تقدر بـ: 119م³/سنة وهي نسبة تتأثر بعوامل مناخية ومنها: سد دلدول، سد مرحمة ببلدية تعظمت، سد التوازي ببلدية الشارف سد قريطه، وسد نثيلة ببلدية تعظمت.

* **المياه الجوفية:** تتوفر ولاية الجلفة على مياه جوفية هامة منها 05 معروفة وهي⁸⁶:

- طبقة هضبة عين وسارة 37684614 م³/سنة.

- طبقة زحرز الشرقي وزحرز الغربي 22670159 م³/سنة.

- طبقة وادي الطويل 9241902 م³/سنة.

- طبقة منطقة الجلفة 23346718 م³/سنة.

- طبقة منطقة الجنوب 37932105 م³/سنة.

3-2 الغطاء النباتي

الغطاء النباتي في منطقة الدراسة بحكم أنها مناطق سهبية فهي عبارة عن مراعي واسعة تتكون من نباتات سائدة مختلفة كالحلفاء والشيح، تبلغ مساحتها حوالي: 2.122.428 هكتار، تمثل 84.52% من المساحة الإجمالية للولاية، كما توجد بها غابات التي تتكون من أشجار سائدة من الصنوبر الحلبي والعرعار⁸⁷.

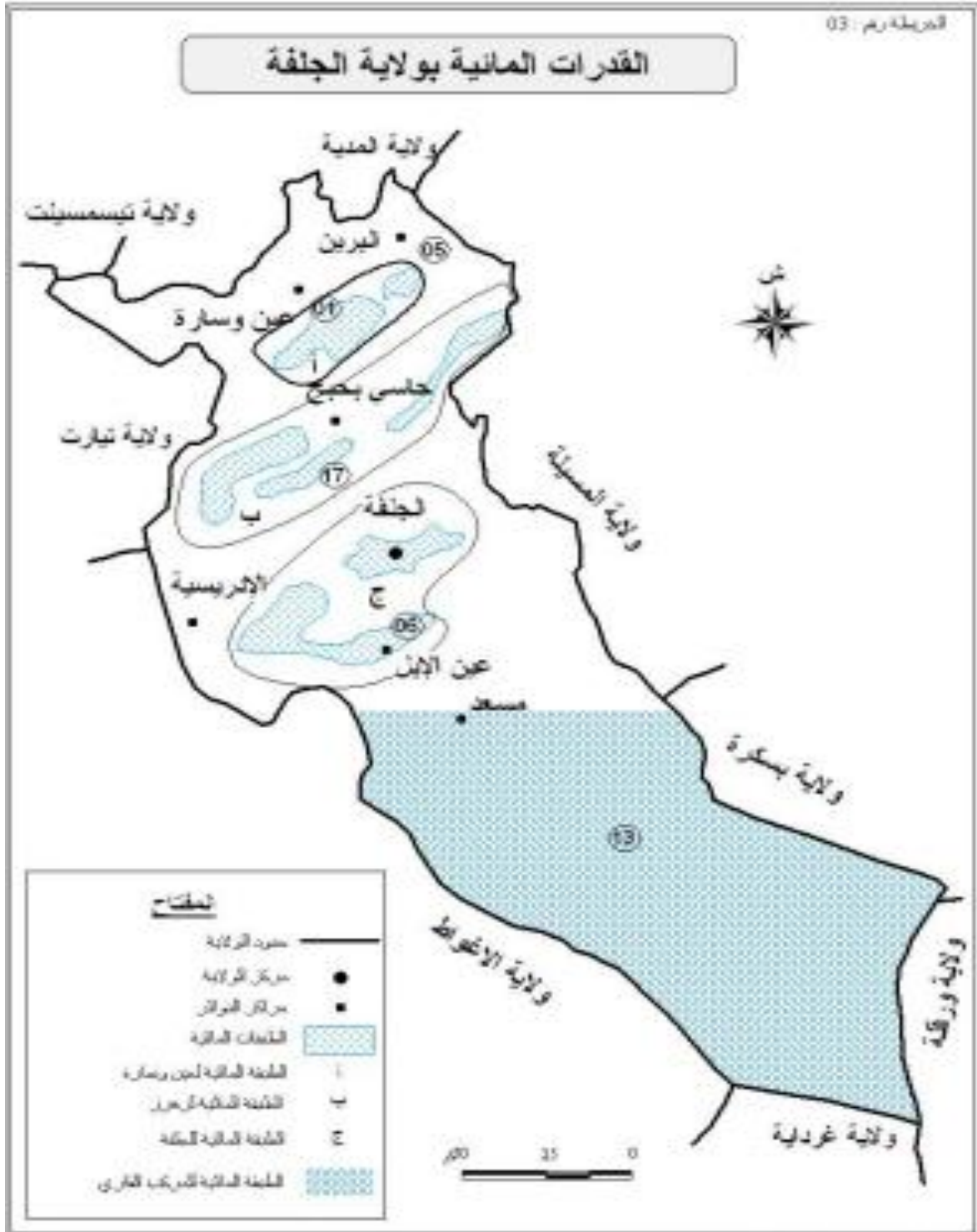
84، تناح بن داود: نفس المرجع، ص 20

86، تناح بن داود: نفس المرجع، ص 22

87، مديرية البرجة ومتابعة الميزانية، دراسة ولاية الجلفة 2023، ص 15

85، تناح بن داود: نفس المرجع،

الخريطة رقم (03): القدرات المائية لولاية الجلفة



المصدر: مرجع سابق تتاح بن داود

3- الدراسة المناخية

يعتبر دراسة المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في مظاهر الحياة وأوجه النشاطات الحيوية المختلفة في المناطق، ولهذا يجب معرفة الخصائص المناخية لمنطقة الدراسة، حيث تتميز ولاية الجلفة بـ:

- مناخ جاف إلى شبه جاف شمال الولاية.
- مناخ شبه جاف بوسط الولاية.
- مناخ جاف قاري بجنوب الولاية.
- ويميز المنطقة شتاء بارد وصيف حار جاف.

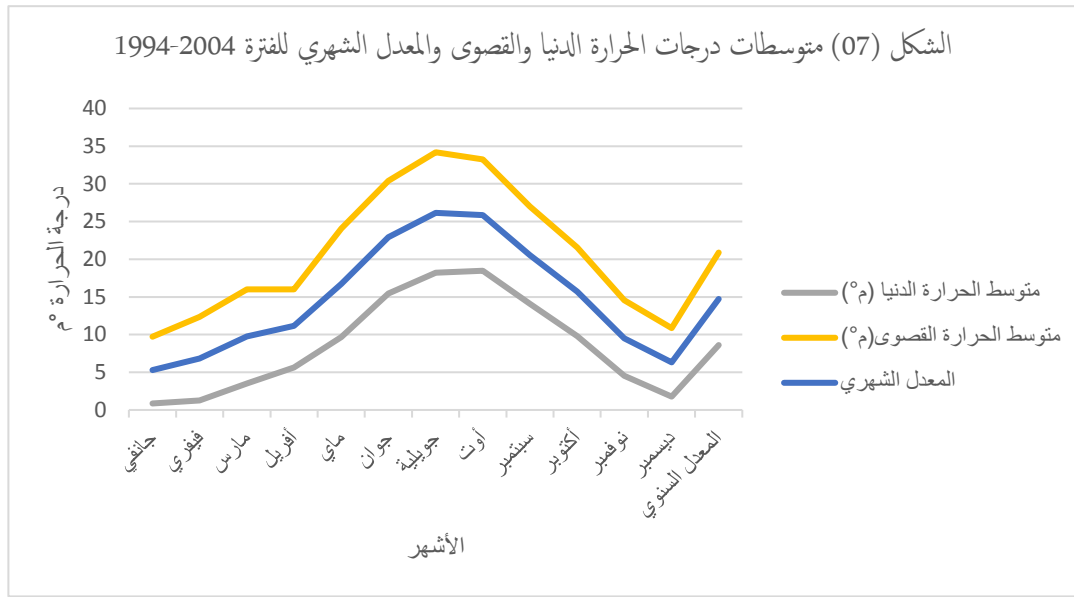
1-3 الحرارة

تتأثر ولاية الجلفة بتغيرات حرارية يومية، وفصلية، وهذا راجع إلى موقعها، والجدول التالي يوضح المتوسطات الشهرية لدرجات الحرارة.

الجدول رقم (01): متوسطات درجات الحرارة الدنيا والقصى والمعدل الشهري للفترة (1994-2004)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
متوسط الحرارة الدنيا (°م)	0,86	1,27	3,5	5,65	9,68	15,45	18,21	18,47	14,1	9,81	4,51	1,76	8,6
متوسط الحرارة القصوى (°م)	9,72	12,35	15,98	15,98	24,06	30,41	34,19	33,24	26,98	21,56	14,54	10,87	20,88
المعدل الشهري	5,29	6,81	9,74	11,16	16,74	22,93	26,15	25,85	20,54	15,68	9,52	6,31	14,72

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات محطة الأرصاد الجوية الجلفة



من خلال الجدول (01) والشكل المرافق له رقم (07)، الذي يمثل المتوسطات الشهرية لدرجات الحرارة للفترة (1994-2004)، يتبين لنا أن فصل الشتاء بارد حيث نجد أن شهر جانفي هو من أبرد الشهور، إذ وصل متوسط درجة الحرارة خلال الفترة 5.29 م° كما تبدأ درجة الحرارة في الارتفاع في فصل الصيف ابتداء من شهر جوان إلى سبتمبر، إذ بلغت أقصاها في شهر جويلية بـ 26.15 م°.

2-3 التساقط

ويشمل كل مظاهر التكاثف، وأهمها الأمطار، البرد، الثلج، الصقيع

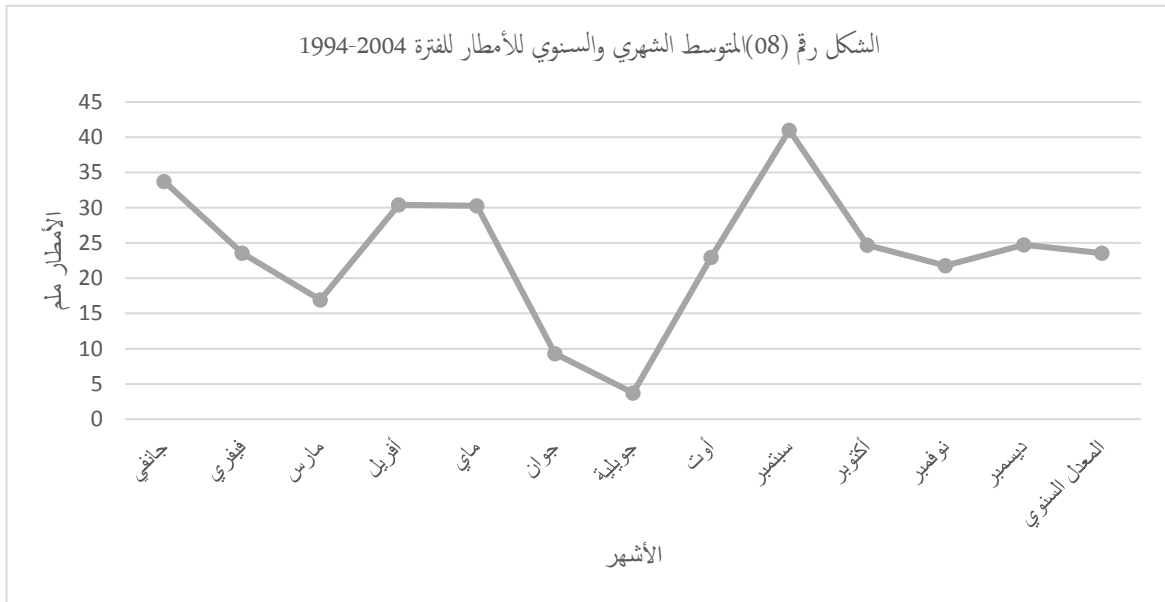
1-2-3 الأمطار

إن اختلاف موعد سقوط الأمطار، وكميتها، وقصر- فصل الجفاف أو طوله يؤثر على نمو النبات ونوعيته، فتذبذب الأمطار من شهر إلى آخر له أثر واضح على الزراعة، تتراوح كمية الأمطار في ولاية الجلفة ما بين 200-300 مم / سنويا وهي ضعيفة وغير منتظمة من شمال الولاية إلى جنوبها، والجدول التالي يوضح المتوسط الشهري والسنوي للأمطار.

الجدول رقم: (02): المتوسط الشهري والسنوي للأمطار للفترة (1994-2004)

المتوسطات	الأمهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جون	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
المعدل الشهري (ملم)		33.73	23.55	16.92	30.42	30.28	9.32	3.73	22.96	41.01	24.7	21.77	24.74	23.6

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات محطة الأرصاد الجوية الجلفة



من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (08) المرافق له، يتبين أن منطقة الدراسة تتلقى سنويا كمية من الأمطار تقدر بـ: 282.72 مم، وهي كمية ضعيفة ومتغيرة من سنة إلى أخرى، فأكبر كمية مطرية نجدها سقطت في شهر سبتمبر حيث بلغ المتوسط 41.01 مم، أما أقل كمية مطرية تلقتها الولاية في شهر جويلية بمتوسط 3.73 مم، وهو الشهر الأكثر جفافا.

ويعود هذا التذبذب والتفاوت في كمية الأمطار للموقع الذي تحتله ولاية الجلفة، وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن تقسيم السنة إلى فترتين: فترة رطبة وفترة جافة.

ولتحديد هاتين الفترتين قمنا بإنجاز منحنى حراري مطري وفقا لقانون غوسن: $P=2T$ بحيث:

P: المتوسط الشهري للأمطار خلال الفترة (1994-2004).

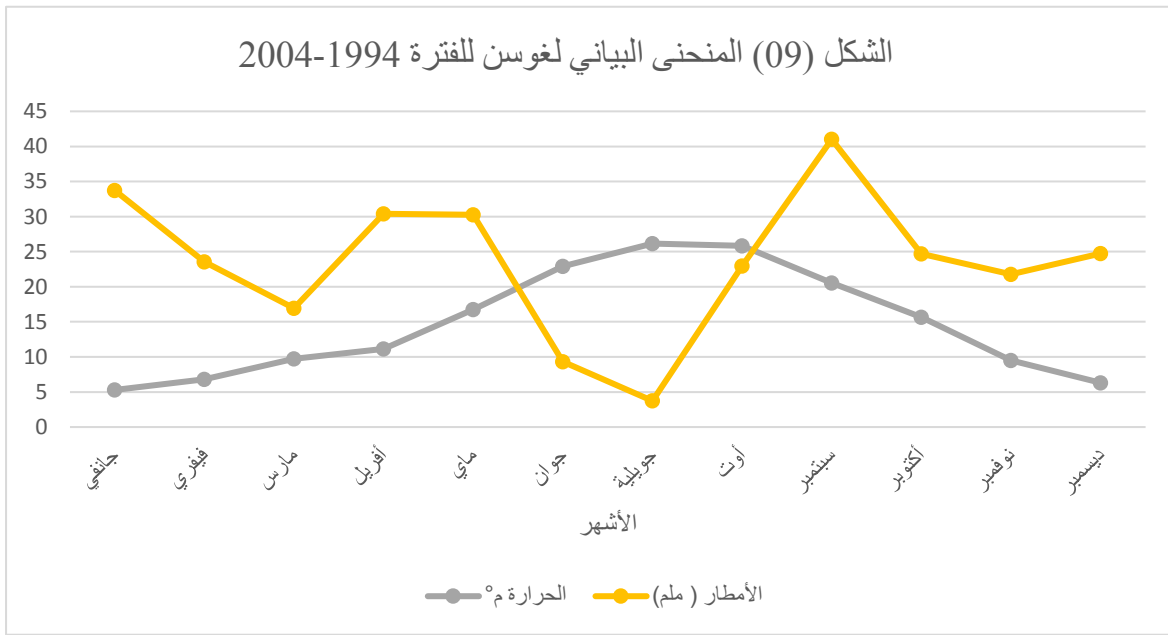
T: المتوسط الشهري للحرارة خلال الفترة (1994-2004).

والجدول رقم (03) يمثل المعطيات.

الجدول رقم (03): المتوسط الشهري للحرارة والأمطار للفترة (1994-2004)

المتوسطات	الاشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفبر	ديسمبر
الحرارة م°		5,29	6,81	9,74	11,16	16,74	22,93	26,15	25,85	20,54	15,68	9,52	6,31
الأمطار (ملم)		33,73	23,55	16,92	30,42	30,28	9,32	3,73	22,96	41,01	24,7	21,77	24,74

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات محطة الأرصاد الجوية الجلفة



من خلال المنحنى البياني لغوسن الموضح في الشكل رقم (09) نستخلص فترتين:
* الفترة الرطبة:

تتميز هذه الفترة بتساقط الأمطار، وبانخفاض درجة الحرارة، فيقل التبخر وترتفع نسبة الرطوبة، وتبدأ هذه الفترة من بداية شهر أوت إلى غاية بداية منتصف شهر ماي تقريبا، إذ بلغ أكبر متوسط تساقط بها في شهر سبتمبر بـ: 41.01 ملم، في هذه الفترة تسترجع التربة ما فقدته من مياه، ولا تحتاج المحاصيل الزراعية إلى عملية الري.

*** الفترة الجافة:**

في هذه الفترة لا تسقط فيها الأمطار، وتتميز بتزايد درجات الحرارة، مما يؤدي إلى ارتفاع عملية النتح وانخفاض نسبة الرطوبة، وتبدأ هذه الفترة من بداية شهر جوان إلى غاية شهر جويلية حيث سجلت أقصى ارتفاع في درجات الحرارة بـ: 26.15 م°، وفي هذه الفترة يلجأ الفلاحون إلى استعمال كمية كبيرة من المياه الجوفية والسطحية إن وجدت للسقي المحاصيل الزراعية.

3-2-2 الثلج

الثلج هو مظهر من مظاهر التساقط والجدول رقم (04) يوضح عدد أيام الثلج في السنة خلال الفترة (1994-2004)

الجدول رقم (04): عدد أيام الثلج في السنة للفترة (1994-2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الأيام	10	06	07	00	00	05	00	05	01	13	12

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات محطة الأرصاد الجوية الجلفة

من خلال الجدول رقم (04) يتضح لنا أن عدد أيام الثلج في السنة قليل رغم ارتفاع مناطق الولاية التي تفوق 1000م عن سطح البحر في جل مناطق الولاية.

3-2-3 البرد

وهو عبارة عن كرات من الجليد يتراوح نصف قطرها من 1.5 مم إلى 10 مم، والجدول رقم (05) يوضح عدد أيام البرد في السنة للفترة (1994-2004).

الجدول رقم (05): عدد أيام البرد في السنة للفترة (1994-2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الأيام	31	22	39	34	56	37	66	45	44	19	34

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات محطة الأرصاد الجوية الجلفة

من خلال الجدول رقم (05) يتبين لنا أن عدد أيام البرد تختلف من سنة إلى أخرى حيث شهدت سنة 2000 أكبر عدد من أيام البرد بـ: 66 يوما، أما السنة التي شهدت أقل أيام البرد فهي سنة 2003 بـ: 19 يوما.

4-2-3 الصقيع

الصقيع أو الجليد هو عملية تجمد لقطرات الماء بسبب انخفاض في درجات الحرارة إلى درجة الصفر أو ما دونها، وله أثر سلبي على الزراعة خاصة في فصل الربيع أثناء ازهار النباتات.

الجدول رقم (06): عدد أيام الصقيع في السنة للفترة (1994-2004)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الأيام	01	00	02	00	00	00	00	03	01	19	02

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات محطة الأرصاد الجوية الجلفة

من خلال الجدول رقم (06) يتضح لنا أن عدد أيام الصقيع كانت الأكثر في سنة 2003 بـ 19 يوما، بينما السنوات الأخرى تكاد تنعدم فيها أيام الصقيع، وهذا بسبب قلة الأمطار، كلما كانت كمية الأمطار كبيرة زادت عدد أيام الصقيع والعكس.

5-2-3 الرياح

معرفة شدة سرعة الرياح واتجاهها، تساعد في تحديد طرق الري الزراعي، كما لها أضرار، إذ تعمل على تجفيف التربة، وهذا ما يؤثر سلبا على المحاصيل الزراعية، والجدول رقم (07) يبين لنا متوسط سرعة الرياح بمنطقة الدراسة.

الجدول رقم (07): المتوسط الشهري والسنوي لسرعة الرياح للفترة (1994-2004)

الأشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يولي	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
المتوسط الشهري م / ثا	4.5	4.08	4.12	4.72	4.31	3.6	3.5	3.32	3.32	3.32	6.56	4.24	5.65

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات محطة الأرصاد الجوية الجلفة

من خلال الجدول (07) نلاحظ أن سرعة الرياح في هذه الفترة هي تقريبا متساوية ومعتدلة في معظم أشهر السنة.

- بعد دراسة العناصر المناخية السابقة الذكر، والتي يمكن أن نعلم عليها في معرفة الإقليم المناخي التي تنتمي إليه منطقة دراستنا وهذا بتطبيق معادلات رياضية أهمها معادلة أمبرجي، وهي الأكثر استعمالا في الجزائر:

$$Q = 1000P / (M+m) \quad (M+m) / 2$$

Q مؤشر أمبرجي للحرارة والتساقط (الأمطار)

P المتوسط السنوي لكمية الأمطار (مم)

M متوسط الحرارة القصوى للشهور الأكثر حرارة

m متوسط الحرارة الدنيا للشهور الأكثر برودة

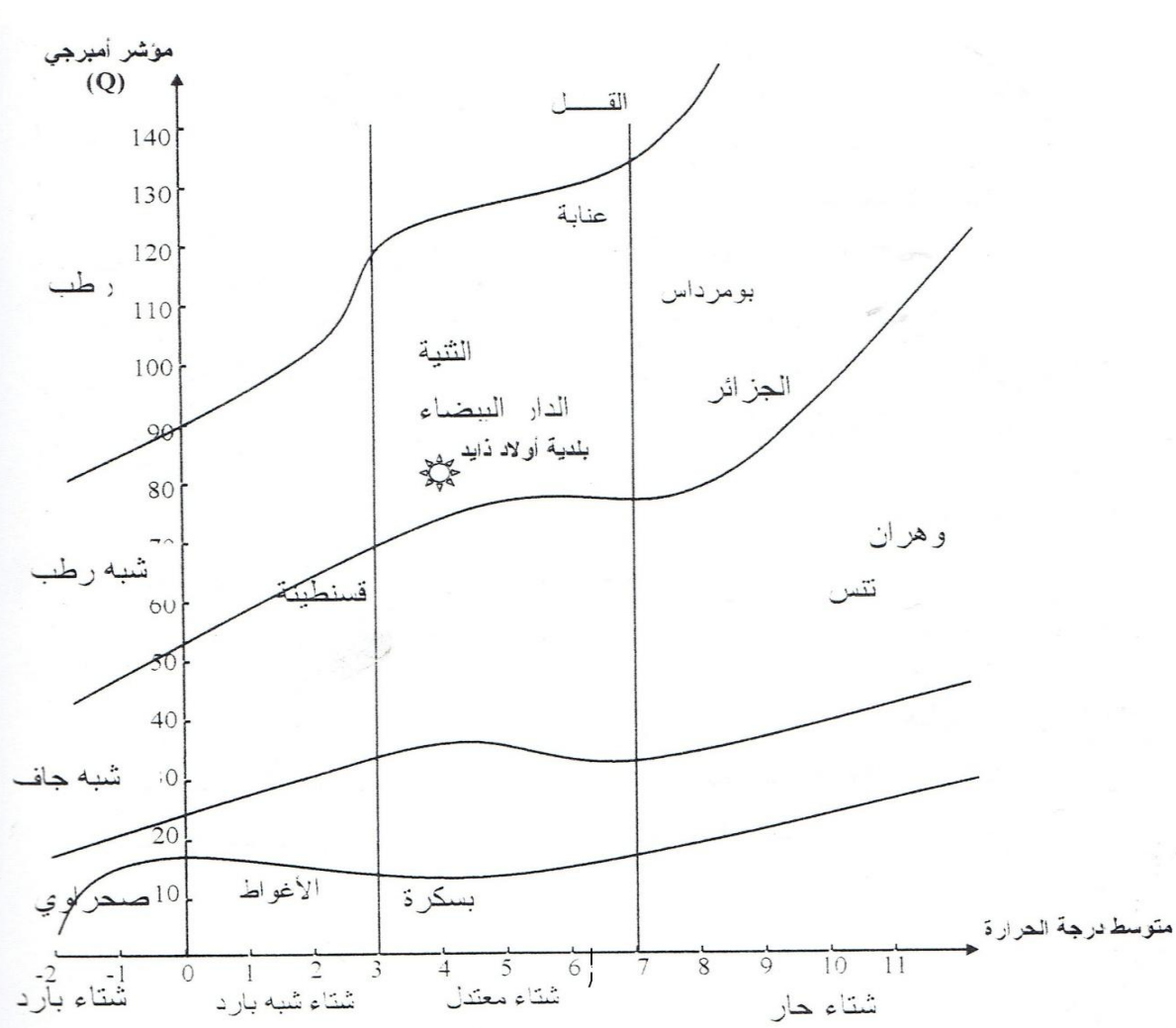
$$\text{مع العلم أن درجة الحرارة المطلقة} = m+273 \text{ أو } M+273 \text{ و } M=273+34.19$$

$$m = 273 + 0.86 = 273.86$$

$$P = 283.13$$

ومنه بالتعويض في المعادلة نجد أن $Q = 29.5$

وبالمطابقة مع الشكل رقم (10) لمؤشر أمبرجي نلاحظ أن منطقة دراستنا تقع في نطاق الشبه الجاف



4- الدراسة السكانية

دراسة السكان تمثل عنصر- هام في فهم الخصائص البشرية، فهي تبين أهمية المنطقة جغرافيا واقتصاديا مما يسمح بتطور السكان، كما أنها العنصر- الفاعل في عملية التنمية، فالموارد البشري عامل إنتاج وعنصر- حيوي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر، وخاصة في المجال الفلاحي، لذا سنركز في دراستنا للسكان على نموهم وتطورهم مبرزين أهم النشاطات التي تتميز بها الولاية.

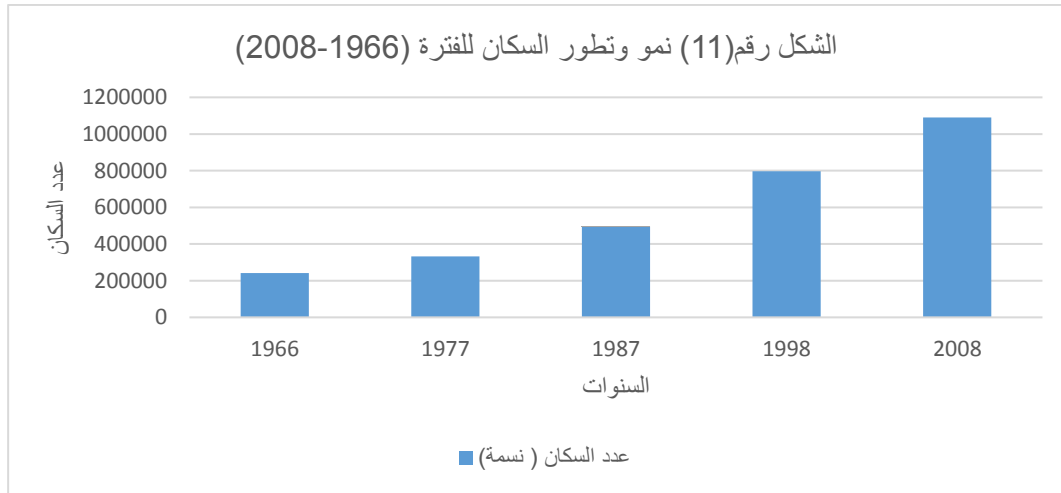
1-4 نمو وتطور السكان

احتلت مسألة النمو السكاني الصدارة لدى الباحثين في ميدان علم السكان وبهذا أصبح موضوع السكان مسألة أمر بالغ الأهمية، فهو مرتبط بالتنمية والتخطيط لكونها مرجعها الأساسي. تطور السكان مرتبط بالزيادة الطبيعية، وحركة الهجرة، وانطلاقا من الإحصائيات المتوفرة لدينا، يمكننا أن نستخلص مراحل تطور السكان، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نمو وتطور عدد السكان للفترة (1966-2008)

السنوات	عدد السكان (نسمة)	معدل النمو العام %	معدل النمو السنوي %
1966	241849	-	-
1977	332500	37.48	2.9
1987	494494	48.72	4
1998	797706	61.32	4.4
2008	1090578	36.71	3.2

المصدر: RGPH



من خلال معطيات الجدول رقم (08) والشكل رقم (11) نلاحظ أن معدل النمو في الولاية خلال الفترة (1977-1987) بلغ 2.9% حيث ارتفع عدد السكان من 332500 نسمة إلى 494494 نسمة، أما الفترة (1987-1998) ارتفع معدل النمو إلى 04%، الفترة (1998-2008) انخفض معدل النمو ليبلغ 3.2%، حيث وصل عدد السكان في هذه الفترة إلى 1090578 نسمة.

2-4 تقديرات نمو وتطور السكان

قدر عدد السكان في ولاية الجلفة حسب الدليل الإحصائي للولاية بـ: 1823852 نسمة، حيث يبلغ عدد الذكور: 937585 نسمة بنسبة 51.4% وعدد الإناث: 886267 نسمة بنسبة 48.6% من العدد الإجمالي للسكان.

3-4 مؤشر توزيع السكان في الولاية

يتحكم في توزيع السكان عوامل طبيعية، واقتصادية، خدماتية وإدارية، ولكل عامل درجة تأثير تختلف عن الآخر.

4-4 التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب التجمع الرئيسي والمناطق المبعثرة في الولاية

الجدول رقم (09) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب التجمع الرئيسي والمناطق المبعثرة في الولاية.

توزيع السكان						عدد السكان الإجمالي	السنوات
%	مناطق مبعثرة (ZE)	%	تجمع ثانوي (AS)	%	تجمع رئيسي (ACL)		
21.85	174312	3.89	31055	74.26	592340	797707	1998
19.84	216353	4.56	49795	75.60	824430	1090578	2008
19.83	227845	4.57	52440	75.6	868221	1148506	2010
19.31	232828	4.57	55181	76.1	917348	1205357	2011
19.83	246953	4.55	59720	76.6	1004402	1311075	2013
18.27	312613	4.5	77001	77.22	1320780	1710394	2021
18.24	332786	4.52	82534	77.22	1408531	1823852	2022

من إعداد الطالب اعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومناجاة الميزانية

من خلال الجدول رقم (09) لاحظنا انخفاض في عدد سكان الريف (AS+ZE) في سنة 2022 بنسبة 11.38% من إجمالي عدد السكان، بعدما كان يمثل 12.87% من إجمالي السكان في سنة 1998، وهذا راجع إلى نزوح سكان الريف نحو المدينة بحثا عن ظروف معيشية أحسن وخدمات أفضل.

5-4 الكثافة السكانية

يقصد بها متوسط عدد الأفراد في الكيلومتر مربع، للاستدلال بها ولمعرفة درجة الازدحام في منطقة ما الكثافة العامة في الولاية بلغت 24.73 نسمة /كم² في إحصاء 1998، لترتفع إلى 33.8 نسمة /كم² في إحصاء 2008، وآخر إحصائية أنجزت سنة 2022 وصلت الكثافة السكانية العامة للولاية 57 نسمة /كم² حسب التقديرات في الدليل الإحصائي للولاية، وهي تختلف من بلدية إلى أخرى، حيث تقل كلما اتجهنا جنوب الولاية، وترتفع في البلديات الوسطى والشمالية.

6-4 التركيب السكاني

التركيب السكاني هو دراسة الخصائص المختلفة للمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع، والمتمثل في توزيع السكان حسب فئات العمر والنوع، وكذلك توزيعهم على الأنشطة الاقتصادية، لتحديد القوة العاملة والعاطلة ومدى مساهمتها في نشاطات الإنتاج.

الجدول رقم (10) التركيب العمري والنوعي لسنة 2022

الفئة العمرية	عدد الذكور		عدد الإناث		المجموع (نسمة)	
	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع
4-0	13,84	129 737	12,89	114 201	13,38	243 938
5-9 سنوات	11,82	110 843	11,6	102 839	11,72	213 682
10-14 سنوات	11,84	111 018	11,69	103 569	11,77	214 587
15-19 سنوات	11,91	111 668	11,95	105 915	11,93	217 583
20-24 سنوات	10,71	100 379	11,47	101 662	11,08	202 041
25-29 سنوات	9,06	84 934	9,65	85 507	9,34	170 441
30-34 سنوات	6,35	59 557	6,49	57 562	6,42	117 119
35-39 سنوات	5,62	52 681	5,83	51 671	5,72	104 351
40-44 سنوات	4,24	39 755	4,48	39 710	4,36	79 465
45-49 سنوات	3,75	35 172	3,94	34 908	3,84	70 079
50-54 سنوات	2,61	24 479	2,73	24 218	2,67	48 697
55-60 سنوات	2,42	22 690	2,28	20 189	2,35	42 879
61-64 سنوات	1,53	14 337	1,44	12 757	1,49	27 095
65-69 سنوات	1,6	14 955	1,37	12 163	1,49	27 118
70-74 سنوات	1,12	10 471	0,97	8 566	1,04	19 036
75-79 سنوات	0,84	7 838	0,65	5 799	0,75	13 638
80-84 سنوات	0,41	3 801	0,29	2 534	0,35	6 335
أكبر من 85	0,35	3 270	0,28	2 497	0,32	5 767
المجموع	100	937 585	100	886 267	100	1 823 852

المصدر: الدليل الإحصائي للولاية لسنة 2022

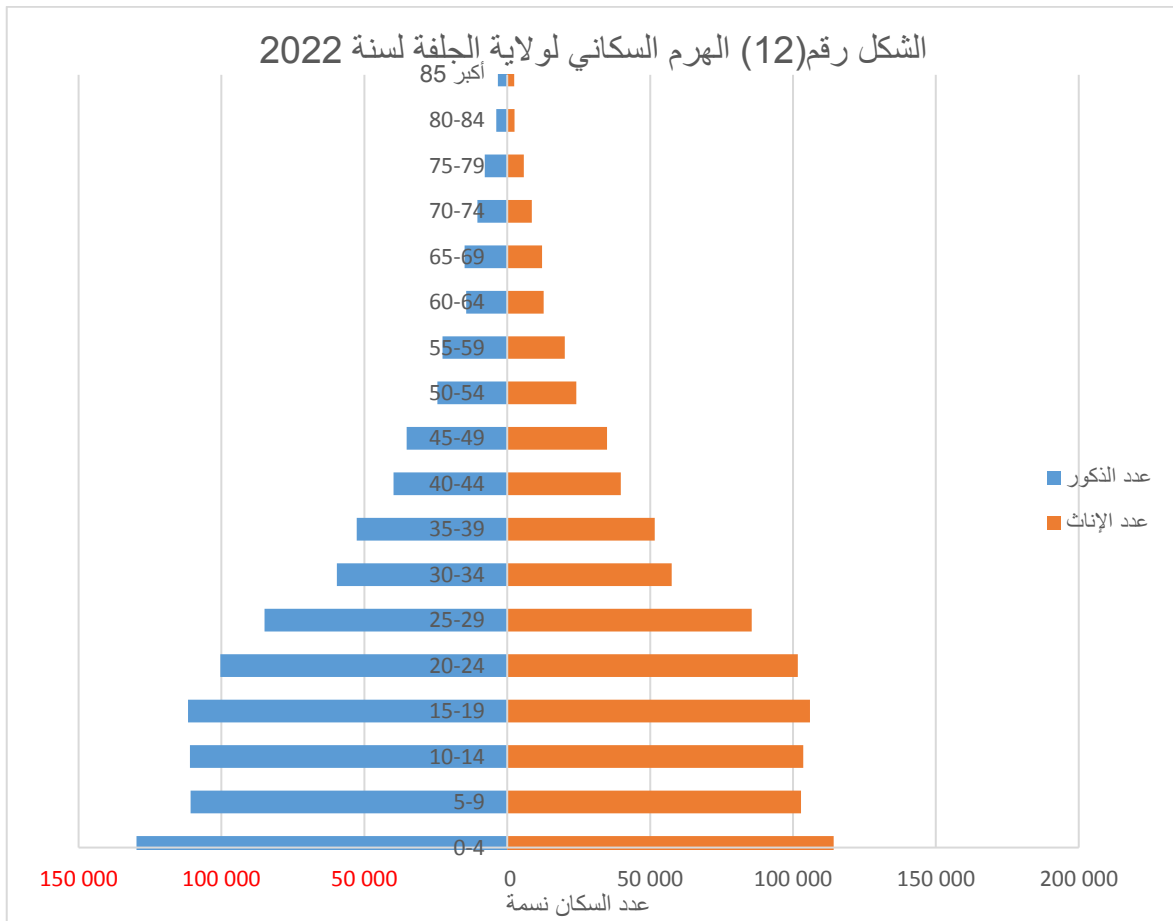
7-4 التركيب العمري والنوعي حسب الفئات

الجدول رقم (11) التركيب العمري للسكان لسنة 2022

النسبة %	المجموع	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	عدد الذكور	الفئة العمرية
36.85	672207	17.57	320609	19.27	351598	14-0
59.2	1079751	29.28	534099	29.91	545652	64-15
3.95	71894	1.73	31559	2.21	40335	(أكثر من 65 سنة)

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الدليل الإحصائي للولاية 2022

من خلال الجدول رقم (11) نجد أن نسبة الذكور تساوي تقريبا نسبة الإناث وهذا على جميع الفئات، كما أن القوة النشطة هي الفئة الغالبة للسكان بعدد يقدر بـ: 1079751 بنسبة 59.2% من عدد السكان الإجمالي للولاية.



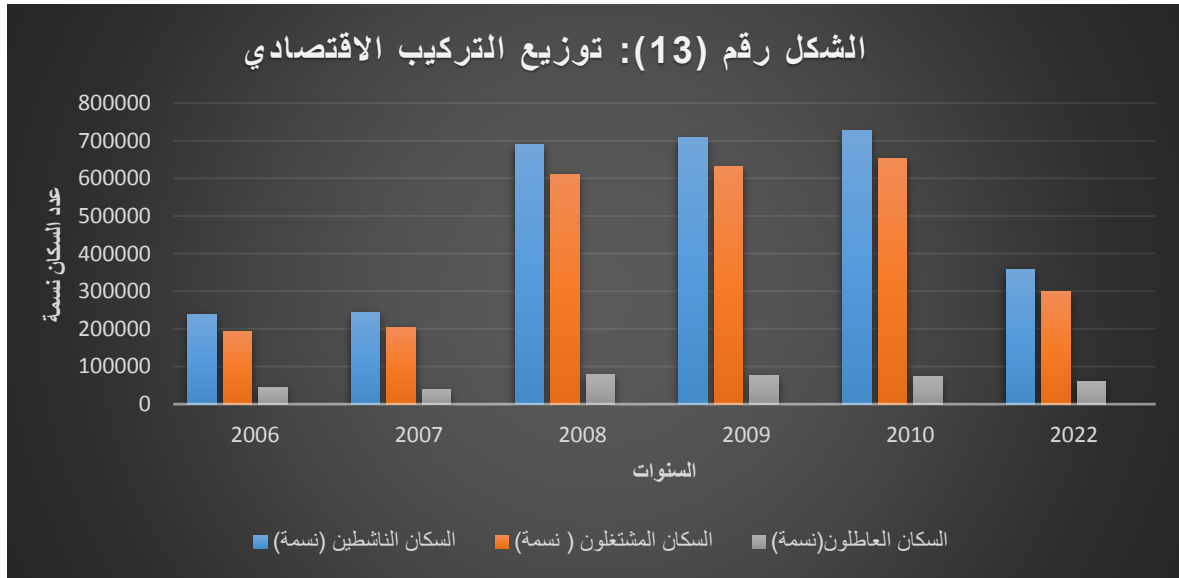
8-4 التركيب الاقتصادي

تفيدنا دراسة التركيب الاقتصادي في معرفة نوع وتخصص القوة العاملة في النشاط الاقتصادي السائد في منطقة الدراسة، وخاصة ما تعلق بالقوة العاملة في ريف الولاية وهو من اهتمامات دراستنا.

الجدول رقم (12): توزيع التركيب الاقتصادي

السنة	السكان الناشطين (نسمة)	السكان المشتغلون (نسمة)	السكان العاطلون(نسمة)	معدل البطالة %
2006	239183	194159	45024	18.82
2007	243884	204569	39315	16.12
2008	688894	611049	77845	11.29
2009	707500	630382	77118	11
2010	726023	716420	9603	1.32
2022	1079751	302230	56081	5.19

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة



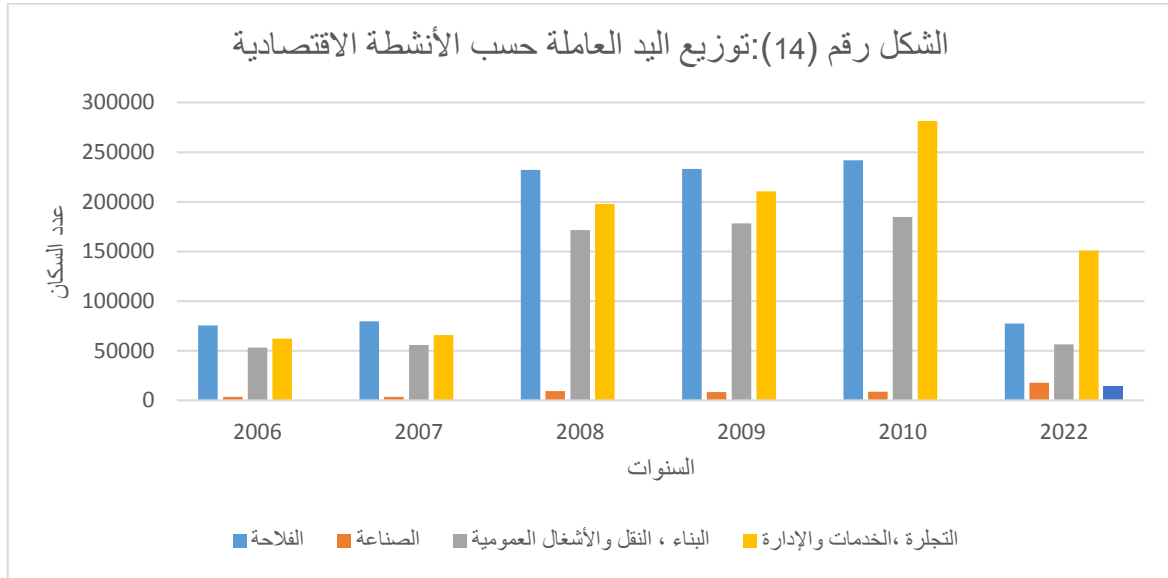
من خلال الجدول رقم (12) والشكل المرافق له نلاحظ أن معدل البطالة سنة 2006 بلغ 18.82% وهو معدل مرتفع بالنسبة للسنوات الأخرى لينخفض إلى 1.32% سنة 2010 وهذا يرجع إلى توفر مناصب الشغل في مختلف القطاعات.

9-4 توزيع القوة العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية

الجدول رقم (13) توزيع اليد العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية

السنة	الفلاحة	الصناعة	البناء ، النقل والأشغال العمومية	التجارة ،الخدمات والإدارة	أخرى
2006	75298	3558	53008	62295	-
2007	79485	3602	55836	65646	-
2008	232199	9166	171583	198101	-
2009	233241	8195	178272	210674	-
2010	241766	8494	184787	281373	-
2022	77264	17607	56398	150961	-

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة



من الجدول رقم (13) والشكل المرافق له، تتوزع اليد العاملة على الأنشطة الاقتصادية بأعداد متفاوتة، حيث أن أكبر قطاع استقطب اليد العاملة هو قطاع التجارة والخدمات والإدارة مجتمعين بعدد 281373 عامل بنسبة 38.75% سنة 2010، يليه قطاع الفلاحة بعدد 241766 عامل بنسبة 33.3%، أما قطاع الصناعة فهو القطاع الأقل استقطاب لليد العاملة بنسبة 1.16%، وهذا راجع إلى نقص الاستثمارات الصناعية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية لولاية الجلفة، حيث استخلصنا منها أن الولاية تتميز بموقعها الهام الذي يربط بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، وتتربع على مساحة كبيرة قدرها 32256.35 كم²، وتنوع تضاريسها ومناخها الملائم من شمالها إلى جنوبها لمختلف الأنشطة التنموية، مما يؤهلها بأن تكون منطقة جذب في كل المجالات، وبها مساحة إجمالية للأراضي الزراعية تقدر بـ: 2501093 هكتار أي بنسبة 77.54% من المساحة الإجمالية للولاية، كما أن مخزونها من المياه الجوفية كبير إذا ما استغلت، تشجيعا للتنمية الزراعية هذا من جهة، كما أن القوة العاملة بالولاية تتميز بالشبابية إذ تبلغ حوالي 59.2% من السكان إذا استغلت وأدمجت في القطاعات الإنتاجية بالولاية.

الفصل الخامس

تحليل وتقييم أثر التنمية الريفية وانعكاساتها على التحولات
الريفية في ولاية الجلفة

تمهيد

بعد دراستنا إلى أهم الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية، سنتطرق في هذا الفصل إلى تشخيص أهم البرامج التي استفادت منها الولاية في ظل ما جاءت به السياسة الجديدة من مخططات ومحتوى برامجها ، وتحليلها على أرض الواقع ، حتى نتعرف أكثر على تأثيرها وانعكاساتها على الريف وساكنة الريف بالولاية ، كما أشير هنا إلى صعوبة حصولنا على كامل المعطيات من الإدارات المعنية وعدم التزامهم بالوعود التي أعطيت لنا من طرفهم لتحضيرها لنا ، وهذا لعدم وجود أرشيف المعلومات وعدم تنظيمها في ملفات لدى مصالح هذه الإدارات ، وقد عملنا بقدر الإمكان لجمع المعطيات .

1- تقييم أثر سياسة التنمية الريفية على القطاع الفلاحي

الفلاحة تشكل النشاط الأكثر ممارسة في الأقاليم الريفية نتيجة ما تحويه من موارد تسمح بممارسة هذا النشاط وباعتبار ان التنمية الزراعية جزء من التنمية الريفية، تعمل على تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف، وكذا العاملين في الأنشطة الإنتاجية ذات الصلة بهذا القطاع.

1-1 واقع القطاع الفلاحي

1-1-1 توزيع المساحة الزراعية

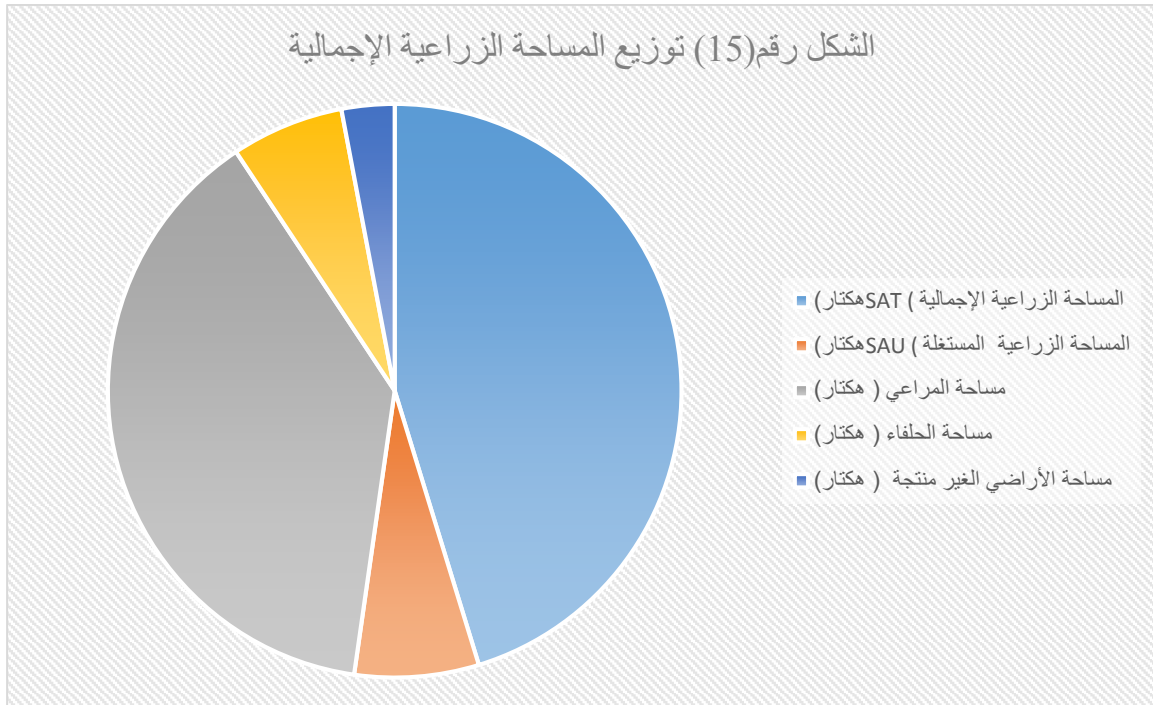
تقدر المساحة الإجمالية الزراعية في الولاية بـ 2501093 هكتار أي بنسبة 77.54% من المساحة الإجمالية للولاية، وهي المورد الأساسي لعملية الإنتاج الزراعي في كل شعب الإنتاج، والجدول التالي يوضح توزيع المساحة الزراعية الإجمالية

الجدول رقم (14) توزيع المساحة الزراعية الإجمالية

مساحة الأراضي الغير منتجة (هكتار)	مساحة الحلفاء (هكتار)	مساحة المراعي (هكتار)	المساحة الزراعية المستغلة SAU (هكتار)	المساحة الزراعية الإجمالية SAT (هكتار)
164804	350798	2122428	387052	2501093

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الحلفة

الشكل رقم (15) توزيع المساحة الزراعية الإجمالية



من خلال الجدول رقم (14) والشكل المرفق له يوضح لنا إن مساحة المراعي تمثل 84.52 من المساحة الزراعية الإجمالية بينما المساحة الزراعية المستغلة تمثل 15.47% من المساحة الزراعية الإجمالية، وهي نسبة ضعيفة جدا، يستوجب الوقوف عن أسباب عدم استغلال المساحة الصالحة للزراعة المتبقية في ظل تنامي عدد السكان والاحتياجات الغذائية المتزايدة.

1-1-2 استخدام وتطور المساحة الزراعية

الجدول رقم (15) تطور استخدام المساحة الزراعية وتوزيعها

السنة	المساحة الإجمالية (هكتار)	المساحة المستغلة (هكتار)	المساحة المسقية (هكتار)	مساحة المراعي (هكتار)	مساحة الحلفاء (هكتار)	نسبة المساحة المسقية /المستغلة
2000	378655	378655	8557	2122428		2.2
2007	378655	378655	17543	2122428		4.63
2010	378655	378655	30970	2122428		8.17
2012	378655	378655	29541	2122428		7.8
2019	2501093	387052	50620	2114041	350798	13.07
2020	387052	387052	51112	2114041	350798	31.2
2021	387052	387052	54515	2114041	350798	14.08
2022	387052	387052	60215	2114041	350798	15.55
2023	387052	387052	60395	2114041	350798	15.6

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

من الجدول رقم (15) يتبين لنا أن المساحة الزراعية المستغلة ارتفعت من 378655 هكتار في سنة 2000 إلى 387052 هكتار سنة 2023 أي بمساحة تقدر بـ: 8397 هكتار، أما المساحة الزراعية المسقية تضاقت وبلغت النسبة 15.6% في سنة 2023 بعدما كانت لا تتجاوز نسبة 3% في سنة 2000.

1-1-3 البنية العقارية الفلاحية

عدد المستثمرات الفلاحية في سنة 2010 يبلغ عددها 968 مستثمرة فلاحية موزعة بين 18 مستثمرة فلاحية جماعية و950 مستثمرة فردية، ليرتفع عدد إلى 7404 مستثمرة في سنة 2023، كما توجد على مستوى الولاية مزرعة نموذجية واحدة، وفي إطار حيازة الملكية العقارية الفلاحية، كما حاز 3123 فلاحا على الملكية العقارية الفلاحية في سنة 2013، وتحصل 308 فلاحا على عقود في إطار الامتياز الفلاحي⁸⁸.

⁸⁸، مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة

2-1 تطور قيمة التمويل لبرامج التنمية الفلاحية

لقد ساهمت زيادة معدلات الدعم والقروض للقطاع الفلاحي في تحسين مستوى الإنتاج، حيث عرفت معدلات الإنتاج الفلاحي تطورا وساهمت في تحسين المؤشرات الاقتصادية في الأقاليم الريفية، وهو ما نسعى لتوضيحه في هذا الفصل.

لجأت الجزائر إلى رفع وزيادة المخصصات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية في ظل سياسة التنمية الريفية بهدف رفع الإنتاج النباتي والحيواني، قد أدت تعدد أساليب الدعم والتمويل المالي للبرامج المرافقة لسياسة التنمية الريفية إلى زيادة المخصصات المالية للقطاع الفلاحي والريفي، مما أدى إلى تحقيق نتائج معتبرة انعكست إيجابا على تطور الإنتاج الفلاحي، وكان له الأثر على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية.

منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، دعمت الدولة المستثمرين في المجال الفلاحي والناشطين في المجال الريفي، خاصة بعد اعتماد مجموعة من الصناديق للدعم المالي لهذه البرامج، وتم تخصيص أموال ضخمة لهذه الصناديق، يتم تحويلها للفلاحين كدعم ولسكان الريف، في شكل برامج تموية، والجدول التالي يوضح المبالغ التي خصصت حسب كل صندوق من الفترة 1999 الى 2007. الجدول رقم (16) تمويل الصناديق للمشاريع التنموية الفلاحية والريفية للفترة (1999-2007)

النسبة %	مبلغ التسديد(دج)	مبلغ الالتزام(دج)	الصناديق
51.97	18.473.465.229.04	35.543.035.383.12	FNRDA
72.19	3.168.849.140.30	4.389.817.662.10	FORMVC
88.69	1.571.785.983.45	1.772.271.750.00	FLDDPS
94.37	95.871.481.75	101.593.258.25	FPZP
55.76	23.309.971.834.54	41.806.718.053.47	المجموع

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان المبالغ المخصصة للمشاريع لم يتم استهلاك منها إلا 55.76%.

1-2-1 الدعم الفلاحي للفترة 2010-2021

من أجل عصنة القطاع الفلاحي والرفع من الإنتاج الفلاحي وتطوير شعب الإنتاج، تم في هذا الإطار متابعة ومسايرة الدولة للفلاحين وتدعيمهم بالإمكانيات اللازمة من مخصصات الصندوقين الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وقد تم استهلاك المبلغ المخصص لهذا الدعم والمقدر بـ: 1.465.080.715 دج من 1.669.871.014.82 دج أي بنسبة 87.83 % من مبلغ الالتزام، والجدول التالي يوضح كل العمليات في إطار الدعم الفلاحي.

الجدول رقم (17) أشكال الدعم الفلاحي للفترة 2010-2021

العملية	الكمية	مبلغ الالتزام	مبلغ التسديد	نسبة %
ترميم عنابر الدواجن	180	108.066.257.99	89.769.968.76	
ترميم إسطبلات الأبقار	155	75.662.015.20	60.941.073.99	
تربية النحل	183	6.803.000.00	6.697.585.00	
إنجاز الأحواض المائية	190	28.830.000.00	28.273.226.19	
تربية الأرانب	55	7.957.000.00	7.716.629.90	
الرش	23	8.413.188.00	8.399.746.28	
معدات الذبح	01	1.000.000.00	999.435.29	
معدات الدواجن	28	7.704.000.00	7.357.103.99	
معدات البئر العميق	687	135.800.000.00	105.409.184.64	
معدات الألبان	12	1.644.869.70	1.143.425.00	
معدات البئر التقليدي	01	60.000.00	60.000.00	
أشبك واقية	52	31.200.000.00	25.799.876.39	
معاصر زيت الزيتون	01	4.000.000.00	4.000.000.00	
وحدات الرش	938 هك	99.614.629.55	89.082.259.48	
رش محوري	364 هك	25.021.082.50	25.021.082.50	
أشجار مثمرة	08 هك	175.992.00	131.994.00	
إنجاز بئر عميق	213	152.160.000.00	111.470.711.70	
شبكة الري بالتنقيط لأشجار	2087 هك	267.764.579.85	219.027.539.11	
شبكة الري بالتنقيط للمحاصيل الفلاحية	101 هك	30.479.125.50	22.601.094080	
البيوت البلاستيكية	19	855.000.00	719.999.99	
المحطات الرئيسة	183	5.382.600.00	5.300.465.73	
غلاف التبريد	2000م ³	12.000.000.00	11.999.970.51	
المجموع		1.010.593.340.29	831.922.373.79	82.32
الآلات				
لواحق الحمار	159	26.116.571.23	25.720.789.57	
حصادات	09	23.826.320.00	23.826.320.00	
جرار	263	200.261.483.30	199.574.199.30	
المجموع		250.204.374.53	249.121.308.87	99.56
زراعة الزيتون				
الزيتون	1654.5 هك	102.300.000.00	84.676.979.13	82.77
برنامج مخصص محلي				
مصدات الرياح	885 هك	9.430.000.00	8.422.421.56	
الزيتون	1230 هك	139.455.000.00	133.267.431.75	
شبكة الري بالتنقيط	1213.5 هك	156.318.800.00	156.108.328.39	
المحطات الرئيسة	56	1.569.500.00	1.561.871.61	
المجموع		306.773.300.00	299.360.053.31	97.58
المجموع الكلي		1.669.871.014.82	1.465.080.715.10	87.83

3-1 تطور الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني)

1-3-1 تطور استخدام الأراضي حسب المحاصيل الزراعية

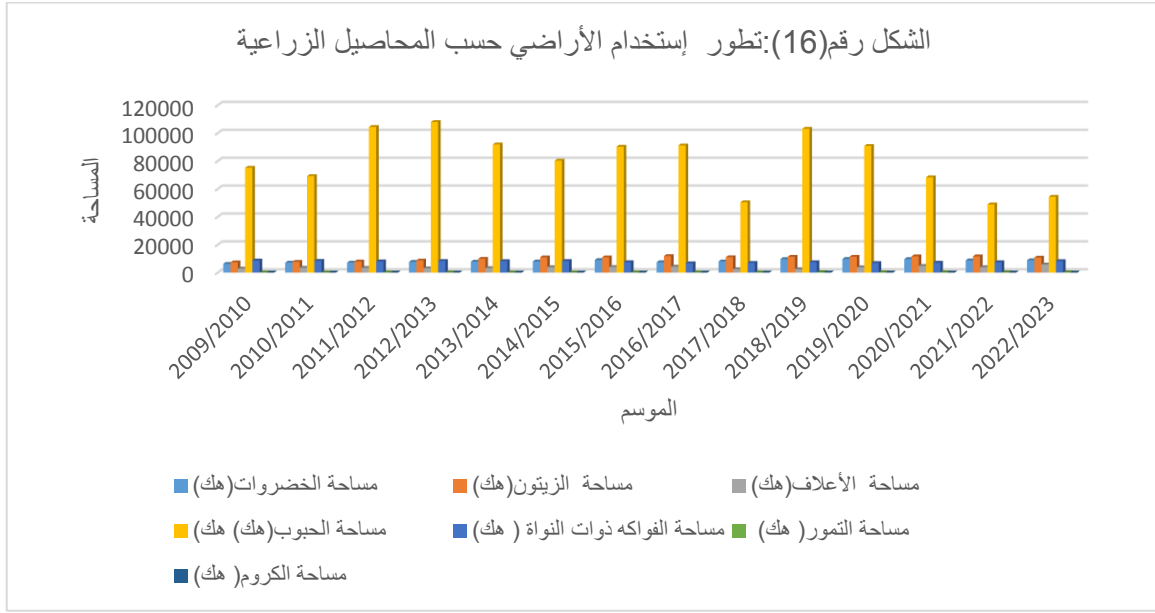
يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، والصناعات التحويلية وعملت الجزائر من خلال سياستها لتنمية الأقاليم الريفية إلى تطوير الإنتاج الفلاحي، حيث كانت المساحات المخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية ضعيفة، ففي سنة 2000 كانت المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب 2000 هكتار، ومساحة 2900 هكتار لإنتاج الأعلاف، أما مساحة إنتاج الخضروات لم تتجاوز 3000 هكتار، والمساحة المخصصة للأشجار المثمرة تقدر 5278 هكتار، والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي حسب المحاصيل الزراعية⁸⁹.

جدول رقم (18): تطور استخدام الأراضي حسب المحاصيل الزراعية

مساحة الأراضي المستخدمة حسب نوع المحصول							الحاصل
مساحة الكروم (هك)	مساحة التفاح (هك)	مساحة الفواكه ذوات	مساحة الجوز (هك)	مساحة الأعلاف (هك)	مساحة الزيتون (هك)	مساحة الخضروات (هك)	
42	97	8655	75084	2849	7299	6235	2010/2009
42	97	8345	69170	3448	7701	7103	2011/2010
35	100	8033	104375	3331	7901	7120	2012/2011
40	100	8293	107898	3054	8661	7654	2013/2012
38	101	8173	91825	3222	9809	7807	2014/2013
40	101	8265	80210	3867	10898	7974	2015/2014
43	101	7459	90224	4000	10904	8960	2016/2015
43	98	6683	91100	4235	11797	7409	2017/2016
43	101	6918	50400	2440	10996	7985	2018/2017
43	260	7425	103100	2460	11329	9678	2019/2018
35	150	6855	90772	3779	11329	9719	2020/2019
-	144	7049	68255	4756	11651	9640	2021/2020
-	144	7432	48845	3876	11664	8730	2022/2021
-	144	8160	54308	5797	10726	8834	2023/2022

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة

⁸⁹، مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة



من خلال الجدول رقم(18) والشكل المرافق له يتبين لنا أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب تحتل الحيز الكبير من المساحة المخصصة للزراعة بفضل تطور عملية السقي وعدم الاعتماد على مياه الأمطار كما كان في السابق ، تليها المساحة المخصصة لزراعة الزيتون التي عرفت هي الأخرى تطور كبير بين أوساط الفلاحين ، تأتي بعدها المساحة المخصصة لشعبة الخضروات وأشجار الفواكه ، أشير هنا بأن مساحة شعبة إنتاج الحبوب تعتمد بالدرجة الأولى على الأمطار وقد عرفت تذبذب في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى التغيرات المناخية وضعف كمية الأمطار خلال هذه السنوات وكذلك التغير في ذهنية الفلاح و تبني الفلاحين غرس المحاصيل الأخرى خاصة محاصيل الخضروات وأشجار الزيتون وأشجار الفواكه تنوعا لمداخيلهم ، بفضل دعم برامج و مشاريع سياسة التنمية الريفية لمختلف الشعب الفلاحية.

1-3-2 تطور الإنتاج النباتي (المحاصيل الزراعية)

عرف الإنتاج النباتي ضعفا في كمية الإنتاج منذ سنة 2000 وما قبلها، حيث أن كمية إنتاج الحبوب قدرت بـ: 85100 قنطار سنة 2000، وكمية الإنتاج من الخضروات قدرت بـ: 273200 قنطار في نفس السنة، أما كمية إنتاج الأشجار المثمرة والأعلاف قدرت بـ: 99500 قنطار و352000 قنطار على التوالي، والجدول التالي يوضح كمية إنتاج المحاصيل بعد سنة 2000⁹⁰.

جدول رقم (19): تطور إنتاج المحاصيل الفلاحية للفترة (2009-2023)

إنتاج المحاصيل (قنطار)							السنة
الحبوب (ق)	الخضروات (ق)	التفاح ذوات النواة (ق)	البزوب (ق)	الأعلاف (ق)	الزيتون (ق)	الخضروات (ق)	
1520	850	381230	161540	713520	30480	1090300	2010/2009
1130	1100	651980	106180	831890	64270	1302030	2011/2010
2340	1490	786240	414120	762500	92450	1364180	2012/2011
2660	4920	874590	248000	810080	127280	1616350	2013/2012
3810	8020	648170	154860	825600	118690	1524960	2014/2013
3820	6830	802000	182850	644000	159860	1577930	2015/2014
6400	7050	742300	201130	647600	156260	2095860	2016/2015
6220	7060	618720	323300	427720	223450	1864690	2017/2016
7020	6870	568700	640000	293170	281800	2106700	2018/2017
7070	13210	685430	735000	241300	339800	2563420	2019/2018
10070	10340	587720	587300	295630	318960	2886660	2020/2019
-	10390	650960	613900	292310	270760	2725640	2021/2020
-	7820	704790	670000	285360	299020	2595670	2022/2021
-	8200	861280	598140	282270	349680	2946260	2023/2022

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة

الملاحظ في الجدول رقم (19) أن كمية إنتاج المحاصيل الزراعية عرفت ارتفاعا مستمرا في هذه الفترة، خاصة في المحاصيل الدائمة ونعني بها هنا الأراضي المشجرة بأشجار الزيتون والفاكهة، حيث ارتفع منتوج أشجار الزيتون من 30480 قنطار في سنة 2010 إلى 349680 قنطار في سنة 2023، أما إنتاج أشجار الفاكهة ارتفع من 381230 قنطار سنة 2010 إلى 861280 قنطار سنة 2023، أما في الزراعات الموسمية نلاحظ ارتفاع منتوج الخضروات من 1090300 قنطار سنة 2010 إلى 2946260 قنطار سنة 2023، أما في يخص إنتاج الحبوب عرف هو ارتفاع في كمية الإنتاج خلال السنوات، كمية الإنتاج في سنة 2010 قدرت بـ: 161540 قنطار لترتفع إلى 598140 قنطار،

⁹⁰، مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة

سنة 2023 وهي نتائج جد مشجعة، وهذا راجع إلى البرامج التنموية التي رافقت القطاع الفلاحي، بداية ببرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وصولاً إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

3-3-1 تطور الإنتاج الحيواني

تعتبر شعبة الإنتاج الحيواني من أهم شعب الإنتاج، وقبل أن نتعرف على الإنتاج الحيواني، لا بد أن نلقي نظرة عن تطور معدلات الماشية باعتبارها المصدر الأساسي للإنتاج الحيواني، والجدول التالي يلخص تطور معدلات الماشية خلال سنوات.

الجدول رقم (20) تطور أعداد الماشية

السنة	عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الأبقار	عدد الجمال	عدد الخيول	إجمالي المواشي	معدل النمو %
2000	2.300.000	24.500	27.000	6.800	8.000	2.366.300	-
2007	2.450.000	3.35.000	27.600	8.200	18.200	2.839.000	20
2010	2.752.000	3.37.000	29.100	6.200	4.040	3.128.340	9.24
2013	2.967.300	3.61.800	31.350	6.270	4.480	3.371.200	7.76
2014	3.113.500	3.82.960	30.750	6.440	-	3.533.654	4.81
2021	4.020.300	3.89.400	26.400	840	-	4.436.940	25.56
2023	1.927.783	2.27.755	16.458	602	961	2.173.559	49-

من إعداد الطالب اعتماداً على الدليل الإحصائي للولاية

من خلال الجدول رقم (20) بلغ العدد الإجمالي للمواشي 2.366.300 رأس سنة 2000 ارتفع إلى 2.839.000 رأس بمعدل نمو بلغ 20%، وعرف تزايد مستمر خلال السنوات، إلا أننا لاحظنا انخفاضاً في سنة 2023 حيث بلغ العدد الإجمالي للمواشي 2.173.559 رأس بمعدل نمو 49-، وهذا راجع ربما إلى انتشار الأمراض وتدهور المساحات الرعوية بسبب الجفاف وهذا ما أثر على انخفاض في رؤوس المواشي، وباعتبار أن المواشي هي المصدر الأساسي للإنتاج الحيواني، يضاف إليها باقي المصادر للإنتاج الحيواني كالدجاج والنحل والتي تساهم بقيمة ضعيفة، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني.

الجدول رقم (21) تطور الإنتاج الحيواني

السنة	الحليب (ل)	اللحوم الحمراء (ق)	اللحوم البيضاء (ق)	البيض	العسل (ق)	الصوف (ق)
2000	4.64.900	3.00.000	2.600	14.245.000	-	-
2007	61.287.000	2.46.170	2.490	10.604.000	40	2.050.5
2010	70.351.000	2.993.00	54.060	18.518.000	172	29.290
2013	82.688.000	3.90.280	44.130	20.700.000	148	42.700
2014	87.007.000	4.234.30	52.650	35.225.000	171	54.570
2021	98.162.000	5.416.20	1.308.49	53.000.000	-	-
2023	95.008.000	5.281.60	1.254.50	12.3.620.000	223	70200

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية

يعتبر الإنتاج الحيواني مكونا أساسيا في التركيبة الغذائية للجزائريين وقد عرف تطورا مستمرا منذ انتهاج سياسة التنمية الريفية ، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإنتاج الحيواني عرف تزايدا في إنتاج مختلف المنتجات الحيوانية ، فقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء 3.00.000 ق و 2.600 ق في سنة 2000 ليرتفع إلى 6.281.60 ق و 1.254.50 في سنة 2023 على التوالي ، حيث أن إنتاج اللحوم البيضاء تزايد كبيرا وهذا راجع الى الدعم الكبير المقدم لإنتاج الدجاج وتوسيع المستثمرات الفلاحية المخصصة له ، وهو ما سمح بزيادة إنتاج البيض حيث قدر الإنتاج في سنة 2000 ما يعادل 14.245.000 حبة بيض ليرتفع إلى 12.3.620.000 حبة بيض ، أما فيما يخص إنتاج الحليب وهو أحد المواد الأساسية للاستهلاك فقد عرف هو الآخر ارتفاعا في كمية الإنتاج ، فقد بلغ سنة 2000 ما يعادل 4.64.900 لترا ليصل إلى 95.008.000 لترا ، وهذا بفضل الزيادة في تربية عدد الأبقار الحلوب ، كما قدر إنتاج العسل سنة 2000 بـ: 40 ق ليرتفع الى 223 ق بفضل تشجيع الدولة لهذا النوع من الإنتاج ، وعرف إنتاج الصوف ارتفاع ملحوظا فقد قدر سنة 2007 بـ: 20502 ق ليرتفع في سنة 2023 الى 70200 ق ، وهو إنتاج تتميز به ولايتنا ومرتبطة ارتباطا كاملا بزيادة عدد الماشية .

1-3-4 تطور الموارد المائية

المياه هي العنصر- والركيزة الأساسية للتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وهي المتحكمة في نمو وتطور الإنتاج الزراعي، وتعتمد الزراعة في ولاية الجلفة غالبا عن الزراعة المطرية، التي تشهد تذبذبات كبيرة في منطقة دراستنا، وهي قليلة وتتميز بعدم الانتظام، مما يتطلب اللجوء إلى الري الفلاحي عن طريق الآبار حيث يبلغ عددها في ولاية الجلفة 13954 بئر حسب إحصائيات الدليل الإحصائي

للولاية. حيث لاحظنا تطور في المساحة المسقية وتقنيات الري المستعملة في الولاية، الجدول التالي يوضح المساحة الزراعية المسقية وتقنيات الري المعتمدة.

الجدول رقم (22) المساحة المسقية وفق تقنيات الري المعتمدة

نسبة المساحة المسقية /المستغلة	تقنيات الري المعتمدة (هكتار)			المساحة المسقية (هكتار)	المساحة المستغلة (هكتار)	المساحة الإجمالية (هكتار)	السنة
	الرش	التقطير	الساقية				
2.2	-	-	-	8557	378655	2501093	2000
4.63	-	-	-	17543	378655		2007
8.17	-	-	-	30970	378655		2010
7.8	-	-	-	29541	378655		2012
13.07	4710	16750	29166	50620	387052		2019
31.2	5427	15892	29793	51112	387052		2020
14.08	3889	16457	34169	54515	387052		2021
15.55	3877	16942	39396	60215	387052		2022
15.6	3065	17033	40297	60395	387052		2023

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية

تنقسم تقنيات الري إلى ثلاثة أنواع، بديلة بتقنية الري التقليدية وهي الساقية، وهي تستهلك الكثير من المياه، إلى التقنيات الأخرى الحديثة المقتصدية في المياه وهي الري بالرش أو التقطير، يعتبر الري بالتنقيط من الأنظمة التي أثبتت نفعها وفعاليتها، في زيادة كمية الإنتاج في المحاصيل الزراعية واقتصادها للمياه، أما الري بالرش فيستعمل بكثرة في المناطق الصحراوية، بسبب عدم احتفاظ تربتها بالمياه، وكلا النظامين يعتمدان على مياه الآبار.

ومن خلال الجدول السابق، لاحظنا تطور في استخدام أنظمة الري في المساحات المسقية ماعدا الري بالساقية الذي عرف انخفاض بسبب توجه الفلاحين للنظامين الآخرين في اقتصاد المياه، وعصرنة أنظمة الري، ويعود الفضل هنا إلى حجم الاستثمارات المخصصة لإنشاء المنشآت المائية وتعزيز أساليب الري وحجم الموارد المالية المخصصة لهذه العمليات، وهذا بعد إنشاء صناديق خاصة بتمويل هذا النوع من الدعم للفلاحين كصندوق FLDDPS الخاص بتقديم الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي من خلال حفر الآبار وإنجاز الأجباب والسدود الصغيرة وتهيئة منابع المياه وقنوات الري والسواقي، وصندوق FNDIA لدعم تقنيات الري، ونفس الشيء لصندوق FDRMVTIC لإنجاز الآبار وتهيئتها وتهيئة ينابيع المياه.

1-3-5 الآلات والمعدات الفلاحية

لم نتمكن من الحصول على المعلومات الكافية عن تطور الآلات والمعدات خلال فترة المخططات والبرامج، بل تحصلنا على مجموع ما يملكه القطاع الفلاحي في الولاية حالياً، حيث يبلغ عدد آلات الحصاد 66 آلة حصاد و3090 جرار ومعدات زراعية مختلفة 2000 وحدة، ومعدات نثر الأسمدة 154 وحدة، 1138 عتاد للمعالجة و535 آلة تبن، 162 وحدة معدات للحصاد و4300 معدات النقل.

2- تقييم أثر مشاريع سياسة التنمية الريفية

1-2 تطور قيمة التمويل لبرامج التنمية الريفية

مرت البرامج التنموية لسياسة التنمية الريفية بمرحلة نموذجية ومرحلة التعميم: في المرحلة التجربة شرعت الدولة في تنفيذ هذه السياسة بإطلاق بعض المشاريع الجوارية النموذجية بمشاركة السلطات المحلية والفاعلين ، في الفترة 2003-2008 حيث تكفلت محافظة الغابات بإنجاز 17 مشروعاً جوارياً مس 15 بلدية بقيمة مالية تقدر بـ: 571.785.000.00 دج، لاستهداف 17 تجمعاً سكانياً ريفياً و1606 أسرة ريفية بمجموع سكان 14.043 نسمة ، أما مديرية المصالح الفلاحية فقد تكفلت بإنجاز 164 مشروعاً رصدت له مبلغ 431.000.000 دج مس 21 بلدية ، كما تكفلت المحافظة السامية لتطوير السهوب بإنجاز 89 مشروعاً مس 36 بلدية لاستهداف 9662 أسرة ريفية⁹¹ وبعد سنة 2009 تم تعميم هذه المشاريع وكفلت محافظة الغابات بإنجازها ومتابعتها لتحقيق الأهداف التالية⁹¹:

- البلديات المستهدفة: 36 بلدية.
- عدد التجمعات الريفية المستهدفة: 461 منطقة ريفية.
- الأسر المستهدفة: 42.251 أسرة ريفية.
- مجموع السكان المستهدفين: 234.775 نسمة.
- مناسب الشغل: 117.325 منصب مؤقت.

جدول رقم (23) تطور الحالة المالية لمشاريع التجديد الريفي للفترة (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع (دج)
FNDR- Ligne1	663.153.259,86	146 570 679,45	124 516 593,27	-	-	934 240 532,58
FNDR- Ligne2	227 405 351,88	335 000 000,59	246 018 006,00	163 528 200,00	105 305 288,67	1 077 256 847,14
FNDR- Ligne3	14 980 000,00	-	149 993 000,00	149 893 000,00	-	314 866 000,00
PSD	204 000 000,00	364 850 000,00	333 750 000,00	-	540 800 000,00	1 443 400 000,00
المجموع	1 109 538 611,74	846 420 680 ,04	854 277 599,27	313 421 200,00	646 105 288,67	3 769 763 379,73

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

⁹¹، محافظة الغابات لولاية الجلفة

2-2 واقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

ولتوضيح أكثر سنعرض المشاريع التي برجت وكذا الحالة الفيزيائية لها.

1-2-2 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في المرحلة النموذجية (2003-2008)

تكفلت القطاعات المعنية بإنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في هذه الفترة والمتمثلة في مديرية المصالح الفلاحية والمحافظة السامية لتطوير السهوب وكذا محافظة الغابات بتنفيذ ومتابعة وإنجاز هذه المشاريع كل فيما يخصه:

الجدول رقم (24) المشاريع المنجزة من طرف محافظة الغابات

الحجم	إسم العملية
03 وحدة	إنجاز حواجز مائية
03 وحدة	إنجاز وتهيئة آبار عميقة رعوية
01 وحدة	تهيئة بئر تقليدي
10 وحدة	اقتناء وتوزيع لوحات الطاقة الشمسية
25 كم	فتح مسالك فلاحية
12000م ³	تصحيح المجاري المائية
50 كم	إنجاز مصدات الرياح
05 كم	تهيئة مسالك فلاحية
20 كم	تهيئة مسالك ريفية
500 هكتار	إقامة محميات طبيعية
200 هكتار	غرس رعوي
02 وحدة	تهيئة نقاط الماء
01 وحدة	إنجاز جب

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

الجدول رقم (25) المشاريع المنجزة من طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب- أشغال التهيئة الرعوية

المساحة الإجمالية (هكتار)	الحجم (هكتار)	السنة
17515	4034	2003
	4845	2004
	4751	2005
	3885	2006

المصدر: المحافظة السامية لتطوير السهوب

تابع للمشاريع المنجزة من طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب

الحجم	إسم العملية
182300 م ³	أشغال المحافظة على المياه والتربة
77 وحدة	إنجاز آبار عميقة
53 وحدة	تهيئة آبار تقليدية
58 وحدة	إنجاز أجباب
122 وحدة	إنجاز سدود صغيرة
82 وحدة	إنجاز الحواجز المائية
65100 م	إنجاز سواقي
549 وحدة	توزيع لوحات الطاقة الشمسية

2-2-2 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في مرحلة التعميم للفترة (2010-2014)

وهو بداية مرحلة تعميم مشاريع سياسة التنمية الريفية (PPDRI)، ممولة من طرف ميزانية التجهيز والصندوق الوطني للتنمية الريفية الذي يتضمن صندوقين وهما صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (1-2 FNDR-ligne) وقد تكفلت بالإنجاز والمتابعة محافظة الغابات لولاية الجلفة، وسنتناول بالتفصيل الحالة الفيزيائية للمشاريع خلال هذه الفترة (2010-2014).

1-2-2-2 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لسنة 2010

يتكون هذا البرنامج من 86 مشروعاً ممول من طرف ميزانية التجهيز والصندوق الوطني للتنمية الريفية.

الجدول رقم (26) الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2010

الصندوق الوطني للتنمية الريفية – سطر 01					
العمليات	الوحدة	الحجم المقرر	الحجم المنجز	الحجم غير المنجز	نسبة الإنجاز
تهيئة مسلك زراعي	كم	200	200	0	100%
اقتناء لوحات الطاقة الشمسية	وحدة	164	164	0	100%
مصدات الرياح	كم	135	135	0	100%
التقاط وتهيئة منبع	وحدة	1	1	0	100%
تنبيت الكثبان الرملية	هكتار	50	50	0	100%
فتح مسلك زراعي	كم	243	243	0	100%
غرس رعوي	هكتار	110	110	0	100%
انجاز جب	وحدة	4	4	0	100%
إعادة الاعتبار لجيب	وحدة	1	1	0	100%
إعادة الاعتبار لنقطة مياه	وحدة	1	1	0	100%
إعادة الاعتبار لبئر	وحدة	14	14	1	100%
اشغال المحافظة على المياه و التربة	3م	40000	40000	0	100%
الصندوق الوطني للتنمية الريفية – سطر 02					
العمليات	الوحدة	الحجم المقرر	الحجم المنجز	الحجم غير المنجز	نسبة الإنجاز
التقاط وتهيئة منبع	وحدة	1	1	0	100%
اشغال المحافظة على المياه و التربة	3م	22995	22995	0	100%
تنبيت الكثبان الرملية	هكتار	50	50	0	100%
غرس رعوي	هكتار	400	400	0	100%
انجاز جب	وحدة	7	7	0	100%
انجاز بركة	وحدة	3	3	0	100%
تهيئة مصطبات	هكتار	128	128	0	100%
تهيئة مسلك زراعي	كم	35	35	0	100%
فتح مسلك زراعي	كم	15	15	0	100%

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

هذه المشاريع تم تمويلها من ميزانية الصندوقين حيث مول الصندوقين 81 مشروعاً، أما ميزانية التجهيز فقد مولت 05 مشاريع، وتم الانتهاء منها.

2-2-2-2 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لسنة 2011

يتكون هذا البرنامج من 87 مشروعاً ممول من طرف ميزانية التجهيز والصندوق الوطني للتنمية الريفية.

الجدول رقم (27) الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2011

الصندوق الوطني للتنمية الريفية – سطر 01					
العمليات	الوحدة	الحجم المقرر	الحجم المنجز	الحجم غير المنجز	نسبة الإنجاز
تهيئة جب	وحدة	1	1	0	100%
تهيئة مسلك زراعي	كم	20	20	0	100%
التقاط وتهيئة منبع	وحدة	1	1	0	100%
تنشيت الكتبان الرملية	هكتار	100	100	0	100%
اقتناء لوحات الطاقة الشمسية	وحدة	131	131	0	100%
فتح مسلك زراعي	كم	26	26	0	100%
غرس شريط أخضر	هكتار	100	100	0	100%
مصدات الرياح	كم	5	5	0	100%
غرس غايي	هكتار	50	50	0	100%
انجاز جب	وحدة	6	6	0	100%
انجاز بئر عميق	وحدة	1	1	0	100%
انجاز ساقية	م ط	800	800	0	100%
اشغال المحافظة على المياه و التربة	3م	4200	4200	0	100%
الصندوق الوطني للتنمية الريفية – سطر 02					
العمليات	الوحدة	الحجم المقرر	الحجم المنجز	الحجم غير المنجز	نسبة الإنجاز
التقاط وتهيئة منبع	وحدة	1	1	0	100%
اشغال المحافظة على المياه و التربة	3م	27000	27000	0	100%
اقتناء لوحات الطاقة الشمسية	وحدة	30	30	0	100%
فتح مسلك زراعي	كم	128	128	0	100%
غرس رعوي	هكتار	25	25	0	100%
غرس الزيتون (تموين)	هكتار	600	600	0	100%
انجاز ساقية	م ط	0,5	0,5	0	100%

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

حيث مول الصندوق الوطني للتنمية الريفية 78 مشروعاً، أما ميزانية التجهيز فقد مولت 09 مشاريع، مست 34 بلدية ماعدا بلدية قطارة وبلدية الجلفة وتم الانتهاء منها.

3-2-2-2 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لسنة 2012

عدد البرامج 87 مشروعا ممول من طرف ميزانية التجهيز والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

الجدول رقم (28) الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2012

الصندوق الوطني للتنمية الريفية - سطر 01					
العمليات	الوحدة	الحجم المقرر	الحجم المنجز	الحجم غير المنجز	نسبة الإنجاز
اقتناء لوحات الطاقة الشمسية	وحدة	227	227	0	100%
فتح مسلك زراعي	كم	17	17	0	100%
مصدات الرياح	كم	50	50	0	100%
التقاط وتهيئة منبع	وحدة	3	3	0	100%
انجاز جب	وحدة	10	10	0	100%
غرس شريط أخضر	هكتار	60	60	0	100%
تثبيت الكثبان الرملية	هكتار	50	50	0	100%
انجاز منبع مائي	وحدة	1	1	0	100%
غرس غابي	هكتار	50	50	0	100%
غرس رعوي	هكتار	50	50	0	100%
تهيئة منبع مائي	وحدة	3	3	0	100%
انجاز بئر عميق	وحدة	1	1	0	100%
الصندوق الوطني للتنمية الريفية - سطر 02					
العمليات	الوحدة	الحجم المقرر	الحجم المنجز	الحجم غير المنجز	نسبة الإنجاز
اقتناء لوحات الطاقة الشمسية	وحدة	70	70	0	100%
تهيئة مسلك زراعي	كم	80	80	0	100%
فتح مسلك زراعي	كم	120	120	0	100%

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

مول الصندوق الوطني للتنمية الريفية 85 مشروعا وميزانية التجهيز فقد مولت مشروعين فقط، مست 36 بلدية، وتم الانتهاء منها

4-2-2-2 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لسنة 2013

عدد البرامج 87 مشروعا ممول من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية.
الجدول رقم (29) الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2013

الصندوق الوطني للتنمية الريفية - سطر 02					
العمليات	الوحدة	الحجم المقرر	الحجم المنجز	الحجم غير المنجز	نسبة الإنجاز
تهيئة و تجهيز بئر	وحدة	2	2	0	100%
التقاط و تهيئة منبع	وحدة	2	2	0	100%
اشغال المحافظة على المياه و التربة	م3	13000	13000	0	100%
حفر بئر تقليدي	م ط	100	100	0	100%
اقتناء لوحات الطاقة الشمسية	وحدة	20	20	0	100%
فتح مسلك زراعي	كم	38	38	0	100%
غرس رعوي	هكتار	53	53	0	100%
انجاز جب	وحدة	10	10	0	100%
انجاز بركة	وحدة	3	3	0	100%
انجاز ساقية	كم	0,6	0,6	0	100%

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

عدد البلديات المستهدفة من هذه المشاريع 36 بلدية وتم الانتهاء منها

5-2-2-2 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لسنة 2014

عدد البرامج 87 مشروعا ممول من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية وميزانية التجهيز.
الجدول رقم (30) الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2014

الصندوق الوطني للتنمية الريفية - سطر 02					
العمليات	الوحدة	الحجم المقرر	الحجم المنجز	الحجم غير المنجز	نسبة الإنجاز %
غرس رعوي	هكتار	100	100	0	100%
تثبيت الكتبان الرملية	هكتار	50	50	0	100%
غرس اشجار مثمرة	هكتار	600	600	0	100%
تصحيح المجاري المائية	م3	1000	1000	0	100%
حفر بئر تقليدي	م ط	50	50	0	100%

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

عملية التمويل تمت من طرف ميزانية التجهيز: 03 مشاريع و84 مشروعاً من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية وتم الانتهاء منها، وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن السطر 03 من الصندوق الوطني للتنمية الريفية لم تستهلك مبالغته وهذا راجع لقلة المبلغ المخصص لهذه المشاريع ولعدم تغطيته لتكاليف النفقات مقارنة بالواقع وهو مخصص لدعم مربحي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين. خلال هذه الفترة.

3-2 برامج التنمية الريفية بعد سنة 2014

مواصلة لبرامج التنمية الريفية، واصلت الدولة مجهوداتها في هذا الإطار بإقرار مشاريع تكملة للمشاريع السابقة بعضها انتهت بها الأشغال والأخرى جاري إنجازها.

1-3-2 أشغال تهيئة الأحواض وتنمية المناطق الجبلية ومكافحة تدهورها في المناطق السهلية والصحراوية

الجدول رقم (31) مشاريع التنمية الريفية بعد سنة 2014.

الحجم	إسم المشروع
110 هكتار	التثبيت الميكانيكي للكثبان الرملية
110 هكتار	التثبيت البيولوجي للكثبان الرملية
5100 هكتار	المحميات الرعوية
260 م ³	أشغال المحافظة على المياه والترية
100 هكتار	غرس رعوي
10 كم	تهيئة مسلك ريفية
180 هكتار	غرس الأشجار المثمرة
25 كم	غرس مصدات الرياح
1500 هكتار	غراسه غابية

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

2-3-2 المشاريع المتعلقة بمناطق الظل:

جاءت فكرة مشاريع مناطق الظل بعد خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في شهر فيفري 2020 للولاية، في ظل المعاناة التي يعيشها سكان هذه المناطق المعزولة وهذا من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، ولاية الجلفة كباقي الولايات سطرت برامج في هذا الإطار وانتهت بها الأشغال نستعرضها كالاتي:

الجدول رقم (32): عدد المشاريع في إطار برنامج مناطق الظل

العدد الإجمالي للمشاريع	عدد المشاريع			الدوائر
	2022	2021	2020	
38	04	28	06	الجلفة
16	05	06	05	عين وسارة
84	28	43	13	الشارف
30	04	20	06	الإدريسية
62	11	39	12	حد الصحاري
84	13	50	21	مسعد
25	04	17	04	البيرين
42	13	18	11	فيض البطمة
53	03	36	14	سيدي لعجال
32	04	15	13	حاسي مجبج
64	14	35	15	عين الإيل
116	12	35	69	دار الشيوخ
646	115	342	189	المجموع

المصدر: ولاية الجلفة

جدول رقم (33): الوضعية الفيزيائية والمالية لبرامج تنمية مناطق الظل

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ (دج)	الامتيازات	العدد
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	136	893202996,34	طول شبكة المياه الصالحة للشرب بالمنجزة (متر)	113468
			عدد المنازل المربوطة بالشبكة	4267
			طول الشبكة التي تم تجديدها (متر)	4960
			عدد خزانات المياه المنجزة	42
			عدد الآبار المنجزة	13
			اقتناء شاحنات مزودة بصهرنج	0
			تجهيز وكهوية الآبار	21
			عدد الآبار التقليدية	2
			اقتناء المضخات الفاطسة	4
الصرف الصحي	46	443103104,65	طول شبكة الصرف الصحي بالمنجزة (متر)	53370
			عدد خزانات الصرف الصحي	4
			عدد المنازل المربوطة بشبكة الصرف الصحي	3609
			طول الشبكة التي تم تجديدها (متر)	4600
الربط بشبكة الكهرباء	21	459911003,62	طول شبكة الكهرباء بالمنجزة (متر)	139480
			عدد المنازل المربوطة بشبكة الكهرباء	312
			عدد الألواح الشمسية المركبة	371
			عدد المنازل المزودة بالألواح الشمسية	371
التزويد بالغاز	3	604920039,00	طول شبكة الغاز بالمنجزة (متر)	84990
			عدد المنازل المربوطة بشبكة الغاز	943
			عدد خزانات غاز البروبان	0
			عدد المنازل المزودة بخزانات غاز البروبان	0
			عدد المدارس الابتدائية بالمنجزة (غير نمطية)	13
تحسين ظروف التمدن	214	1306987007,76	عدد أقسام التوسعة المنجزة	63
			عدد المطاعم المدرسية المنجزة	39
			عدد المدارس الابتدائية المرمة	20
			عدد المطاعم المدرسية المرمة	0
			عدد المدارس المجهزة بالمدفئات	2
			عدد حافلات النقل المدرسي المقتناة	45
			عدد حافلات النقل المدرسي المستأجرة	166
			عدد صهارنج غاز البروبان المقتناة	33
			عدد المدارس المزودة بالغاز الطبيعي	2
			عدد المطاعم المدرسية المجهزة	2
			عدد السكنات الإلزامية بالمنجزة	2
			عدد الخزانات المائية المنجزة في المدارس	5
			عدد المدارس المزودة بألواح الطاقة الشمسية	12
			طول شبكة الطرق المنجزة (ك)	66,75
			طول شبكة الطرق المهيئة أو المرقتة (ك)	107,9
طول المسالك المفتوحة (ك)	490,8			
فك العزلة	169	2092317395,84	عدد المنشآت المنجزة	7
			عدد المنشآت المهيئة	3
			التهيئة الحضرية (2م)	37406
			عدد قاعات العلاج المنجزة	8
الصحة الجوارية	22	113775442,72	عدد قاعات العلاج المجهزة	10
			عدد قاعات العلاج المهيئة	9
			عدد ملاعب كرة القدم المنجزة	0
مساحات اللعب	23	114407152,64	عدد الملاعب الجوارية المنجزة	13
			مساحات اللعب المنجزة	5
			تهيئة ساحات اللعب، قاعة متعددة الاختصاصات، دار الشباب	5
الإثارة العمومية	9	41993165,00	طول شبكة الإثارة العمومية المنجزة (متر)	4480
			طول شبكة الإثارة العمومية المرمة (متر)	0
			عدد النقاط الضوئية المنجزة	339
المخاطر الطبيعية	3	15559948,00	أشغال المحافظة على المياه و التربة (3م)	2600
المجموع	646	608617725,6		

3-3-2 إعادة تأهيل السد الأخضر

مواصلة لإنجازات الحفاظ على النظم البيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي والبعد البيئي، على أساس الدراسة المنجزة من طرف المكتب الوطني للتنمية الريفية لتهيئة غاية، فلاحية ورعوية، وجاءت هذه الدراسة لإعادة تأهيل السد الأخضر- وتوسعته عبر 13 ولاية بمساحة تقدر بـ: 3.7 مليون هكتار، وعاد الجزء الأكبر منه لولاية الجلفة بمساحة تقدر بـ: 1.024.253.35 هكتار بنسبة 27% من المساحة الإجمالية للمشروع ويمس 24 بلدية، ويهدف إلى⁹²:

- مكافحة التصحر.
 - التنمية الريفية.
 - تدعيم وتوسعة السد الأخضر من خلال إعادة التشجير.
 - تحسين المراعي السهبية.
 - استصلاح الأراضي.
 - حماية المحيط الزراعي.
 - معالجة الأحواض.
 - أشغال البنية التحتية
 - تشجيع الاستثمار.
 - مرافقة سكان المناطق الريفية لتحسين ظروفهم المعيشية وخلق مناصب شغل وإدماجهم في التنمية المستدامة.
- من خلال:

- إعادة الاعتبار للسد الأخضر: 49.959.18 هكتار.
 - توسعة السد الأخضر: 90.938.56 هكتار.
 - التنمية الفلاحية والسهبية: 493.030.08 هكتار.
- وقد تكفلت بإنجاز ومتابعة أشغال إعادة تأهيل السد الأخضر- كل من محافظة الغابات ومديرية المصالح الفلاحية بالولاية والمحافظة السامية لتطوير السهوب خلال الفترة 2023-2030 كل حسب اختصاصه والجداول التالية توضح أهم المشاريع المنتظرة بعد إنجازه:

⁹²، محافظة الغابات لولاية الجلفة

الجدول رقم (34) برامج إعادة تأهيل السد الأخضر 2023-2030 (قطاع الغابات)

الحجم	الوحدة	العملية	محور التنمية
300	كم	تهيئة مسالك غابية	إعادة الاعتبار وتوسعة السد الأخضر
104	كم	تهيئة مسلك ريفية	
205	هكتار	تهيئة خنادق النار	
1790	هكتار	تثبيت الكتبان الرملية	
5000	هكتار	حماية المراعي	
154	كم	فتح المسلك الغابية	
150	كم	فتح المسلك الريفية	
1200	هكتار	غرس شريط غابي مختلط	
1625	هكتار	غرس غابي	
1162	كم	غرس مصدقات الرياح	
4320	هكتار	غرس الأشجار المثمرة	
4600	هكتار	إعادة التشجير	
30000	3م	أشغال المحافظة على المياه والترية	
10000	هكتار	غرس غابي	

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

الجدول رقم (35) برامج إعادة تأهيل السد الأخضر 2030-2023 (مديرية المصالح الفلاحية)

الحجم	الوحدة	العملية	محور التنمية
1000	كم	جلب الطاقة الكهربائية	التنمية الفلاحية السهوية
07	وحدة	دراسة ومتابعة وإنجاز حاجز مائي	
385	وحدة	إنشاء وحدات تربية صغار الحيوانات (تربية النحل)	
340	وحدة	إنشاء وحدات تربية صغار الحيوانات (تربية الدواجن)	
1426	كم	فتح مسلك فلاحية	

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

الجدول رقم (36) برامج إعادة تأهيل السدود الأخضر 2023-2030 (المحافظة السامية لتطوير السهوب)

محور التنمية	العملية	الوحدة	الحجم
التنمية الفلاحية السهبية	تركيب وحدات الطاقة الشمسية	وحدة	500
	غرس أشجار مثمرة	هكتار	1100
	غراسه رعوية	هكتار	6100
	حماية المراعي	هكتار	50000
	إنجاز أجاب	وحدة	05
	إنجاز برك مائية	وحدة	11
	إنجاز سدود	وحدة	10
	إنجاز ملجأ ، حوض مائي وشرب	وحدة	15
	إنجاز ساقية	م	1500
	تهيئة السدود	وحدة	05
	تهيئة أجاب	وحدة	06
	تهيئة برك مائية	وحدة	10
	أشغال المحافظة على المياه والتربة	3م	50010

المصدر: محافظة الغابات لولاية الجلفة

3- تقييم أثر برامج ومشاريع سياسة التنمية الريفية على أهم المؤشرات الاجتماعية

الهدف من سياسة التنمية الريفية منذ انطلاقتها هو تحسين المؤشرات الاجتماعية، والتي تسمح بتحسين ظروف معيشة السكان في الأقاليم الريفية من أجل استقرار المجتمعات الريفية والحد من هجرة الأرياف، حيث عملت الجزائر في صياغة العديد من المشاريع في كل مراحلها سواء في المرحلة التجريبية (2003-2005) أو في مرحلة التعميم بعد سنة 2009، مما أدى إلى تضاعف عدد المشاريع وزاد معها عدد المناطق والأسر المستهدفة،

3-1 تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

كمرحلة أولى تم الانطلاق في برامج المشاريع الجوارية في المرحلة التجريبية (2003-2005) وما تلاها من مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة (2010-2014) في مرحلة التعميم، وذلك بإشراك السلطات المحلية والمنتخبين والسكان في المسعى العام لسياسة التنمية الريفية وإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية بشكل تشاوري، ملخص الفترة التجريبية كالتالي:

عدد المشاريع: 270 مشروعا، يستهدف 11268 أسرة واستحداث 13861 منصب شغل في المناطق المعزولة عبر 36 بلدية.

في حين خلال فترة التعميم (2010-2014) قد كانت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بناء على استراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي أعدتها الولاية كالتالي⁹¹:

- عدد المشاريع: 532 مشروعا

- عدد البلديات المستهدفة: 36 بلدية.

- عدد المناطق المستهدفة: 434 منطقة.

- عدد الأسر الريفية المستهدفة: 81088 أسرة.

- المساحة المستهدفة للمعالجة: 1.190.412 هكتار.

- استحداث مناصب شغل مؤقتة: 11.000 منصب / سنة

بمقارنة عدد المشاريع في هذه الفترة بتلك في الفترة التجريبية نجد أن عدد المشاريع تضاعف في الفترة (2009-2014)، كما أن عدد السكان المستهدفين قد ارتفع ليلغ 155999 نسمة من سكان المناطق الريفية واستحداث 11.000 منصب شغل سنويا، في حين أن عدد الأسر المعنيين بهذا المشاريع قد بلغ حوالي 81088 أسرة ريفية، أما عدد المناطق التي مستها هاته المشاريع بلغ 434 منطقة عبر 36 بلدية.

وعن توزيع هذه المشاريع حسب البرامج والمواضيع الأربعة الجامعة، ومن خلال الجداول السابقة ، فإننا لاحظنا أن البرنامج الرابع والمتعلق بحماية وتأمين التراث الريفي المادي واللامادي هو الذي استحوذ على جل المشاريع ، المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية في إطار مكافحة التصحر وإعادة الاعتبار للمجال الريفي وتأمين موارده من خلال مشاريع الغرس الرعوي ، تثبيت الكتبان الرملية ، المحافظة على المياه والتربة، مصدات الرياح ، الأشترطة الخضراء والغرس الغايي ، .، أما المشاريع المتعلقة ببرامج تحسين ظروف معيشة سكان الريف فقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع مثل مشاريع فتح وتهيئة المسالك الفلاحية والريفية لفك العزلة ، إنجاز الأجباب، تهيئة منابع المياه ، توزيع الأشجار المثمرة ، حفر وتهيئة الآبار العميقة والآبار التقليدية و اقتناء لوحات الطاقة الشمسية .

3-2 الأثر على تطور عدد سكان الريف والتشغيل

الزيادة في عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، ساهم في عدد المجتمعات الريفية المستهدفة واستقرار العديد من سكان الريف وعدم هجرتهم نحو المدن بفضل خلق مناصب الشغل وتنويع مداخيلهم، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، وسنتطرق إلى بعض المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بزيادة عدد السكان في الريف وعدد السكنات الريفية وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برامج التنمية الريفية.

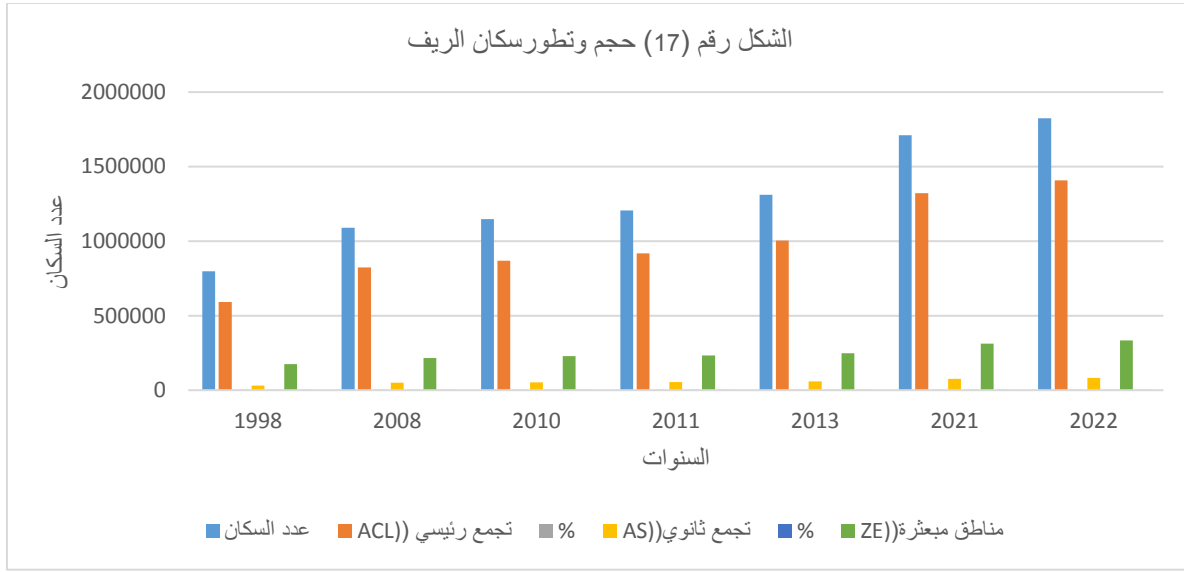
3-2-1 تطور عدد سكان الريف في الولاية

ارتفاع عدد السكان في الأقاليم الريفية يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الظروف المعيشية في الأوساط الريفية.

الجدول رقم (37) حجم وتطور سكان الريف

توزيع السكان						عدد السكان الإجمالي	السنوات
%	مناطق مبعثرة (ZE)	%	تجمع ثانوي (AS)	%	تجمع رئيسي (ACL)		
21.85	174312	3.89	31055	74.26	592340	797707	1998
19.84	216353	4.56	49795	75.60	824430	1090578	2008
19.83	227845	4.57	52440	75.6	868221	1148506	2010
19.31	232828	4.57	55181	76.1	917348	1205357	2011
19.83	246953	4.55	59720	76.6	1004402	1311075	2013
18.27	312613	4.5	77001	77.22	1320780	1710394	2021
18.24	332786	4.52	82534	77.22	1408531	1823852	2022

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات مديرية البرمجة ومناعبة الميزانية



من خلال الجدول رقم (37) والشكل المرافق له نلاحظ أن ساكنة الريف (AS+ZE) يمثلون نسبة معتبرة من العدد الإجمالي لسكان الولاية خلال السنوات وبنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى، فقد تضاعف عدد هم من سنة 1998 إلى سنة 2022 وأرتفع بنسبة 50% تقريبا في المناطق الثانوية والمبعثرة، بفضل برامج سياسة التنمية الريفية التي ساهمت في الحد من الهجرة الريفية نحو المدن.

2-2-3 تطور عدد السكنات الريفية

تولي سياسة التنمية الريفية أهمية كبيرة لتحسين المحيط المعيشي- لساكنة الريف، ويعتبر السكن الريفي ضرورة ومن أولويات الدولة من أجل تحسين الإطار المعيشي- للسكان في الأقاليم الريفية، وقد استفادت ولاية الجلفة في الخماسي (2005-2009) من 11650 سكن ريفي و5000 سكن ريفي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو-الهضاب العليا- بمجموع 16650 سكن ريفي. خصص لها مبلغ 8325000 مليار دج كمساعدات للأسر الريفية لبناء مساكنهم.⁹³

بلغ عدد سكان الريف 415320 نسمة حسب إحصائيات 2022، في حين بلغت عدد السكنات الريفية 38201 سكن ريفي في سنة 2010 ليرتفع إلى 46013 سكن ريفي في سنة 2020، وبلغ عدد السكنات الريفية 47392 سكن ريفي في سنة 2022، وبحساب معدل شغل السكن الريفي نجد أن المعدل هو 8.76 أفراد وهو معدل مرتفع.⁹⁴

⁹³ الدليل الإحصائي للولاية

⁹⁴ نفس المرجع

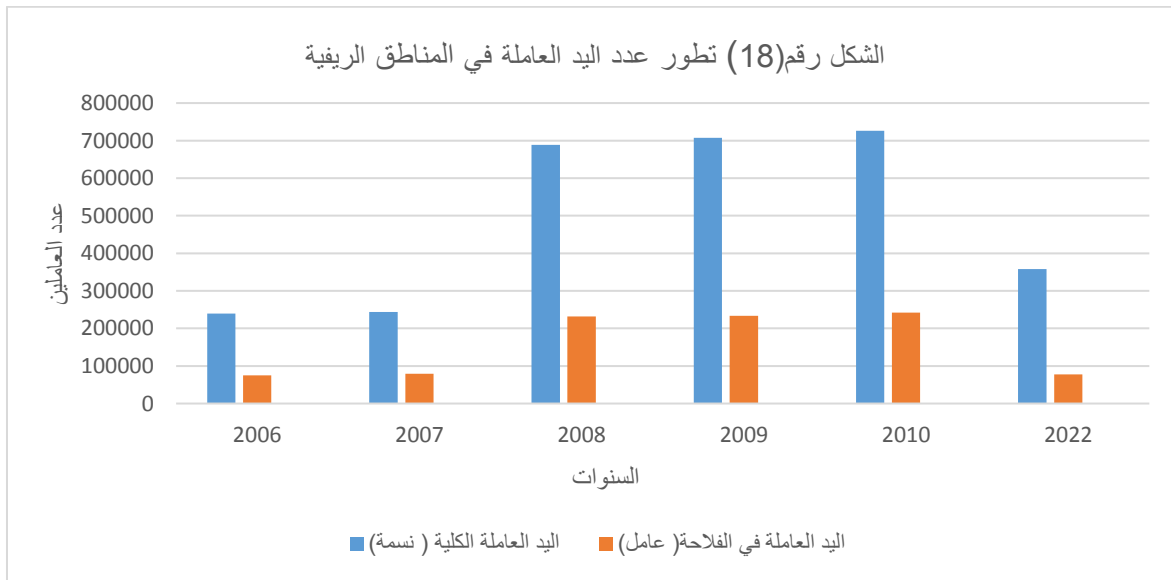
3-2-3 تطور تعداد اليد العاملة

تعتبر اليد العاملة في القطاع الفلاحي أحد أهم المؤشرات الاجتماعية لسكان الريف على وجه الخصوص، حيث تقطن غالبية اليد العاملة الفلاحية في المناطق الريفية، فتوفر عدد مناصب الشغل يؤثر إيجاباً على مستوى دخل الأسرة الريفية وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.

الجدول رقم (38) تطور عدد اليد العاملة في المناطق الريفية

السنة	اليد العاملة الكلية (نسمة)	اليد العاملة (عامل)	النسبة %
2006	239183	75298	31.5
2007	243884	79485	32.6
2008	688894	232199	33.7
2009	707500	233241	33
2010	726023	241766	33.3
2022	358311	77264	23.8

من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات مديرية البرجة ومناعبة الميزانية



من معطيات الجدول رقم (38) والشكل المرافق له نلاحظ زيادة في عدد اليد العاملة من سنة 2006 الى سنة 2010 حيث بلغ عدد العمال 75298 عامل في سنة 2006 بمعدل 31.5 % من مجموع اليد العاملة الكلي ليعرف زيادة مستمرة في عدد العمال ويبلغ 241766 عامل سنة 2010 بنسبة 33.3 % من المجموع الكلي لليد العاملة، لتعرف نسبة اليد العاملة انخفاضا وتبلغ نسبة 23.8%: وعلى العموم فإن اليد العاملة في القطاع الفلاحي يبقى ذو أهمية كبيرة ضمن المؤشرات الاجتماعية للتنمية الريفية.

خلاصة الفصل

عرضنا في هذا الفصل مختلف البرامج المرافقة لسياسة التنمية الريفية في الولاية منذ سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا، والذي كان له أثر إيجابي على الأقاليم الريفية بالولاية وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحسن المؤشرات العامة للتنمية الريفية. ساهمت هذه البرامج في شقها المتعلق بالجانب الفلاحي في زيادة الإنتاج الفلاحي في مختلف شعبه سواء النباتي أو الحيواني، كما ساهمت البرامج التنموية في شقها المتعلق بالوسط الريفي في تحسين المستوى المعيشي-لساكنة الريف من خلال تنويع مداخيلهم وخلق مناصب الشغل، وفك العزلة عن المناطق الريفية.

توصيات

إن دراسة موضوع التنمية الريفية بمفهومها الواسع يتطلب تحليل ودراسة الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية والبشرية، والوقوف على كل العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها، وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات لعلها تساهم في إزالة معوقات التنمية بصفة عامة:

- تقييم المشاريع السابقة والوقوف على مسببات فشلها، لتدارك الأخطاء.
- القيام بمسح شامل للعقار المتواجد في المناطق الريفية بالولاية.
- إيجاد حل نهائي لمشكل العقار الفلاحي وتسويته دون تشتيت الأراضي الزراعية إلى مساحات صغيرة.
- حماية المراعي وإعادة ترميمها.
- الحفاظ على المستثمرات الفلاحية الكبرى التابعة للدولة.
- القيام بالدراسات التقنية والتخطيط الجيد قبل تبني أي مشروع، وتحديد الأهداف المنتظرة منه.
- الأخذ بعين الاعتبار تخصص المناطق وملائمة كل منطقة وما يناسبها من برامج.
- الاستثمار في العنصر البشري وذلك بتكوين الفاعلين في المجال الريفي.
- تدريب الفلاحين على الأساليب الحديثة للإنتاج الفلاحي وعصرنة القطاع الفلاحي.
- تشجيع الاستثمار في الوسط الريفي.
- إدخال الوسائل الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية.
- تشجيع الفلاحين وتدعيمهم بكل وسائل الإنتاج.
- تشجيع إقامة الصناعة التحويلية للمنتجات الفلاحية.
- توظيف البحث العلمي في برامج ومشاريع التنمية الريفية.

الخاتمة

إن دراسة موضوع سياسة التنمية الريفية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر، هو مفهوم متكامل يشمل جميع أبعاد الحياة التي ترتبط بالبعد الاقتصادي والاجتماعي وكذا البعد السياسي والثقافي وحتى البعد البيئي، أي التنمية المستدامة.

فالتنمية الريفية بمفهومها الواسع أصبحت مفهوما شاملا لجميع المجالات، ولا تقتصر على المجال الزراعي فقط لسكانة الأقاليم الريفية، وهي تركز على عدة أبعاد والتي تشكل أساسيات عملياتها، وهذا من أجل تحقيق أهدافها وهو المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني من خلال توفير المادة الأولية، والرفع من مستوى المعيشة لسكانة الريف.

لقد مرت سياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها في الجزائر منذ الاستقلال، بعدة مراحل فمن مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية، إلى الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية، التي استهلت برامجها بالخطط الوطني للتنمية الفلاحية مطلع سنة 2000 وتوسعته ليشمل البعد الريفي، هذه الاستراتيجية كانت الانطلاقة الفعلية في مسار الدولة التنموي، وتختتم ببرامج التجديد الفلاحي والريفي الذي انطلق في سنة 2009 ومازال إلى يومنا هذا، هذه السياسة جاءت بعد تحليل و تشخيص التجارب السابقة من أجل تفعيل التنمية بالأقاليم الريفية وتقليص الفوارق بين سكان لريف والحضر.

بعد تطرقنا إلى دراسة سياسة وبرامج التنمية الريفية في ولاية الجلفة، وأثرها وانعكاساتها على التحولات الريفية ومؤشراتها المتعلقة بالتنمية المحلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لاحظنا بأن هذه البرامج ساهمت في تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، فالخطط الوطني للتنمية الفلاحية عمل على عصنة وسائل الإنتاج من خلال الدعم الفلاحي مما انعكس إيجابا على زيادة الإنتاج الفلاحي بنوعيه، الإنتاج النباتي والحيواني إلا أنها مازالت تعاني من التذبذب في الإنتاج، كما أن برامج التجديد الفلاحي والريفي وركائزه ساهمت هي الأخرى في فك العزلة عن المناطق الريفية و تحسين مستوى الإطار المعيشي- لسكانة الريف، بفضل الزيادة في عدد اليد العاملة الريفية وتنويع الأنشطة الزراعية في المجتمعات الريفية وبالتالي تحسين مداخل الأسر الريفية وتثبيتهم وعدم هجرتهم لإرضيهم.

قائمة الاختصارات

المختصر	معنى المختصر	المدلول باللغة العربية
ANADE	Agence Nationale d'Appui de Développement de l'Entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
BADR	Banque de l'Agriculture et de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CDARS	Commissariat Au Développement De L'agriculture Dans Le Régions Sahariennes	محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
FDRMVT C	Fonds de Développement Rural pour la Mise en Valeur du Terres par le Concession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FNDIA	Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRDA	Fonds Nationale de Régulation et de Développement Agricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FNRPA	Fonds Nationale Régulation des Produits Agricole	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FPZPP	Fonds de la Promotion Zoosanitaire et de la Protection Phytosanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
FLDDPS	Fonds de Lutte Contre la Désertification et de Développement du Pastoralisme et de la Steppe	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
FNDA	Fonds National de Développement Agricole	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
FNDR	Fonds National de Développement Rural	الصندوق الوطني للتنمية الريفية
HCDS	Haut Commissariat pour le Développement de la Steppe	المحافظة السامية لتطوير السهوب
MADR	Ministère de l'Agriculture e du Développement Rural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
PNDA	Plan National de Développement Agricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	Plan National de Développement Agricole et Rural	PNDAR
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	Projet de Proximité de Développement Rural Intégré	PPDRI
سياسة التجديد الفلاحي والريفي	Politique de Renouveau Agricole et Rural	PRAR
المخطط البلدي للتنمية	Plan de Développement Communal	PCD
المخطط القطاعي للتنمية	Programme Sectoriel de Développement	PSD

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	متوسطات درجات الحرارة الدنيا والقصى والمعدل الشهري للفترة (1994-2004)	84
02	المتوسط الشهري والسنوي للأمطار للفترة (1944-2004)	86
03	المتوسط الشهري للحرارة والأمطار للفترة (1994-2004)	87
04	عدد أيام الثلج في السنة للفترة (1994-2004)	88
05	عدد أيام البرد في السنة للفترة (1994-2004)	88
06	عدد أيام الصقيع في السنة للفترة (1994-2004)	89
07	المتوسط الشهري والسنوي لسرعة الرياح للفترة (1994-2004)	89
08	نمو وتطور عدد السكان للفترة (1966-2008)	91
09	التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب التجمع الرئيسي والمناطق المبعثرة	92
10	التركيب العمري والتنوعي للسكان لسنة 2022	93
11	التركيب العمري للسكان لسنة 2022	94
12	توزيع التركيب الاقتصادي	95
13	توزيع اليد العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية	96
14	توزيع المساحة الزراعية الإجمالية	100
15	تطور استخدام المساحة الزراعية وتوزيعها	101
16	تمويل الصناديق لمشاريع التنمية الفلاحية والريفية للفترة (1999-2007)	102
17	أشكال الدعم الفلاحي للفترة (2010-2021)	103
18	استخدام الأراضي حسب المحاصيل الزراعية	104
19	تطور إنتاج المحاصيل الفلاحية للفترة (2009-2023)	106
20	تطور أعداد الماشية	107
21	تطور الإنتاج الحيواني	108
22	المساحة المسقية وفق تقنيات الري المعتمدة	109
23	تطور الحالة المالية لمشاريع التجديد الريفي للفترة (2010-2014)	111
24	المشاريع المنجزة من طرف محافظة الغابات	112
25	المشاريع المنجزة من طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب	112
26	الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2010	114

115	الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2011	28
116	الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2012	29
117	الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2013	30
117	الحالة الفيزيائية لمشاريع التجديد الريفي لسنة 2014	31
118	مشاريع التنمية الريفية بعد سنة 2014	32
119	عدد المشاريع في إطار برامج مناطق الظل	33
120	الوضعية الفيزيائية والمالية لبرامج مناطق الظل	34
122	برامج إعادة تأهيل السد الأخضر للفترة (2030-2023) قطاع الغابات	35
122	برامج إعادة تأهيل السد الأخضر للفترة (2030-2023) لمديرية المصالح الفلاحية	36
123	برامج إعادة تأهيل السد الأخضر للفترة (2030-2023) للمحافظة السامية لتطوير السهوب	37
125	حجم وتطور ساكنة الريف في الولاية	38
127	تطور عدد اليد العاملة في المناطق الريفية	39

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
50	ركائز التجديد الفلاحي والريفي	01
52	برامج التجديد الفلاحي	02
54	برامج التجديد الريفي	03
60	صناديق الدعم الفلاحي للفترة (1980-1999)	04
60	صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2000-2009)	05
69	صناديق الدعم الفلاحي للفترة (2010-2014)	06
85	متوسطات درجات الحرارة الدنيا والقصوى والمعدل الشهري للفترة (1994-2004)	07
86	المتوسط الشهري والسنوي للأمطار للفترة (1994-2004)	08
87	المنحنى البياني لغوسن للفترة (1994-2004)	09
90	مخطط امبرجي لتصنيف الأقاليم المناخية في الجزائر	10
91	نمو وتطور السكان للفترة (1966-2008)	11
94	الهرم السكاني لسنة 2022 للولاية	12
95	توزيع التركيب الاقتصادي	13
96	توزيع اليد العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية	14
100	توزيع المساحة الزراعية الإجمالية	15
105	استخدام الأراضي حسب المحاصيل الزراعية	16
126	حجم وتطور سكان الريف	17
127	تطور عدد اليد العاملة في المناطق الريفية	18

قائمة الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
78	الحدود الإدارية لولاية الجلفة	01
81	المناطق المكونة لولاية الجلفة	02
83	القدرات المائية لولاية الجلفة	03

قائمة الصور المجسدة لبرامج ومشاريع التنمية الريفية في ولاية الجلفة



الصورة رقم (01) تثبيت الكثبان الرملية ببلدية سيدي بايزيد / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (02) سد تحويل بمنطقة عين لزيار ببلدية المليحة / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (03) حاجز مائي بمنطقة الجر ببلدية سلمانة / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (04) تجهيز بئر عميق ببلدية مليلحة / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (05) محميات طبيعية / المصدر الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (06) حاجز مائي بمنطقة عين لزيار ببلدية المليحة / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (07) توزيع وتركيب لوحات الطاقة الشمسية على الأسر الريفية / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (08) توزيع وتركيب لوحات الطاقة الشمسية على الأسر الريفية / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (08) جب بمنطقة عين لزيار بلدية المليحة / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية



الصورة رقم (08) فتح مسلك ريفي / المصدر: الدليل الإحصائي للولاية

قائمة المراجع والمصادر

أولا: الكتب والمجلات

- 1 - صالح العلي، أمينة الشيخ سليمان الحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية.
- 2 - توفيق تمار، د. ولهي بوعلام، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة مسيلة.
- 3 - رحيم حسين، التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر، رهانات وتحديات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الجزائر.
- 4 - غردي محمد، نير نصر- الدين، تطور الفلاحة في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 10
- 5 - وردة حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد (5) العدد الخاص (1) السنة 2021
- 6 - د. بوسكران فاطمة الزهراء، مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد (16) العدد (2) لسنة 2022.

ثانيا: تقارير هيئات وطنية

- 1 - الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جويلية.
- 2 - التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014 من الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة.
- 3 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وثيقة الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي في الجزائر، العنوان الإلكتروني: www.aoad.org/algeria-inv.pdf

ثالثا: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- 1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 سنة 2008 ص 5،6،7
- 2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 سنة 1995 ص 16-17
- 3 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 22 سنة 1990 ص 744
- 4 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 سنة 1995 ص 16
- 5 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34 سنة 1995 ص 10
- 6 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53 سنة 2000 ص 22-25
- 7 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51 سنة 2002 ص 8
- 8 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67 سنة 2002 ص 33
- 9 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23 سنة 2003 ص 20-21
- 10 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72 سنة 2005 ص 11-12
- 11 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41 سنة 2013 ص 4-5-6-7-8

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية

- 1 - بن صالح الأخذاري، التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق، دراسة ميدانية لبلدية الإدريسية بولاية الجلفة (2007-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال مستلزمات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، الجزائر 2015-2016
- 2 - هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقاسم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان 2013-2014.
- 3 - حبيب الله جميعج، تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، ميدان علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم التجارة، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2022-2023.
- 4 - بومدين قايدي، سياسات التنمية الريفية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية في الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، ميدان علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم التجارة، شعبة علوم التسيير، تخصص اقتصاد ومالية محلية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2021-2022.
- 5 - بيسار عبد الحكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية، دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة (2000-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة 2018-2019.

- 6 - مجولين دهبينه، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة 2016-2017.
- 7 - سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منشوري - قسنطينة 2005-2006.
- 8 - العايب سهام، المشاريع الجوارية المدججة وحكومة الأقاليم الريفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات وتنمية الأقاليم، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - 2016-2017.
- 09 - تناح بن داود، القدرات المالية والتنمية المستدامة لولاية الجلفة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص التهيئة الإقليمية، جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين، الجزائر 2006

خامسا: الوثائق

- 1- الدليل الإحصائي (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة).
- 2- محافظة الغابات لولاية الجلفة.
- 3- مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة.
- 4- المحافظة السامية لتطوير السهوب.

الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية وانعكاساتها على التحولات الريفية في ولاية الجلفة، حيث تناولت فيها الأطر والمفاهيم المتعلقة بالريف والتنمية الريفية وكذا عرض مسار مختلف المخططات المتعلقة بالتنمية الريفية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتوسعته إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إلى غاية سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

كما قمنا بتقييم وتحليل النتائج المحققة من هذه السياسة، من خلال مجموعة من المؤشرات، منها ما تعلق بالقطاع الفلاحي من حيث الإنتاج، ومنها ما تعلق بالمؤشرات الاجتماعية لسكان الريف.

بعد الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج الإيجابية التي ساهمت جزئياً في تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف، إلا أنها لم ترق إلى مستوى الأهداف المنتظرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، الجزائر، ولاية الجلفة.

ABSTRACT:

In this study, we analyzed and evaluated the new rural development strategy and its implications for rural transformations in the Province of Djelfa, where we addressed the frameworks and concepts related to the countryside and rural development, as well as the path of the various plans related to rural development from the National Plan for Agricultural Development and its expansion to the National Plan for Agricultural and Rural Development, until the policy of agricultural and rural renewal.

We also evaluated and analyzed the results achieved from this policy, through a set of indicators, including those related to the agricultural sector in terms of production, and those related to the social indicators of the rural population.

After the study, we came up with a set of positive results that partially contributed to improving the standard of living of the rural population, but fell short of the expected goals.

Keywords: Rural development, National Agricultural Development Plan, Neighborhood Projects for Rural Development, Agricultural and Rural Renewal Policy, Algeria, Djelfa Province

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ